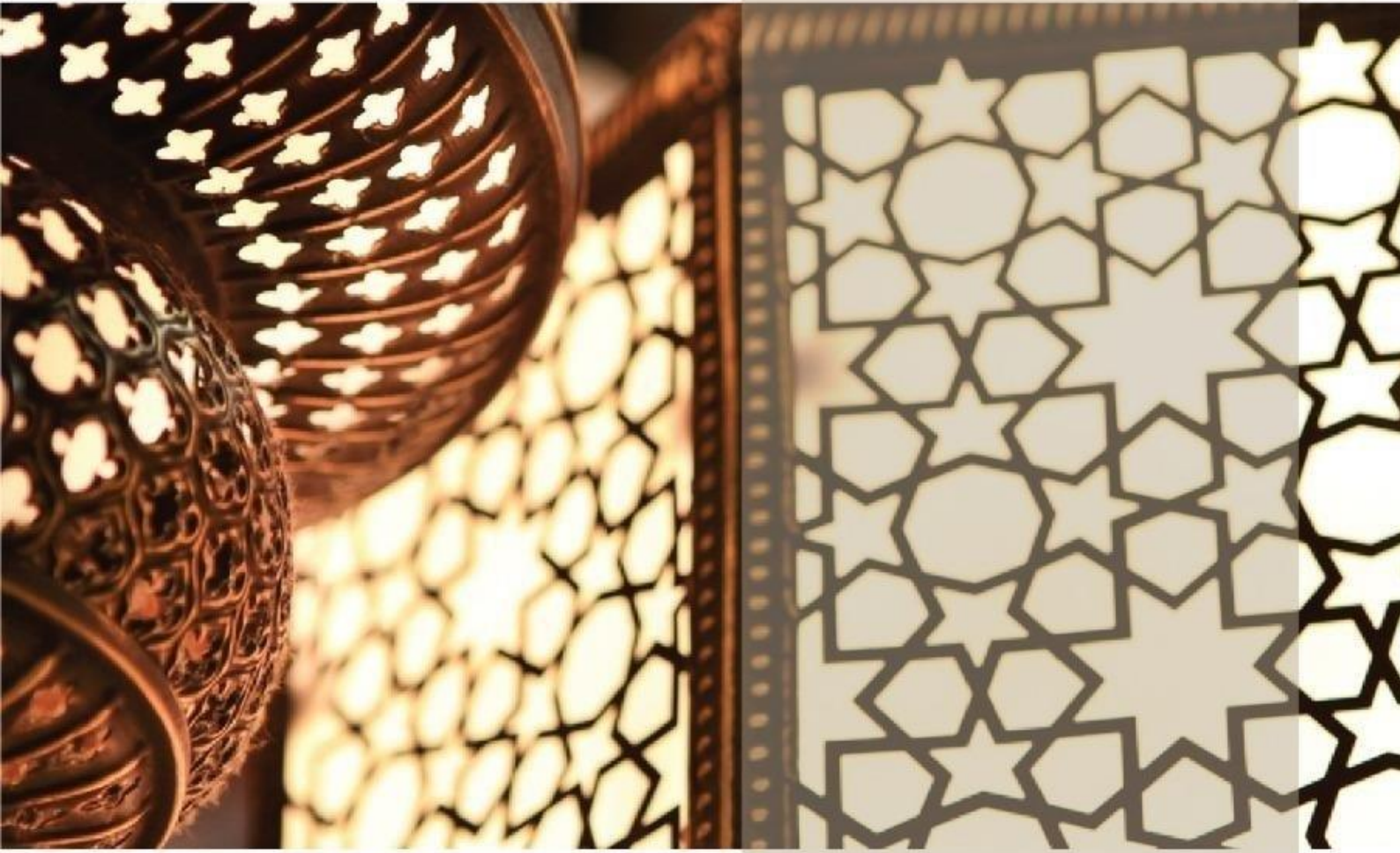




رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



مجلة

جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية
والدراسات الإسلامية

علمية - دورية - محكمة

العدد : السادس

المجلد : التاسع عشر

التاريخ : ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

**مجلة علمية - دورية - محكمة
تُعنى بنشر الأبحاث الشرعية
والدراسات الإسلامية
تصدر عن جامعة الملك خالد
أبها - المملكة العربية السعودية**

المجلد (التاسع عشر) العدد (السادس)

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

رقم إيداع ١٤٢٤/٨١٤

بتاريخ ١١/٢/١٤٢٤هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمك)

١٦٥٨-١١٨٠

الإشراف والتحرير

المشرف العام

أ.د. فالح بن رجاء الله السلمي

رئيس الجامعة

نائب المشرف العام

أ.د. حامد بن مجدوع القرني

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير

أ.د. خالد بن محمد القرني

الهيئة الاستشارية

عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

معالي الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

الشيخ الأستاذ الدكتور سعد الفخّان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

الشيخ الدكتور قيس المبارك

عضو هيئة كبار علماء الأزهر

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم

أستاذ التفسير وعلومه

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور زاهر بن عواض الألمعي

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل

أستاذ أصول الفقه

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عياض بن نامي السلمي

أستاذ الثقافة الإسلامية

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الزنيدي

أعضاء هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د. خالد بن محمد القرني
أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة / جامعة الملك خالد.

١ أ.د. محمد بن ظافر الشهري
أستاذ السنة وعلومها، وعميد كلية الشريعة وأصول الدين / جامعة الملك خالد.

٢ أ.د. جبريل بن محمد حسن البصيلي
عضو هيئة كبار العلماء، وأستاذ أصول الفقه / جامعة الملك خالد.

٣ أ.د. يحيى بن عبد الله البكري
أستاذ السنة وعلومها / جامعة الملك خالد.

٤ أ.د. كمال مولود جحيش
أستاذ المذاهب المعاصرة / جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية / الجزائر

٥ أ.د. منيرة بنت محمد الدوسري
أستاذ التفسير وعلوم القرآن / جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام.

٦ أ.د. عبد الرزاق مبروك بالعقروز
أستاذ الفلسفة / جامعة محمد لمين دباغين سطيف ٣ / الجزائر.

٧ أ.د. أحمد بن محمد آل سعد الغامدي
أستاذ الفقه / جامعة الملك خالد.

٨ أ.د. عرفات أحمد مقبل السهيلي
أستاذ علم الأديان / جامعة تهز / اليمن

٩ أ.د. عبد الحميد سيف أحمد الحسامي
أستاذ اللغة العربية وآدابها / جامعة الملك خالد

١٠ د. محمد بن علي القرني
أستاذ الأنظمة المشارك / جامعة الملك خالد.

١١ د. محمد بن سالم الشغبي
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية / جامعة الملك خالد.

رؤية المجلة:

ريادة إقليمية في نشر البحث العلمي وسعي للوصول لأفضل تصنيف عالمي في مجالات نشر البحوث.

رسالة المجلة:

إثراء الحركة العلمية بخدمة العلم الشرعي بفروعه المختلفة ، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر أبحاثهم فيها لتكون واجهة ثقافية مشرقة للجامعة.

قيم المجلة:

- ١ . الأمانة .
- ٢ . العدل .
- ٣ . الوسطية .
- ٤ . الإتقان .

أهداف المجلة:

- ١ . خدمة البحث العلمي الشرعي الدقيق وفق المنهج الصحيح .
- ٢ . معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة وفق الأصول الشرعية .
- ٣ . إثراء الحركة العلمية بالبحوث المتميزة بما يحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها .
- ٤ . إيجاد وسيلة لنشر العلوم الشرعية تمكن الباحثين من نشر بحوثهم وفق منهج البحث العلمي .
- ٥ . التواصل العلمي والبحثي مع علماء الإسلام في كل مكان .
- ٦ . الاهتمام بتحقيق التراث الإسلامي ونشره .

عنوان المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

أبها ص.ب: (٩٠١٠)

وتتم المراسلات باسم رئيس هيئة تحرير المجلة:

Email: almajallah@kku.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة

(<https://jisais.kku.edu.sa>)

أولاً - شروط النشر:

١. أن يتقيد البحث بالضوابط الشرعية والسياسات التعليمية والأنظمة المرعية للمملكة العربية السعودية.
٢. أن يتصف البحث بالأصالة والجدة.
٣. التقيد بقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.
٤. يمكن للبحث أن يكون جزءاً من كتاب للباحث، أو مستقلاً من رسالة نال بها درجة علمية.
٥. إذا كان البحث قد سبق نشره في منافذ نشر أخرى فلا تتحمل المجلة أية تبعات قانونية حيال ذلك.
٦. ألا يزيد عدد كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة.
٧. يشتمل الملخص على: عنوان البحث، ومشكلة البحث، وأسئلته، والمنهج المتبع، وأهم النتائج.
٨. تشتمل مقدمة البحث على: عنوان الدراسة، ومشكلة البحث، أسئلته، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة، والإضافة العلمية، ثم يذكر مخطط البحث وطريقة ترتيبه.

ثانياً - تعليمات النشر:

- يقدم الباحث عمله من خلال الإرسال على الموقع الخاص للمجلة:
(https://itsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/faces/login.xhtml) ، مدوناً بنظام (word) وفق الآتي:

- نوع الخط (Traditional Arabic).
- نمط المتن : (١٦)، والهوامش والمراجع : (١٢) والعناوين (١٨).
- يرفق مع البحث ما يأتي:
- ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة.
- إرفاق ما يثبت اعتماد ترجمة الملخص باللغة الإنجليزية من مركز متخصص، بحيث يكون الختم على ذات الترجمة في الـ pdf المرفق.
- ملخص السيرة الذاتية، يتضمن: (الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي، أهم الإنجازات العلمية، عنوان المراسلة، والبريد الإلكتروني، رقم الهاتف).
- التزام التوثيق والإشارة إلى مصادر البحث وفق الطريقة الآتية:
- وضع هوامش كل صفحة في أسفلها؛ وتكون أرقام الحواشي بين قوسين.
- كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني، معزوة في المتن؛ وتُحمل من خلال هذا الرابط: (<https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/>).
- يجب أن تكون بيانات المراجع الملحقة في آخر البحث كاملةً وغير مختصرة لكل مرجع، وأن يلتزم في كتابتها بأسلوب MLA.

ثالثاً - إجراءات التحكيم والنشر:

- تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي، وفق اللوائح والأنظمة والضوابط العلمية المتعارف عليها.
- ترتيب البحوث عند نشرها يخضع لاعتبارات فنية، والأصل في ذلك مراعاة الترتيب الزمني.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر البحث في العدد المناسب، أو إعادة نشره في أي صورة كانت.
- تعبر المواد المنشورة عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

محتويات العدد

١

[٤٦-٥]

أكل الفحم والتداوي به "دراسة فقهية"

د. هند بنت عبد اللطيف السلمي (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

٢

[٨٠-٤٧]

العبدية في محفظة (STC PAY) الرقمية "دراسة فقهية"

د. نهال بنت إبراهيم بن صالح أبا حسين (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

٣

[١٢٧-٨١]

تفسير المحدثين لعبارات الجرح والتعديل

د. ياسر بن عبد الله السلطان (جامعة القصيم)

٤

[١٥٧-١٢٨]

«الستير» هل يثبت اسماً لله عز وجل (دراسة حديثة نقدية)

د. ماجد بن عبد الله بن صالح العقل (جامعة القصيم)

٥

[٢٥٢-١٥٨]

استجلاب الإقرار بالإكراه أو الخديعة في الفقه الإسلامي والأنظمة القضائية في المملكة العربية السعودية

د. فهد بن نافل عبد العزيز الصغير (المعهد العالي للقضاء)

٦

[٣٤٥-٢٥٣]

الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث" في كتاب الجرح والتعديل

د. عفاف خلف الله محمد النمري (جامعة أم القرى)

٧

[٣٩٠-٣٤٦]

رسالة (أصول الحديث) للعلامة تقي الدين محمد بن بير علي بن إسكندر، الباليكسري ثم البركوي (المتوفى: ٩٨١هـ) (دراسة وتحقيق)

د. فاطمة بنت فائز الشهري (جامعة جدة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى استجلاباً لمزيد فضله وكرمه وإحسانه، وامتناناً لعظيم نعمه التي لا نحصي عدّها ولا نبليغ كمال شكرها كما قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨]، والصلاة والسلام على سيدي رسول الله الطاهر المطهر الأمين ﷺ، وعلى آله، وأصحابه، والتابعين لهم إلى يوم الدين.

ثم أما بعد:

كنت قد وقفت معكم -معشر القراء الكرام- في العديدين السابقين على قضية التفكير الرغبي، أو ما يسمى بالتحيز المعرفي، وأثره في إحداث تشوه جسيم في ممارسة المعرفة وإنتاجها؛ ووجدتني حين ذاك أتساءل بشدة حيال: هل يمكن للبحث العلمي أن يكون صناعةً للجهل بالحقيقة؟! ووجدت أن ذلك ليس بمستحيل عقلاً، وأنَّ البحث العلمي، وإن كان أصله الانطلاق من الموضوعية وصولاً إلى إنتاج الموضوعية ذاتها والحقيقية كما هي؛ إلا أنك حين تتأمله تجده كأبي عملٍ بشري، ذا بُعدٍ ذاتي عميق، يتصل بمنطلقات صانعه، والقائم به، وعليه؛ ولذا يسهل أن يجرد عن أصله ويخرج عن هدفه؛ بحيث يسعى إلى التجهيل في مقابل التوضيح والتنوير بالحقيقة.

وعند تتبعي ذلك كنت قد وقفت على ما أبرزه علم اجتماع المعرفة من وجود فعلي لإمكان تحول محاضن البحث والوصول للحقائق إلى صناعةٍ للجهل تحت ما سُمي بعلم الجهل (Agnotology)، والذي يُقصد به عموماً: كيفية غرس ثقافة الجهل والشك والوهم من خلال اعتماد معلوماتٍ خاطئة أو غير كاملة، والتجهيل "هو حمل الشخص عمداً ودون أن يعلم على الجهل بالشيء وتصديقه" (حالات التجهيل في الخطاب الإعلامي، ص ١١٧)، واتخاذ معرفة. أي أن التجهيل ممارسةٌ تهدف إلى خلق واقعٍ معرفيٍّ مزيفٍ. والبحث العلمي هنا هو المعبر الرئيس الذي قد يتم من خلاله ممارسة التجهيل، وإنتاج أوهامٍ بديلةٍ عن الحقائق. ويغدو التساؤل حول ما إذا (كان هناك ما لا نعرفه في مقابل ما عرفناه؟، ولماذا لا نعرفه؟)؛ تساؤلاً غير مطروح في ظل القصدية لإخفاء الحقيقة من قبل الباحث العلمي.

وما طرحته آنفاً لن يكون كفيلاً بإيصال الصورة مالم أعرج على بعض النقاط التي تبين أن البحث العلمي قد يكونُ صناعةً للجهل وسبباً في التجهيل بالحقيقة في ذاتها.

فأولاً: تُعد ممارسة التحيز المعرفي أبرز أوجه صناعة الجهل عبر البحث العلمي حيث إنها ممارسة تُشعر "الناس أنه يحق لهم الاستدلال من حقيقة أنهم يريدون شيئاً ما ليكون صحيحاً أن هذا كان صحيحاً" (التفكير الرغبي، ص ٢٧٣)، وهذه بداية الولوج إلى صناعة التجهيل إن لم تكن جوهره؛ فالنتيجة المسبقة تؤطر الباحث ضمن حدودٍ معينة لا يمكن له أن يخرج عنها، ولا يلقي بالألما يمكن أن يدخل تحت نطاق مشكلته وبحثه مما هو خارج عما يريد إظهار كونه صحيحاً، بل سيتجه الباحث بشكلٍ مُسبقٍ لإخراج ما يريده أن يكون صحيحاً باسم البحث العلمي، والممارسة البحثية.

ثانياً: تمثل ممارسة السرقة العلمية ونسبة الأقوال والنظريات والأفكار والتجارب إلى غير أصحابها، أو اجتزاء النصوص من سياقها الكلي بما في ذلك سياقاتها التاريخية والاجتماعية التي قد تكون خفية، وإعادة قراءتها وتوظيفها لصالح أفكار مسبقة = أحد أوجه صناعة الجهل بالحقيقة؛ من حيث هي تزييف صريح للحقيقة، وإسهام في الإسقاط الكاذب، وبالتالي التفسير الخاطئ الذي لا يستند إلى دليل حقيقي. فالصدق قرين الحقيقة لا ينفك عنها بوجهٍ مطلقاً .

ثالثاً: القصور في فهم المناهج العلمية؛ مما يعني عدم تطبيقها أثناء البحث بشكلٍ فعّالٍ وصحيح. وهذا القصور يُعد أحد أوجه صناعة الجهل؛ من حيث إنه سيؤدي إلى فقدان الاستقراء الدقيق المتأني، وفقدان الكيفية التي يعالج بها موضوعه؛ الأمر الذي يسهل ممارسة التدليس في الحقائق أو التفسيرات التي يطرحها الباحث وتوجيهها وفق الأهداف المسبقة، وممارسة التجهيل بإخفاء ما كان حقه الظهور، وتسطّيح ما كان حقه العمق، وإجمال ما كان حقه التفصيل.

وهكذا إذن يظهر لنا أن صناعة الجهل بواسطة البحث العلمي تملك آلياتٍ وممارساتٍ توصل إلى الجهل، وتعمل على ترسيخه، سواءً كان الباحث على وعي وإرادة بهذا التجهيل، أو كان عن غير إرادة ووعي به؛ فالمحصلة واحدة وهي: فصل البحث عن كونه ممارسةً محايدةً تستخدم آلياتٍ وأساليب منظمة للكشف عن المعلومات وتفسيرها كما هي عليه، لا كما يريدها

الباحث. وبدلاً عن نشر الحقيقة يقوم الباحث في إطار البحث العلمي بشحن دراسته بالأفكار والتوجهات التي لا تجد لها مستنداً موضوعياً وسليماً في عملية المعرفة.

ومن اللطيف أن الله تعالى في خطابه القرآني لتوجيه العقل أثناء البحث عن المعرفة ينبه على مثل هذه الممارسات التي تؤدي إلى الجهل، فتارة ينبه الله ﷻ على مغايرة الحق للهوى ببيان ما يترتب على المرافقة بينهما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١]، وتارة ينهى تعالى عن تزيف الحقائق باختلاقها وتصديرها للناس كما قال تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. وقال: ﴿وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧].

والغاية - التي يجب التركيز عليها - من كل ما سبق - تتجلى في وجوب إدراك الباحث عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه، وأن يجعل ديدنه الإخلاص لما وقف عليه إحاطةً وفهماً وتفسيراً ونقلًا، وأن لا يستهين الباحث بضرورة امتلاكه لأدواتٍ جوهرية في موضوع دراسته، أو تخصصه تساعده على الإمام به وفهمه، وأن لا يستهين بالتعرف على معاني ما أسلفنا ذكره من آليات تجعل البحث العلمي ممارسةً للتجهيل بالحقائق، وكيفيات دخول صناعة التجهيل إلى البحث العلمي؛ ليتجنب الوقوع في ذلك أثناء رحلته في البحث، وليعلم أن المعرفة المرتكزة على أسس سليمة هي نور يزيد به عقل الإنسان على مجرد الإدراك كما نستشعر ذلك حين نتأمل قوله ﷺ: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سبا: ٦].

هذا والله تعالى أجل وأعلم

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين

رئيس التحرير

أ. د. خالد بن محمد القرني

**الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي:
"مستقيم الحديث" في كتاب الجرح والتعديل**

إعداد

د. عفاف بنت خلف الله محمد النمري

أستاذ مشارك بقسم الكتاب والسنة - كلية الدعوة وأصول الدين

جامعة أم القرى

ملخص البحث

تبرز مشكلة هذا البحث في عدم وضوح معنى مصطلح "مستقيم الحديث" عند أبي حاتم الرازي، مما أثر في الحكم على الراوي، ثم الحكم على روايته، ويتفرع من هذه المشكلة الأسئلة التالية:

- هل يُفهم من عبارة "مستقيم الحديث" أن جميع أحاديثه موافقة لرواية الثقات؟
 - هل مَنْ قال فيهم أبو حاتم الرازي "مستقيم الحديث" ثقات كلهم أجمعين، أو فيهم الثقة، والصدوق، والضعيف، وغير ذلك؟
 - هل استعمل هذا اللفظ مفردًا أو مركبًا؟ أو استعمله مفردًا ومركبًا؟ وهل يمكن أن يستعمله مقرونًا بالجرح؟
 - هل الحكم بقوله "مستقيم الحديث" هو حكمه أو نقله عن غيره؟
 - هل مَنْ قال فيهم أبو حاتم الرازي "مستقيم الحديث" مُقْلِين أو مُكْثَرِينَ؟
- وقد اتبعت المنهج الاستقرائي، حيث قمتُ باستقراء مواطن إطلاق أبي حاتم مصطلح "مستقيم الحديث" في كتاب الجرح والتعديل، وكذلك جمع أقوال بقية النقاد في كتب الرجال المتنوعة، وأيضًا ما وقفتُ عليه من أقوال لهم في كتب المتون، ثم المنهج النقدي؛ بالمقارنة بين الأقوال وبيان الراجح منها.
- وكان من أهم نتائج البحث: تنوع استعمال أبي حاتم الرازي للفظ "مستقيم الحديث" بين الأفراد والتركيب، كما تنوعت مراتب الرواة، ففيهم: الثقة، وفيهم الصدوق، وفيهم الضعيف، وغير ذلك، كما استعملها مع المكثرين والمُقْلِين، كما أن هناك رواية لم أجد كلامًا للمتقدمين عنهم غير مصطلح "مستقيم الحديث"، كما تبين أن قول أبي حاتم في الراوي "مستقيم الحديث" لا يلزم منه أن أحاديثه موافقة للثقات. كما أظهرت الدراسة وجود بعض الاختلافات بين عبارة أبي حاتم في الجرح والتعديل، والكتب التي نُقِلَتْ عنه. ومن أهم التوصيات: جمع وتخريج ودراسة أحاديث الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

الكلمات المفتاحية: مستقيم، الحديث، أبو حاتم، الرواة.



Abstract

"Narrators whom Abu Hatim Al Razi said: *Mustaqīm al Hadīth* in the book "Al Jarḥ wa Al Ta'dīl"

The problem of this research arises in the lack of clarity of the meaning of the term "*Mustaqīm al Hadīth*" according to Abu Hatim al Razi, which affected the judgment on the narrator, and then the judgment on his narration, and the following questions derive from this problem:

- Is it understood from the phrase "*Mustaqīm al Hadīth*" that all of his hadiths are in agreement with the narration of trustworthy narrators?
- Are those about whom Abu Hatim al Razi said "*Mustaqīm al Hadīth*" all trustworthy, or among them are trustworthy, truthful, weak, and other than that?
- Was this word used singular or compound (with a group of words)? Or he used it singly and with a group? Can it be used in conjunction with criticism?
- Is the ruling on his saying "*Mustaqīm al Hadīth*" his own or he quoted it from others?
- Did those about whom Abu Hatim al Razi said "*Mustaqīm al Hadīth*" narrate less or narrate most hadith (oft-narrating)?

The researcher followed the inductive approach, as he extrapolated the positions where Abu Hatim used the term "*Mustaqīm al Hadīth*" in the book "*Al Jarḥ wa Al Ta'dīl*"; as well as collecting the sayings of the rest of the critics in the various books of Rijal (men), and also what he found for them in the books of the texts, then the critical approach; by comparing between the sayings and stating the most correct.

Among the most important results of the research: Abu Hatim al Razi's use of the term "*Mustaqīm al Hadīth*" varied between singularity and in group of words; variety of ranks of narrators, whereas among them are trustworthy, truthful, weak, and other than that; He used the term with those who narrated less and those who narrated most hadith (oft-narrating); There are also narrators that the researcher did not find sayings for the predecessor about other than "*Mustaqīm al Hadīth*". Also, it became clear that Abu Hatim's saying about the narrator "*Mustaqīm al Hadīth*" does not necessitate that his hadiths are in agreement with trustworthy narrators. The study also showed that there are some differences between Abu Hatim's expression in *Al Jarḥ wa Al Ta'dīl*, and the books that quoted him. Among the most important recommendations: collecting, authenticating and studying the hadiths of the narrators about whom Abu Hatim al Razi said: "*Mustaqīm al Hadīth*".

Keywords: Mustaqīm, Hadīth, Abu Hatim, narrators.



مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد،
فإن من أشرف العلوم علوم الكتاب والسنة، وقد هيا الله لنا سلفاً صدقاً حفظوا لنا جميع
ما نحتاج إليه من تفسير كتاب الله، وسنة نبيه، والتزموا بالإسناد، وتتبع أحوال الرواة،
وألزموا به من بعدهم، فأسسوا بذلك علم "الجرح والتعديل" الذي يبحث في عدالة الرواة
وجرحهم، وجوزوا ذلك تورعاً وصوناً للشريعة، واشتهر بالإمامة في ذلك العلم جماعة، منهم
الإمام عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، فكان ابنه يسأله وهو يجيب، فألف كتاب
(الجرح والتعديل)، وهو كتاب أصيل في باب، وقد أشكل عليّ عبارة لأبي حاتم الرازي
يستخدمها في كلامه على الرجال وهي قوله: "مستقيم الحديث"، فهل قصد بذلك أنه ثقة؟
وهل أراد بذلك أن أحاديثه موافقة لأحاديث الثقات؟ فيكون بذلك موافقاً يحيى بن

معين حين استفسر منه إسماعيل بن عليّة كيف حديثي؟

فقال ابن معين: أنت مستقيم الحديث.

قال ابن عليّة: وكيف علمتم ذلك؟

قال ابن معين: عارضنا بها أحاديث الناس؛ فرأيناها مستقيمة.

قال ابن عليّة: الحمد لله، فلم يزل يقول: الحمد لله، ويحمد ربه^(١).

وللإجابة على هذا الاستفسار كان لابد من جمع أقوال النقاد في الرواة الذين قال فيهم

هذه العبارة، وبيان مرتبتهم من الجرح والتعديل.

وإسهاماً مني في خدمة السُّنَّة؛ فقد عزمْتُ على كتابة بحث بعنوان: الرواة الذين قال

فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث" في كتاب الجرح والتعديل.

(١) انظر: تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز، رقم (١٠١٣)، ص (٢٦٨).

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في أمور:

١. مقارنة قول أبو حاتم في الراوي "مستقيم الحديث" بعبارات النقاد من خلال جمعها.
٢. تحرير درجة الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث" وهل هم ثقات، أو في مرتبة دونها، كصدوق، أو غير ذلك.
٣. الحكم على رواية الراوي الذي قيل فيه "مستقيم الحديث" بعد تحرير درجته، وهي المرحلة الثانية.
٤. استنباط مراد الإمام أبي حاتم بقوله: "مستقيم الحديث".

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة هذا البحث في عدم وضوح معنى مصطلح "مستقيم الحديث" عند أبي حاتم الرازي، مما أثر في الحكم على الراوي، ثم الحكم على روايته، ويتفرع من هذه المشكلة الأسئلة التالية:

- هل يُفهم من عبارة "مستقيم الحديث" أن جميع أحاديثه موافقة لرواية الثقات؟
- هل مَنْ قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث" ثقات كلهم أجمعين، أو فيهم الثقة، والصدوق، والضعيف، وغير ذاك؟
- هل استعمل هذا اللفظ مفردًا أو مركبًا؟ أو استعمله مفردًا ومركبًا؟ وهل يمكن أن يستعمله مقرونًا بالجرح؟
- هل الحكم بقوله: "مستقيم الحديث" هو حكمه أو نقله عن غيره؟
- هل مَنْ قال فيهم أبو حاتم الرازي "مستقيم الحديث" مُقلِّين أو مُكثرين؟

أهداف البحث:

١. جمع الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث"، وجمع أقوال النقاد فيهم ودراستها وبيان الراجح منها.

٢. بيان أقسام الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

٣. فهم دلالة مصطلح "مستقيم الحديث" عند أبو حاتم الرازي.

الدراسات السابقة:

لم أقف - في حدود علمي - على بحث في الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث"، لكن كتب الدكتور ثامر الحاتملة بحثاً بعنوان: "الإمام أبو حاتم الرازي ومصطلحاته الخاصة في التعديل" تناول فيه مصطلح "مستقيم الحديث" في ستة أسطر فقط. كما وجدتُ من درس هذا المصطلح عند غيره، مثل:

١. "مصطلح مستقيم الحديث في كتاب الكامل لابن عدي ودلالاته" جمع ودراسة، د. محمد قдах عبد المجيد سعيد، مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالمنصورة.
٢. "مصطلح مستقيم الحديث عند ابن حبان في كتابه الثقات، دراسة نقدية توثيقية"، رسالة ماجستير للباحث عبد الحليم محمد سالم الديب.

المنهج المتبع:

اتبعْتُ المنهج الاستقرائي، حيث قمتُ باستقراء مواطن إطلاق أبي حاتم الرازي مصطلح "مستقيم الحديث" في كتاب الجرح والتعديل، وكذلك جمع أقوال بقية النقاد في كتب الرجال المتنوعة، وأيضاً ما وقفتُ عليه من أقوال لهم في كتب المتون، ثم المنهج التحليلي النقدي؛ وذلك بتحليل أقوال النقاد ثم المقارنة بينها وبيان الراجح منها. وقد كان منهجي في الدراسة على النحو التالي:

١. ذكرت أقوال النقاد في الراوي، مبتدئة بالمعدلين، ثم المُجرحين، ثم قمت بدراستها وبيان الراجح منها.
٢. اعتنيت بذكر النصوص من كتب النقاد أنفسهم، فإن لم أجد فمن أقدم الكتب التي أخذت عنهم.

٣. لم أحرص على ذكر جميع مصادر الترجمة، وإنما حرصت على ذكر جميع أقوال علماء الجرح والتعديل، فإذا كان هناك مصدر نقل عن السابقين وكنت قد ذكرت أقوالهم لم أحرص على ذكره، عدا الكتب التي خصصت للثقات أو الضعفاء فإني أذكرها، وإن لم يعلق مصنفها بشيء لتخصصها.
٤. ذكرت أقوال علماء الجرح حسب وفياتهم لا حسب وفاة مؤلف المصدر الذي نقلت عنه، فمثلاً إذا وجدت قولاً لشعبة في الكامل؛ فإني أقدمه على قول النسائي في الضعفاء.
٥. اتبعت القواعد العلمية في دفع التعارض بين الجرح والتعديل، وقدمت الجرح المفسر إذا كان مؤثراً.
٦. لم أحرص على استيعاب جميع ما قيل في الراوي إذا كان لا يفيد في الجرح والتعديل، وكذلك لم أذكر شيوخه وتلاميذه؛ لكن اعتنيت بذكر مَنْ روى عنه ممن كان لا يروي إلا عن ثقة، ووضحت إن كان تركه.
٧. قمت في بعض المواضع ببيان ما وقفت عليه من بعض الأوهام أو الأخطاء في النقل.
٨. ذكرت مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة؛ لما في إخراج أصحاب الصحيحين للراوي من تعديل ضمني، ولما في إخراج أصحاب السنن من انتقاء لحديثه.
٩. اعتمدت على كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم في نسبة هذه العبارة له، وفي تصنيف اللفظ مفرداً أو مركباً.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على مَنْ قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث" مفردة أو مركبة، وبلغ عددهم تسعة عشر راوياً، وحتى لا يطول البحث أكثر مما هو عليه الآن لم تتطرق الدراسة لألفاظ قريبة من دلالة ذلك اللفظ، كقوله: "حديثه مستقيم".

كما أنّ الدراسة لم تتطرق لمن قال فيهم: "مستقيم الحديث" خارج كتاب الجرح والتعديل^(١).

وعليه فهذه الدراسة تعطي نتائج جزئية لفهم دلالة هذا المصطلح عند الإمام أبي حاتم الرازي.

خطة البحث: المقدمة، وثلاثة مباحث:

المقدمة وفيها: أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، ومشكلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع في الدراسة.

المبحث الأول: الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث" مفردة في كتاب الجرح والتعديل.

١. إسماعيل بن سالم الأسدي.
٢. زُفَرُ بن عبد الرحمن بن أَرْدَك.
٣. عبد الله بن خالد، أبو عثمان، القرقي.
٤. عبد الله بن معاوية بن عاصم بن منذر بن الزبير.
٥. عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمن القرشي.

المبحث الثاني: الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث" مركبة في كتاب الجرح والتعديل.

وهم على النحو التالي:

١. زهرة بن معبد بن عبد الله بن هشام.
٢. سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى، الدمشقي.
٣. سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى، ابن بنت شر حبيب.

(١) كعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، فقد نقل ابن عساكر في تاريخ دمشق بسنده عن أبي حاتم الرازي قوله: أبوه من كبار أصحاب مكحول ممن يُسند عنه، وابنه راوية عن أبيه، وقد روى عن أبيه الأوزاعي، كان الأب ثقة، والابن يشوبه شيء من القدر، وتغير عقله في آخر حياته، وهو مستقيم الحديث. انظر: تاريخ دمشق، (٣٧٧٣)، (٢٥٣/٣٤).

٤. عبد الله بن حمران بن عبد الله.
 ٥. عطاء بن السائب بن مالك الثقفي.
 ٦. كثير بن خنيس الليثي.
 ٧. كثير بن أبي كثير التيمي، أبو النضر.
 ٨. موسى بن يسار الأردني.
 ٩. مسلم بن يزيد، أبو صادق الأزدي.
 ١٠. معاوية بن يحيى أبو مطيع الأَطْرَابُلْسِيُّ.
 ١١. معاوية بن سلمة بن سليمان النصري.
 ١٢. يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، الهمداني.
 ١٣. يزيد بن طهمان الرقاشي.
 ١٤. أبو الوليد، مولى عمرو بن خدّاش.
- المبحث الثالث: استعمالات أبي حاتم الرازي للفظ "مستقيم الحديث" ودلالة ذلك.
- الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، والتوصيات.
- فهرس المصادر والمراجع.



المبحث الأول

الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي:

"مستقيم الحديث" مفردة في كتاب الجرح والتعديل

أولاً: إسماعيل بن سالم الأسدي، أبو يحيى، الكوفي [الوفاة: ١٣١-١٤٠هـ]^(١)

(١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن إسماعيل بن سالم، فقال: هو مستقيم الحديث.

(٢) أقوال لأبي حاتم وقف عليها، وليست في كتاب الجرح والتعديل:

نقل عنه المزي قوله: ثقة^(٢).

(٣) أقوال النقاد فيه:

أ. المعدّلون:

قال ابن سعد: ثقة ثبت^(٣).

وقال يحيى بن معين، فيما نقله عنه ابن محرز: إسماعيل بن سالم ثقة^(٤).

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن سالم الأسدي ثقة أوثق

من أساطين مسجد الجامع^(٥).

وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن سالم ثقة

حجة^(٦).

(١) ذكره الذهبي في الطبقة الرابعة عشر، وهي فيما مات بين (١٣١-١٤٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام، رقم (١٣)، (٣/ ٦١٤).

(٢) تهذيب الكمال، رقم (٤٤٧)، (٣/ ١٠١). مع إثبات القول الأول.

(٣) الطبقات الكبرى (٣٢١/ ٧).

(٤) تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز (٩٦/ ١).

(٥) الجرح والتعديل، رقم (٥٨٠)، (٢/ ١٧٢). وانظر: تاريخ بغداد، رقم (٣٢٧١)، (٦/ ٢١٢).

(٦) تاريخ بغداد، رقم (٣٢٧١)، (٦/ ٢١٢).

وقال الدارمي في تاريخه عن ابن معين: قلت وإسماعيل بن سالم كيف حديثه؟ فقال: ثقة. قلت: هو أحب إليك أو ابن أبي خالد؟ فقال: كلاهما ثقة^(١).

وقال ابن المديني: له نحو عشرة أحاديث^(٢).

وقال ابن نمير: ثقة^(٣).

وقال الإمام أحمد لما سُئِلَ عنه، وعن فراس بن يحيى: فراس أقدم موتاً من إسماعيل، وإسماعيل أوثق منه، "يعني في الحديث" فراس فيه شيء من ضعف، وإسماعيل بن سالم أحسن استقامة منه في الحديث، وأقدم سماعاً؛ إسماعيل سمع من سعيد بن جبير، وفراس أقدم موتاً^(٤). وقال: ثقة ثقة^(٥). وقال: بخ، ثقة.

ثقة^(٦).

وقال المروزي في سؤالاته للإمام أحمد: كيف كان إسماعيل بن سالم؟ قال: ليس به بأس، قلت: إنه حُكي عن أبي عوانة، عن إسماعيل بن سالم، أنه سمع زبيداً، يقول: وذكر قصة لمعاوية، قال: ومن سمع هذا من أبي عوانة؟ ثم قال: قد كانت عنده أحاديث الشيعة، وقد نظر له شعبة في كتبه^(٧).

(١) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، رقم (١٦٤، ١٦٥)، (٧٣، ٧٤).

(٢) تهذيب الكمال، رقم (٤٤٧)، (٩٩/٣).

(٣) إكمال تهذيب الكمال رقم (٤٨٩)، (١٧٥/٢).

(٤) العلل، "برواية عبد الله"، رقم (٥٥١)، (١٧١/١)، ونحوه قال الإمام مسلم، انظر: تهذيب الكمال، رقم (٤٤٧)، (٩٩/٣).

(٥) المصدر السابق، رقم (٨٨٨)، (٤١٥/١).

(٦) العلل، برواية عبد الله، رقم (٣٢٦٩)، (٤٩٥/٢)، و"بخ": كلمة تُقال عند المدح والرضا بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال: بخ، بخ.. انظر: الصحاح (٤١٨/١).

(٧) العلل رواية المروزي، رقم (١٨٦)، (١١٣). وانظر: تهذيب الكمال، رقم (٤٤٧)، (١٠٠/٣) فقد صوبت منه بعض الكلمات.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسمعت أحمد يقول: إسماعيل بن سالم صالح الحديث. قلت له: هو أكبر أو مطرف؟ قال: هو أكبر. قلت: بيان، فرآه فوقهم، وقال: بخ^(١). وقال: ثقة^(٢).

قال الدارمي بعد أن نقل قول ابن معين فيه أنه ثقة، وأنه مثل ابن أبي خالد: إسماعيل خير منه بكثير.

وقال أبو زرعة: ثقة^(٣).

وقال يعقوب بن سفيان: روى عنه أئمة الكوفيين، وهو كوفي ثقة^(٤). وقال مرة: ثقة لا بأس به كوفي^(٥).

وقال ابن خراش: كوفي ثقة^(٦).

وقال النسائي: ثقة^(٧).

وقال الحسين بن علي^(٨): إسماعيل بن سالم ثقة، عَسِرَ في الحديث، أسند نحو العشرين حديثاً^(٩). وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠).

وقال ابن عدي: ولإسماعيل بن سالم أحاديث يحدث عنه قوم ثقات، وأرجو أنه لا بأس به^(١١).

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، رقم (٣٦١)، (٨٥).

(٢) الجرح والتعديل، رقم (٥٨٠)، (١٧٢/٢).

(٣) المصدر السابق، رقم (٥٨٠)، (١٧٢/٢).

(٤) المعرفة والتاريخ (٩٦/٣).

(٥) المصدر السابق (١٤١/٣).

(٦) تاريخ بغداد، رقم (٣٢٧١)، (٢١٢/٦).

(٧) تهذيب الكمال، رقم (٤٤٧)، (١٠١/٣).

(٨) الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي، الحافظ، كان واحد عصره في الحفظ والإتقان والورع، كثير التصنيف، وكان مع تقدمه في العلم أحد الشهود المعدلين بنيسابور، مات سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد، رقم (٤١٤٨)، (٧٠/٨).

(٩) إكمال تهذيب الكمال رقم (٤٨٩)، (١٧٥/٢).

(١٠) الثقات، رقم (٦٦٠٠)، (٣٣/٦).

(١١) الكامل في الضعفاء، رقم (١٢٢)، (٤٦٤/١).

وقال الدارقطني: كوفي ثقة^(١).

وذكره ابن شاهين في الثقات^(٢).

قال ابن حزم: إسماعيل بن سالم، وجامع بن مطر، كلاهما عن علقمة، فجيدان تقوم الحجة بهما^(٣).

وقال ابن خلفون في الثقات: هو ثقة، قاله ابن نمير، وابن صالح، وغيرهما^(٤).

قال الذهبي في الكاشف: ثقة^(٥). وقال في الميزان: عن الشعبي، له نحو العشرة أحاديث، وثقه جماعة، ولم أسق ذكره إلا تبعاً لابن عدي، فإنه أورد ذكره، وما زاد على أن قال: أرجو أنه لا بأس به^(٦). وقال في المغني: ما جرحه أحد أبداً^(٧).

وقال ابن حجر: ثقة ثبت من الطبقة السادسة^(٨).

ب. الْمُجَرَّحُونَ:

قال الإمام أحمد: قد كانت عنده أحاديث الشيعة^(٩).

ذكره البخاري في التاريخ الكبير - ولم يذكره بجرح أو تعديل فقط - قال: يقال: أخو محمد بن سالم، ثم قال: قال سعيد بن سليمان: حدثنا يحيى بن إسماعيل، عن أبيه، قال: سمعت

(١) سؤالات البرقاني، للدارقطني، رقم (١١)، ص (١٤)

(٢) رقم (٢٠)، ص (٢٩).

(٣) المحلى (١١ / ١٠٤).

(٤) إكمال تهذيب الكمال رقم (٤٨٩)، (٢ / ١٧٥).

(٥) رقم (٣٧٧)، ص (٢٤٦).

(٦) ميزان الاعتدال، رقم (٨٨٧)، (١ / ٢٣٢).

(٧) رقم (٦٦٥)، ص (٨٢). وقد نقل نحو هذه العبارة ابن حجر في لسان الميزان، رقم (٢٣٢٢)، (٧ / ١٧٧) واستدرك عليها بقوله: وقد قال أحمد: كانت عنده أحاديث الشيعة، وقال ابن حزم: ليس بالقوي.

(٨) تقريب التهذيب، رقم (٤٤٧)، ص (١٠٧).

(٩) العلل برواية المروزي، رقم (١٨٦)، (١١٣). وانظر: تهذيب الكمال، رقم (٤٤٧)، (٣ / ١٠٠). فقد صوبت منه بعض الكلمات.

الشعبي؛ أن عبد الله بن عمر اعتنق الحسين بن علي، فقال: أستودعك الله من قتيل. وروى عبد الرحيم، عن العلاء بن المسيب، عن إسماعيل بن سالم^(١). فكأن هذا مما أنكر عليه. قال ابن عدي في ترجمته في الكامل: حدثنا ابن ناجية، حدثنا محمد بن الصباح الجرجاني، حدثنا هشيم، حدثنا إسماعيل بن سالم، عن الشعبي، حدثنا عكرمة، عن ابن عباس قال: نُهِيَ عن ثلاثة من الأوعية: الدباء، والحتتم، والنقير. قلت: وما الحتتم؟ قال: الأحمر والأبيض^(٢). فكأن هذا مما أنكر عليه.

قال ابن حزم: ليس بالقوي^(٣).

٤) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة:

قال ابن حجر: "علق البخاري في تفسير قوله: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الماعون: ١] قول عكرمة: "الماعون: أعلاها الزكاة المفروضة"، ووصله سعيد بن منصور من طريق إسماعيل هذا عن عكرمة^(٤).

وروى له البخاري في الأدب، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

٥) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

من النقد مَنْ أكد مدحة بتكرير الصفة لفظاً، أو معنى مثل: ابن سعد، ويحيى بن معين في رواية عنه، والإمام أحمد في رواية عنه، وابن حجر في التقريب. ومنهم مَنْ أفرده بصفة توثيق، مثل: ابن معين في رواية عنه، وابن نمير، وأحمد في رواية عنه، والعجلي، وأبي حاتم فيما نقل عنه، ويعقوب بن سفيان، وابن خراش، والنسائي، وأبي علي النيسابوري، وابن حبان، والدارقطني، وابن شاهين، وابن خلفون، والذهبي. ومنهم مَنْ ذكره بصفة متوسطة مثل: الإمام أحمد في رواية عنه، وابن عدي.

(١) التاريخ الكبير، رقم (١١٢٥)، (١/ ٣٥٦).

(٢) الكامل في الضعفاء، رقم (١٢٢)، (١/ ٤٦٤).

(٣) لسان الميزان، رقم (٢٣٢٢)، (٧/ ١٧٧).

(٤) تهذيب التهذيب، رقم (٥٤٤)، (١/ ٣٠١).

ومنهم مَنْ ضَعَّفَهُ، مثل: ابن حزم فيما نقله عنه ابن حجر، فقد جاء في لسان الميزان بعد نقل عبارة الذهبي "لم يتكلم فيه أحد"، قوله: وقد قال أحمد: كانت عنده أحاديث الشيعة. وقال ابن حزم: ليس بالقوي^(١). فكأنه يستدرك عليه، ونحو هذه العبارة في المغني، ولم أقف عليها في الميزان.

وهذه العبارة تتعارض مع ما سبق نقله عن ابن حزم من كتابه (المحلى)، وقد عدَّ إسماعيل بن سالم مَنْ يقوم به الحجة، فعلى تقدير ثبوت ما نسبته له الحافظ ابن حجر؛ نأخذ من أقواله ما يوافق الجمهور.

وأما ما ذكر الإمام أحمد: "كانت عنده أحاديث الشيعة"، وما ذكره البخاري في التاريخ الكبير بسند "أن عبد الله بن عمر اعتنق الحسين بن علي، فقال: أستودعك الله من قتيل" - فهذه إشارات لتشيُّعه، وإن لم يفصح عنها، بل إنَّ الإمام أحمد أعرض عنها، وشكَّك في إسناد قصة معاوية بقوله: وَمَنْ سمع هذا من أبي عوانة؟ وعلى تقدير ثبوت ذلك؛ يكون فيه تشيُّعٌ خفيفٌ لا يقدر فيه.

وأما ذكر ابن عدي حديث: "نُبِيَّ عن ثلاثة من الأوعية"، فقد قال ابن طاهر في الجمع بين رجال الصحيحين: روى عنه هشيم حديثاً واحداً غريباً^(٢). ولا وجه لإنكار الذهبي عليه ذكره في الكامل؛ وبذلك يظهر أن إسماعيل لا ينزل عن درجة الثقة.

٦) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث":

بعد دراسة أقوال النقاد، تبين أن إسماعيل بن سالم الأسدي ثقة رمي بالتشيع.

ثانياً: زُفَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَرْدَكٍ

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

(١) لسان الميزان رقم (٢٣٢٢)، (١٧٧/٧).

(٢) الجمع بين رجال الصحيحين (١/٢٨)، ولم أقف على من أخرجه.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: زُفر بن عبد الرحمن بن أَرْدَك، روى عن: محمد بن سليمان بن والبة، روى عنه: إسماعيل بن أبي أويس، سمعت أبي يقول ذلك، وسمعتة يقول: هو مستقيم الحديث^(١).

٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعَدِّلُون:

قال البخاري في التاريخ الكبير: مستقيم الحديث^(٢).
وذكره ابن حبان في الطبقة الرابعة، وقال: من أهل المدينة^(٣).
وقال الحاكم بعد أن ذكر حديثاً^(٤) في إسناده زُفر: رَوَاتِهِ كُلُّهُمْ مَدِينُونَ، مَنَّمَا لَمْ يَنْسَبُوا إِلَى

(١) الجرح والتعديل، رقم (٢٧٥٤)، (٣/٦٠٨).

(٢) التاريخ الكبير، رقم (١٤٣٣)، (٣/٤٣١)، لكن عند البخاري زفر بن يزيد بن عبد الرحمن، وليس عند ابن أبي حاتم ذكر يزيد، وكذلك ذكره ابن حبان في الثقات، وليس فيه ذكر يزيد، بل إن البخاري نفسه ذكر بسنده في ترجمة محمد بن سليمان بن والبة، زفر، فقال: زفر بن عبد الرحمن بن أَرْدَك. انظر: التاريخ الكبير، رقم (٢٧٥)، (١/٩٨).

(٣) الثقات، رقم (١٣٣٢٠)، (٨/٢٥٨).

(٤) هذا الحديث أخرجه البخاري في ترجمة مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ وَالْبَةِ قَالَ: قَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي زُفَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَرْدَك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ وَالْبَةِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَظْهَرَ الْبُخْلُ وَالْفُحْشُ". التاريخ الكبير، رقم (١٤٣٣)، (٣/٤٣١). ومن طريقه ابن حبان، لكن بلفظ أتم جاء فيه: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَظْهَرَ الْفُحْشُ وَالْبُخْلُ، وَيُخَوَّنَ الْأَمِينُ، وَيُؤْتَمَنَ الْخَائِنُ، وَيَهْلِكَ الْوَعُولُ، وَتَظْهَرَ التَّحَوُّتُ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْوَعُولُ وَالتَّحَوُّتُ؟ قَالَ: "الْوَعُولُ: وَجْهُ النَّاسِ وَأَشْرَافُهُمْ، وَالتَّحَوُّتُ: الَّذِينَ كَانُوا تَحْتَ أَقْدَامِ النَّاسِ لَا يَعْلَمُ بِهِمْ". وقال: سمع سعيد بن جبير أبا هريرة -وهو بن عشر سنين آنذاك- صحیح ابن حبان، كتاب التاريخ/ باب: ذكر أمانة يستدل بها على قيام الساعة، رقم (٦٨٤٤)، (١٥/٢٥٨). وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق إسماعيل بن أبي أويس. وقال: لا يروى هذا الحديث عن سعيد بن جبير إلا بهذا الإسناد، تفرد به: ابن أبي أويس.. المعجم الأوسط، رقم (٣٧٦٧)، (٤/١٢١). ومن طريق إسماعيل بن أبي أويس أخرجه أيضاً الحاكم، وقال: هذا حديث رَوَاتِهِ كُلُّهُمْ مَدِينُونَ مَنَّمَا لَمْ يَنْسَبُوا إِلَى نَوْعٍ مِنَ الْجَرَحِ. المستدرک، کتاب الفتن والملاحم / باب: وأما حديث عقيل بن خالد، رقم (٨٦٤٤)، (٤/٥٩٠). وأخرجه أبو نعيم من طريق عبيد الله بن محمد العمري، وإسماعيل بن أبي أويس، كلاهما عن زُفر، به، وعلق عليه بقوله: غريب من حديث سعيد، تفرد به زفر. حلية الأولياء (٤/٣٠٦).

نوع من الجرح^(١).

ب. الْمُجَرُّحُونَ:

لم أقف على جرح فيه؛ غير أن أبا نعيم لما أخرج الحديث السابق من طريقه، قال: غريب من حديث سعيد، تفرد به زُفر^(٢).

٣) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

قال البخاري عنه: مستقيم الحديث، وتبعه أبو حاتم، فقد جاءت ترجمته عنده، كما عند البخاري دون زيادة، ولم يذكر البخاري هذا الحديث في ترجمته، إنما ذكره في ترجمة مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ والبة، فتبعته عليه لا على زُفر، ومع ما في هذا الإسناد من جهالة مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ والبة^(٣)، ففيه علة ثانية، وهي عدم سماع سعيد بن جبير من أبي هريرة، وخالف ابن حبان؛ حيث قال: سمع سعيد بن جبير أبا هريرة، وهو ابن عشر سنين. ولم يذكر مستنداً لذلك^(٤).

(١) المستدرک، کتاب الفتن والملاحم / باب: وأما حديث عقيل بن خالد، رقم (٨٦٤٤)، (٤ / ٥٩٠).

(٢) حلية الأولياء (٤ / ٣٠٦).

(٣) ذكره البخاري في التاريخ الكبير، رقم (٢٧٥)، (١ / ٩٨)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل، رقم (١٤٦٣)، (٧ / ٢٦٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته، رقم (١٠٦٨٤)، (٧ / ٤١٦). وعبارة الحاكم لا تفيد التعديل فمن لا يعلم جرحاً، لا يثبت تعديلاً.

(٤) وللحديث متابعة أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ فيما يقضي بين المختلفين من أصحابه في المرادات، بقوله: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ [النساء: ٢٤]. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَعِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: قَدِمَ رَجُلٌ يَقَالُ لَهُ: أَبُو عَلْقَمَةَ حَلِيفٌ فِي بَنِي هَاشِمٍ، فَتَتَابَعْتُ إِلَيْهِ أَنَا وَعَلِيُّ الْأَزْدِيُّ، فَكَانَ مِمَّا حَدَّثَنَا أَنَّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَظْهَرَ الْفُحْشُ وَالشُّحُّ، وَيُؤْتَمَنَ الْخَائِنُ، وَيُجَوَّنَ الْأَمِينُ، وَتَظْهَرَ ثِيَابُ كَأَفْوَاجِ السَّحَرِ، يَلْبَسُهَا نِسَاءُ كَاسِيَاتٍ عَارِيَاتٍ، وَيَعْلُو التُّحُوتُ الْوُعُولُ". أَكْذَاكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ سَمِعْتَهُ مِنْ حَبِيبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، قُلْتُ: وَمَا التُّحُوتُ وَالْوُعُولُ؟ قَالَ: فُسُؤُ الرِّجَالِ، وَأَهْلُ الْبُيُوتَاتِ الْغَامِضَةِ، يُرْفَعُونَ فَوْقَ صَالِحِيهِمْ وَأَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ". ومن طريق يحيى بن معين، به، نحوه دون لفظ "كَأَفْوَاجِ السَّحَرِ" أخرجه الطبراني في الأوسط وقال: لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ إِلَّا حَجَّاجٌ. المعجم الأوسط، رقم (٧٤٨)، (١ / ٢٢٨). وقد ذكر ابن حجر الطريقتين في (الفتح)، وسكت عنها (١٣ / ١٥)، وصححها الألباني في سلسلة الصحيحة، رقم (٣٢١١)، (٧ / ٦٣٩)، رغم تفرد الرواة، والله أعلم.

٤) خلاصة الحكم على الراوي الذي قال عنه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

قال البخاري: مستقيم الحديث، وتبعه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وأعلَّ الحديث الذي رواه بالتفرد، وبناء عليه فهو مقبول عند المتابعة.

ثالثاً: عبد الله بن خالد، أبو عثمان، البجلي، القرقيسي^(١).

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: عبد الله بن خالد، أبو عثمان، البجلي، القرقيسي، روى عن: مالك ابن مغول، روى عنه: محمد بن سالم^(٢) سمعت أبي يقول ذلك وسمعتة يقول: هو مستقيم الحديث^(٣).

٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المعدّلون:

قال البخاري: عبد الله بن خالد، أبو عثمان، البجلي، القرقيسي، مستقيم الحديث، سمع مالك بن مغول، سمع منه محمد بن سلام. وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

وتبعهم ابن قطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة^(٥)، لكن نقل قول أبي حاتم: مستقيم الحديث، ولم يذكر أنه في الأصل قول البخاري.

ب. المُجَرِّحون:

لم أقف على جرح فيه.

(١) لم أقف على سنة وفاته.

(٢) وفي التاريخ الكبير رقم (٢١٠)، (٧٨/٥)، وكذلك عند ابن حبان في الثقات، رقم (١٣٧٧٢)، (٣٤٠/٨)، محمد بن سلام، وقد نبه محقق التاريخ الكبير على خطأ في الاسم بقوله: وفي نسخة كتاب الجرح والتعديل المطبوعة: سالم، وليس بصحيح، ومحمد بن سلام من رجال التهذيب.

(٣) الجرح والتعديل، رقم (٢٠٥)، (٤٤/٥).

(٤) الثقات لابن حبان، رقم (١٣٧٧٢)، (٣٤٠/٨).

(٥) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، رقم (٥٨٣٣)، (١٠/٦).

٣) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

قال البخاري: مستقيم الحديث، وتبعه أبو حاتم الرازي، ولم يزد على ما قاله البخاري. وذكره ابن حبان في الثقات، ولم نجد عبارات تعديل لغيرهم، فنلتزم ما قالوه، لاسيما أنّ العبارة صدرت في الأصل عن إمام من أئمة الجرح والتعديل، وهو الإمام البخاري، فنلتزم بها، ويكون خلاصة حاله مستقيم الحديث.

٤) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي "مستقيم الحديث".

ذكر ابن حبان له في الثقات ليس كافياً لإطلاق التوثيق عليه؛ لذلك فهو مقبول عند المتابعة.

رابعاً: عبد الله بن معاوية بن عاصم بن منذر بن الزبير، أبو معاوية:

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: بعد أن ذكر أنه يروي عن هشام بن عروة، وذكر بعض تلامذته: سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مستقيم الحديث^(١).

٢) أقوال لأبي حاتم وقفت عليها، وليست في كتاب الجرح والتعديل:

نقل الهيثمي عنه قوله: مستقيم الحديث، وفيه ضعف^(٢).

نقل ابن حجر عنه قوله: منكر الحديث^(٣).

ونبه على ذلك أيضاً ابن قُطُوبَعَا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة بقوله: وفي خط حافظ العصر: قال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث. والذي في نسختي ما قدمته، والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل، رقم (٨٣٤)، (١٧٨/٥).

(٢) مجمع الزوائد، رقم (١٥٣١٥)، (٢٤٢/٩).

(٣) لسان الميزان، رقم (٤٤٦٨)، (١٧/٥)، لكنه نقل عنه في تعجيل المنفعة قوله: "مستقيم الحديث" انظر: تعجيل المنفعة، رقم (٥٨٦)، ص (٧٦٦).

٣) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعَدِّلُون:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف، يعتدُّ بحديثه إذا بيَّن السماع في روايته^(١).
ونقل ذلك ابن قُطْلُوبَغَا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ولم ينسبه لابن حبان^(٢).
ونقل ابن حجر عن الساجي^(٣) قوله: صدوق، وفي بعض أحاديثه مناكير^(٤).
وقال الدولابي^(٥): ثقة^(٦).

ب. المُجَرِّحُونَ:

قال البخاري: بعض أحاديثه منكر^(٧).
وذكره في موضع آخر، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً^(٨).
وقال في التاريخ الأوسط: منكر الحديث^(٩).

(١) الثقات لابن حبان، رقم (٨٩٣٩)، (٤٦/٧).

(٢) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، رقم (٦٢٢٣)، (١٣٩/٦).

(٣) ذكره الذهبي في الطبقة السابعة في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" رقم (٤١٩)، ص (٢٠٣).

(٤) لسان الميزان، رقم (٤٤٦٨)، (١٧/٥).

(٥) ذكره الذهبي في الطبقة السابعة في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" رقم (٤٢٧)، ص (٢٠٣) وقال: أبو بشير محمد بن حماد الدولابي الحافظ وقد ضعف، قال أبو الحسن الدارقطني: ما تبين من أمره إلا خير.

(٦) الكنى، رقم (١٧٩٩)، (٣/١٠٢٦).

(٧) التاريخ الكبير، رقم (٦٦٣)، (٢٠٩/٥) قال: عبد الله بن معاوية من ولد الزبير بن العوام الأسدي القرشي البصري عن: هشام بن عروة، روى عنه: الضحاك بن مخلد، وعمر بن علي بن بحر، بعض أحاديثه منكر.

(٨) التاريخ الكبير، رقم (٦٦١)، (٢٠٠/٥) قال: عبد الله بن معاوية بن عاصم بن منذر بن الزبير، أبو معاوية، القرشي، سمع هشاماً عن أبيه قال الزبير: لعبد الله بن الزبير أشبه الناس بأبي بكر، قال أحمد: قدم علينا مكة. ففرقهما وهما واحد، فقد جاء عند الإمام أحمد في العلل رواية ابنه عبد الله، رقم (٤٠٦٢)، (٤٠٣/٢) قوله: حدثنا عبد الله بن معاوية ابن عاصم بن المنذر بن الزبير أبو معاوية، قال قدم علينا مكة، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، أن الزبير بن العوام كان إذا اجتمع بنوه عنده أو ولده أقبل عليهم فذكر الحديث قال ثم يقبل على عبد الله بن الزبير فيقول له أنت أشبه الناس بأبي بكر.

(٩) التاريخ الأوسط، رقم (٢٦٣٢)، (٢/٢٨٧).

وذكره في الضعفاء الصغير وقال: في بعض أحاديثه مناكير^(١).

وذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء^(٢).

وقال النسائي: ضعيف^(٣).

وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: يُحدِّث عن هشام بن عروة، بمناكير لا أصل لها^(٤). ثم قال: ومن حديثه ما حدثناه هارون بن العباس العباسي، قال: حدثنا سوار بن عبد الله القاضي العنبري، قال: حدثنا عبد الله بن معاوية الزبيري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: "إن الله يحب الوالي الشهم، ويبغض الوالي الرككة"، قال: وربما قال: "الرككة".

علق عليه الذهبي في الميزان بقوله: أظنه موضوعاً^(٥).

وذكره ابن عدي في الكامل، وذكر قول البخاري، والنسائي، ثم ساق له حديثين، وقال بعدها: عبد الله بن معاوية له غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير^(٦).

ونقل ابن حجر عن ابن عدي قوله: أحاديثه مناكير^(٧).

ولم أقف على هذا القول في الكامل.

وذكره الذهبي في المغني، ونقل قول البخاري: منكر الحديث^(٨).

(١) الضعفاء الصغير، رقم (١٩٨)، ص (٨٠)، ونقل عنه الذهبي في تاريخ الإسلام أنه قال ذلك في الضعفاء الكبير، رقم (١٩٢)، (٩٠١/٤).

(٢) الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته لأسئلة البرذعي، رقم (١٧٣)، (٦٣٠/٢).

(٣) الضعفاء والمتروكون، رقم (٣٣٥)، ص (٦٣).

(٤) الضعفاء الكبير، رقم (٨٨٦)، (٣٠٧/٢).

(٥) لسان الميزان، رقم (٤٦١٧)، (٥٠٧/٢).

(٦) الكامل في الضعفاء، رقم (١٠٠٦)، (٣٢٥/٥).

(٧) لسان الميزان، رقم (٤٤٦٨)، (١٧/٥)، وتعجيل المنفعة، رقم (٥٨٦)، ص (٧٦٧).

(٨) المغني في الضعفاء، رقم (٣٣٨١)، (٣٥٨/١).

وذكره في ديوان الضعفاء وقال: ضعيف^(١).

٤) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

الجمهور مجمعون على تضعيفه؛ فقد ضعفه البخاري، وأبو زرعة، والنسائي، والعقيلي، والذهبي، واختلف قول ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عما نقله عنه الهيثمي، وابن حجر، ويبعد أن يقول فيه أبو حاتم "مستقيم الحديث"، وهو قد علم ما قاله البخاري، فإمّا يكون نقل قول البخاري، أو قال: مستقيم الحديث وفيه ضعف، أمّا أن يُطلق عليه هذا التوثيق، ولا ينتقد البخاري في ذكره له في الضعفاء كعادته فمّمّا يبعد؛ إذ من عادته أنه إذا ذكر البخاري راوياً في الضعفاء وهو لا يوافقه على ذلك يقول: ذكره البخاري في الضعفاء فيحول من هناك، أو عبارة نحوها.

وأما قول البخاري: منكر الحديث، وقوله: بعض أحاديثه مناكير. لا فرق بينهما فقد علق الذهبي على ذلك بقوله: العبارتان معناهما واحد؛ لأن مَنْ كان بعض أحاديثه منكراً، فهو أيضاً منكر الحديث؛ إذ قولنا في الرجل منكر الحديث لا نعني به أن كل ما رواه منكر، فإذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث.

وأما تعديل ابن حبان فكأنه أراد أن يشير إلى أنه ربما دلّس عن الضعفاء، فتكون النكارة من قبلهم فتلصق به^(٢).

ثم إن الجرح قد فسر وذكر له حديثاً أنكر عليه، فإذا سلمنا أنه كان قليل الحديث، وله مناكير ترجح أنه ضعيف، لا سيما والأوهام قد تغتفر لواسع الرواية مع الحفظ.

٥) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث":

ضعيف.

(١) ديوان الضعفاء والمتروكين، رقم (٢٥٢١)، (١ / ٦١٣).

(٢) انظر: تعجيل المنفعة، رقم (٥٨٦)، ص (٧٦٧).

خامساً: عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمن القرشي الجمحي المكي [الوفاة: ١٤١. ١٥٠ هـ]^(١)

(١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم، بعد أن ذكر أنه يروي عن جابر بن سحر^(٢)، وذكر بعض تلامذته: سمعت أبي يقول ذلك، وسمعتة يقول: عمرو بن أبي سفيان الذي روى عنه الثوري، يقال إنه أخو حنظلة. قلت: ما حاله؟ قال: مستقيم الحديث^(٣).

(٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعَدِّلُون:

قال ابن معين: حنظلة بن أبي سفيان، وأخوه عمرو بن أبي سفيان من أهل مكة جُمَحِيَّان، وهما ثقتان^(٤).

وذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً^(٥).

وقال النسائي: ثقة^(٦).

ذكره ابن حبان في الثقات في موضعين^(٧).

وذكره ابن خلفون في الثقات^(٨).

(١) قال ابن حجر في التقریب من الخامسة، رقم (٥٠٤٠)، ص (٤٢٢)، والمنقول من تاريخ الإسلام، رقم (٣٣٢)، (٩٤٠/٣).

(٢) في الجرح والتعديل: سعد وهو خطأ؛ فقد جاء على الصواب في ترجمة جابر بن سحر، رقم (٢٠٣٨)، (٤٩٦/٢) قال: جابر بن سحر الدؤلي الكناني الحجازي، روى عن أبيه، روى عنه: عمرو بن أبي سفيان، سمعت أبي يقول ذلك. وانظر المؤلف والمختلف للدارقطني (١١٧٨/٣).

(٣) الجرح والتعديل، رقم (١٣٠٠)، (٢٣٥/٦).

(٤) الكامل في الضعفاء، ترجمة حنظلة، رقم (٥٣٧)، (٣٣٨/٣)، وانظر: تهذيب الكمال، رقم (٤٣٥٧)، (٤٨/٢٢).

(٥) التاريخ الكبير، رقم (٢٥٦٨)، (٣٣٦/٦).

(٦) تهذيب الكمال، رقم (٤٣٥٧)، (٤٨/٢٢).

(٧) رقم (٤٤٦٣)، (١٨٠/٥)، وبرقم (٩٧٧٤)، (٢٢١/٧).

(٨) إكمال تهذيب الكمال، رقم (٤١٠٦)، (٩٤٠/٣).

وقال ابن عبد الرحيم: ثقة^(١).

وقال الذهبي في الكاشف، وفي تاريخ الإسلام: ثقة^(٢).

وقال ابن حجر: ثقة^(٣).

ب. المُجَرِّحُونَ:

لم أقف على من جرَّحه.

(٣) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة: روى له البخاري في "الأدب"، وأبو داود،
والترمذي، والنسائي.

(٤) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها: مجمع على توثيق.

(٥) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث": ثقة.



(١) إكمال تهذيب الكمال، رقم (٤١٠٦)، (٣/٩٤٠).

(٢) الكاشف، رقم (٤١٦٤) (٧٧/٢)، وتاريخ الإسلام، رقم (٣٣٢)، (٣/٩٤٠).

(٣) التقريب، رقم (٥٠٣٩)، ص (٤٢٢).

المبحث الثاني

الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث" مركبة في كتاب الجرح والتعديل

أولاً - زهرة بن معبد بن عبد الله بن هشام [الوفاة: ١٣٥هـ]^(١)

(١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن زهرة بن معبد القرشي، فقال: ليس به بأس، مستقيم الحديث. قلت: يُحْتَجُّ بحديثه؟ قال: لا بأس به^(٢).

(٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المعدّلون:

قال ابن معين: ليس به بأس^(٣).

وقال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله، وصالح: شيخ ثقة^(٤).

وفي رواية أبي داود: ثقة^(٥).

وذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكره بجرح أو تعديل، واحتج به في الصحيح^(٦)، فهو على شرطه^(٧).

(١) تهذيب الكمال، رقم (٢٠٠٨)، (٤٠١ / ٩).

(٢) الجرح والتعديل، رقم (٢٧٨٦)، (٦١٥ / ٣).

(٣) تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، (٨٥ / ١)، (١٠١ / ٢)، (١٧٣).

(٤) العلل، رقم (٤٤٨٣)، (١١٦ / ٣)، والجرح والتعديل، رقم (٢٧٨٦)، (٦١٥ / ٣).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، رقم (٢٥٢)، ص (٢٤٤).

(٦) صحيح البخاري / كتاب الشركة، باب: الشركة في الطعام وغيره، رقم (٢٥٠٢، ٢٥٠١)، وكتاب فضائل الصحابة،

باب: مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي ﷺ، رقم (٣٦٩٤). وكتاب الاستئذان، باب: المصافحة، رقم

(٦٢٦٤)، وكتاب الدعوات باب: الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رؤوسهم، رقم (٦٣٥٣)، وكتاب الأيمان والندور،

باب: كيف كانت يمين النبي، رقم (٦٦٣٢)، وكتاب الأحكام، باب: بيعه الصغير، رقم (٧٢١٠).

(٧) التاريخ الكبير، رقم (١٤٧٦)، (٤٤٣ / ٣).

وقال النسائي: ثقة^(١).

ذكره ابن حبان في الثقات؛ لكنه قال: يُحْطَى وَيُخْطَأُ عليه، وقد قيل: إنه من التابعين، وهو ممن اسْتُخِيرَ الله فيه^(٢).

وقال الدارقطني: ثقة^(٣).

وذكره ابن شاهين في الثقات، ونقل توثيق الإمام أحمد له^(٤).

وكذلك ذكره ابن خلفون في الثقات^(٥).

قال الذهبي في الكاشف: كان من الأولياء، ووثق^(٦).

وقال ابن حجر: ولم نقف لهذا الرجل على خطأ، وتوقفُ أبي حاتم في سماعه من ابن عمر لا وجه له، ففي البخاري ما يدل عليه^(٧).

وقال في التريب: ثقة عابد^(٨).

ومَن وثَّقه - ولا يعد من علماء الجرح والتعديل - تلميذه عبد الله بن لهيعة^(٩).

ب. الْمُجَرَّحُونَ:

لم أقف على جرح فيه؛ غير عبارة ابن حبان: يُحْطَى وَيُخْطَأُ عليه.

(٣) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة:

أخرج له الجماعة؛ سوى مسلم^(١٠).

(١) تهذيب الكمال، رقم (٢٠٠٨)، (٩ / ٤٠١).

(٢) الثقات، رقم (٨٠٣٦)، (٦ / ٣٤٤). وقوله: وهو ممن اسْتُخِيرَ الله فيه يقصد الخلاف في عده من التابعين.

(٣) سؤالات الحاكم، للدارقطني، رقم (٣٣٠)، ص (٢٠١٢).

(٤) تاريخ أسماء الثقات، رقم (٤٠٧)، ص (٩٣).

(٥) إكمال تهذيب الكمال، رقم (١٦٨٥)، (٥ / ٨١).

(٦) الكاشف، رقم (١٦٥٨)، (١ / ٤٠٧).

(٧) تهذيب التهذيب، رقم (٦٣٤)، (٣ / ٣٤١).

(٨) التريب، رقم (٢٠٤٠)، ص (٢١٧).

(٩) تاريخ دمشق، ترجمة زهرة بن معبد، رقم (٢٢٨٢)، (١٩ / ٩١).

(١٠) تهذيب الكمال، رقم (٢٠٠٨)، (٩ / ٤٠١).

٤) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

عامة النقاد مجمعون على توثيقه، ولم يَلْمِزْهُ أحدٌ بجرح غير ابن حبان، ولم يذكر مستنداً لقوله، وتوثيق النقاد المطلق مقدم على جرحه المبهم، وقد رد الحافظ ابن حجر قول ابن حبان بقوله: ولم نقف لهذا الرجل على خطأ.

٥) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

مما تقدم يترجح أن زهرة بن معبد، ثقة، يُحْتَجُّ به.

تنبيه:

جاء في سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني قوله: وسألته عن أبي صالح زهرة بن معبد، مولى عثمان ابن عفان؟ فقال: كان زهرة ثقة ثبّتاً، وقد حدث عن عثمان -رضوان الله عليه-. قال السقطي، قال علي بن عمر الدارقطني: هكذا قال ابن أبي شيبة عن علي، وهو -عندي- وَهُمْ؛ لأن زهرة بن معبد كان يكنى أبا عقيل، ولم يَلْقَ عثمان بن عفان، ولا روى عنه، ولا أدركه، وإنما يروي عن أبي صالح، مولى عثمان بن عفان، ويُقال: إن اسم أبي صالح الذي يروي عنه زهرة الحارث مولى عثمان يروي عن عثمان، وعن أبي هريرة، والله أعلم^(١).

ثانياً: سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى، الدمشقي الكبير، أبو عمرو. ويقال: أبو عمرو^(٢)

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم سمعت أبي يقول: سليمان بن عبد الرحمن ثقة، صدوق، مستقيم الحديث، لا بأس به^(٣).

٢) أقوال لأبي حاتم وقف عليها، وليست في كتاب الجرح والتعديل:

قال في العلل: ثقة^(٤).

(١) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، رقم (١١٢)، ص (١٠٨).

(٢) وكنيته أبو عمرو، وهو غير سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى الدمشقي، ابن بنت شرحبيل، ولم أفف على سنة وفاته؛ لكن قال ابن حجر في التقريب من السادسة كما سيأتي.

(٣) الجرح والتعديل، رقم (٥٥٤)، (١٢٨/٤).

(٤) العلل لابن أبي حاتم، رقم (١٦٠٧)، (٥١٧/٤).

٣) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعَدِّلُون:

قال يحيى بن معين: ثقة^(١).

قال أبو بكر الأثرم، عن أحمد بن حنبل: ما أحسن حديثه عن البراء في "الضحايا"^(٢).

وقال أبو زرعة لعبد الرحمن بن إبراهيم^(٣): فتعرف لسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي نسباً بدمشق؟ قال: لا، قلت: فتدفعه وقد روى عنه: شعبة، وعمرو بن الحارث، والمصريون، وروى عنه: خالد بن معدان؟ قال: لا يُدْفَعُ^(٤).

وذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً^(٥).

وذكره العجلي في الثقات^(٦).

وقال النسائي: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات^(٧).

(١) الجرح والتعديل، رقم (٥٥٤)، (١٢٨/٤).

(٢) تهذيب الكمال، رقم (٢٥٤٥)، (٣٣ / ١٢). وحديث الضحايا، أخرجه الإمام أحمد في المسند، رقم (١٨٥١٠)، (٣٠ / ٤٦٠) حدثنا عفان، حدثنا شعبة، أخبرني سليمان بن عبد الرحمن، قال: سمعت عبيد بن فيروز، مولى بني شيبان أنه سأل البراء عن الأضاحي، ما نهى عنه رسول الله ﷺ، وما كره فقال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِهِ فَقَالَ: "أَزْبَعُ لَا تُجْزَى: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرَهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْكَسِيرُ الْبَيِّنُ لَا تُنْفِي". قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْقَرْنِ نَقْصٌ أَوْ قَالَ: فِي الْأُذُنِ نَقْصٌ، أَوْ فِي السِّنِّ نَقْصٌ، قَالَ: "مَا كَرِهْتَ، فَدَعُهُ، وَلَا تُحَرِّمُهُ عَلَى أَحَدٍ".

(٣) عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم القاضي، ذكره الذهبي في الطبقة الرابعة في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، رقم (١٨١)، ص (١٨٧).

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص (٣٩٨).

(٥) التاريخ الكبير، رقم (١٨٣٩)، (٢٤ / ٤).

(٦) الثقات، رقم (٦٧١)، ص (٤٣٠).

(٧) المصدر السابق، رقم (٨٢٢١)، (٣٨٦ / ٦).

وذكره ابن شاهين في الثقات، ونقل عن أحمد بن صالح قوله: له شأن^(١).

وقال الحاكم بعد تحريجه حديثه في الضحايا: هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه لقلة

روايات سليمان ابن عبد الرحمن، وقد أظهر علي بن المديني فضائله وإتقانه^(٢).

وقال الذهبي: ثقة^(٣).

وقال ابن حجر: ثقة، من السادسة^(٤).

ب. المَجْرُحُونَ:

لم أقف على من جَرَّحه.

(٤) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة:

أصحاب السنن الأربعة.

(٥) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

أجمع النقاد على توثيقه، ولم ينقل فيه جرح.

(٦) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث":

مما تقدم تبين أن الراوي ثقة.

تنبيهات:

١. انتقد مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال المزيّ بقوله: في قول المزي: روى عن عبيد بن

فيروز نظر؛ لما ذكره ابن المديني في كتاب «الأحاديث المعللة»، رواية الباغندي عنه:

سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي لم يسمع من عبيد بن فيروز^(٥).

(١) تاريخ أسماء الثقات، رقم (٤٦٣)، ص (١٠١).

(٢) المستدرک، رقم (١٧١٨)، (١/٦٤٠).

(٣) الكاشف، رقم (٢١١٢)، (١/٤٦٢).

(٤) التقريب، رقم (٢٥٨٩)، ص (٢٥٣).

(٥) إكمال تهذيب الكمال، رقم (٢٢٠٦)، (٦/٧٦).

وفيهما قاله نظر؛ فقد قال الترمذي: حدثنا علي بن حجر، حدثنا جرير، عن ابن إسحاق، عن يزيد ابن أبي حبيب، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء بن عازب، رفعه قال: "لا يضحى بالعرجاء البين ظلعهما، ولا بالعوراء. فذكره. ثم قال: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو عبيد بن فيروز، ولا أعرف لعبيد حديثاً مسنداً غير هذا، قال محمد: وروى عثمان بن عمر، عن الليث بن سعد، عن سليمان بن عبد الرحمن، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء، وكان علي ابن عبد الله يذهب إلى أن حديث عثمان بن عمر أصح. قال محمد: وما أرى هذا بشيء؛ لأن عمرو بن الحارث، ويزيد بن أبي حبيب رويًا عن سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء. قال محمد: وهذا عندنا أصح^(١). قلت: وهذان الراويان من بلد واحد، متعاصران، مع البراءة من التدليس والإرسال، ممن يثبت سماعهما من بعضهما.

٢. قال عباس الدوري: سليمان بن عبد الرحمن من أهل مصر، قلت ليحيى سليمان بن عبد الرحمن مصري من أين سمع منه شعبة؟ قال لا أدري^(٢). قال ابن شاهين: كتب عنه شعبة بواسط، وروى عنه: خالد بن معدان، والليث بن سعد، وعمرو، ويزيد بن أبي حبيب، وجعفر بن ربيعة، وابن لهيعة بمصر، وله شأن، قاله أحمد بن صالح^(٣).

٣. قال الحافظ مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال: ذكره العقيلي في جملة «الضعفاء»، قال: قال يحيى ابن معين: ليس (بالمسكين) بأس، إذا حدث عن المعروفين^(٤). وهذه العبارة ذكرها العقيلي في ترجمة سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، أبي أيوب^(٥).

(١) علل الترمذي الكبير، رقم (٤٤٦)، (٢٤٦).

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري، (٣٠٣/٤).

(٣) تاريخ أسماء الثقات، رقم (٤٦٣)، (١٠١).

(٤) إكمال تهذيب الكمال، رقم (٢٢٠٦)، (٧٦/٦).

(٥) الضعفاء الكبير، رقم (٦١٨)، (١٣٢/٢).

٤. وفي إكمال تهذيب الكمال أيضًا قوله: وفي تاريخ دمشق عن دحيم سليمان لا يُدفع^(١). قلت: هو في تاريخ أبي زرعة الدمشقي، وليس في تاريخ دمشق لابن عساكر.
٥. قال الحاكم: أخرج مسلم رحمته الله حديث سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد بن فيروز، عن البراء، وهو فيما أخذ على مسلم رحمته الله لاختلاف الناقلين فيه^(٢). قلت: لم يخرج مسلم.

ثالثاً: سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى، أبو أيوب الدمشقي، ابن بنت شرحبيل، [الوفاة:

٢٣٢هـ].

(١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول سليمان بن شرحبيل صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حدّ لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم، وكان لا يميز^(٣).

(٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعدّلون:

قال ابن الجنيد في سؤالاته لابن معين: سُئل يحيى -وأنا أسمع عن أبي أيوب سليمان ابن بنت شرحبيل الدمشقي-، فقال: ليس به بأس^(٤).

وقال معاوية بن صالح: سألت يحيى بن معين عن أبي أيوب سليمان بن عبد الرحمن، فقال: ليس بالمسكين بأس، إذا حدث عن المعروفين^(٥).

(١) إكمال تهذيب الكمال، رقم (٢٢٠٦)، (٦/٧٧).

(٢) المستدرک، کتاب الأضاحي، رقم (٧٥٢٨)، (٤/٢٤٨).

(٣) الجرح والتعديل، رقم (٥٥٩)، (٤/١٢٩).

(٤) سؤالات ابن الجنيد رقم (٦٢٢)، (٤٢٣).

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي، رقم (٦١٨)، (٢/١٣٢).

ونقل معاوية بن صالح أيضًا عن يحيى بن معين قوله: ثقة، إذا روى عن المعروفين^(١).
وفي تذكرة الحفاظ نقل عن ابن معين قوله: ليس به بأس، له مناكير^(٢).
وفي الجرح والتعديل عن أبي حاتم قال: سألت يحيى بن معين عن أبي أيوب الدمشقي فقال: ليس به بأس، وهشام بن عمار أكيس منه^(٣).
وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: سمعت يحيى بن معين يقول: هشام بن عمار كَيِّسٌ. قال أبو داود: وأبو أيوب، يعني سليمان ابن بنت شرحبيل خير منه، - يعني من هشام - حدث هشام بأرجح من أربعمئة حديث ليس لها أصل مسندة كلها، كان فضلك^(٤) يدور على أحاديث أبي مسهر وغيره، يلقتها هشام بن عمار.
وقال أيضًا: سألت أبا داود عن سليمان ابن بنت شرحبيل، فقال: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس. قلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل^(٥).
 وذكره أبو زرعة في "ذكر أهل الفتوى بدمشق"، وقال في موضع آخر: حدثني سليمان بن عبد الرحمن فقيه أهل دمشق، فذكر عنه حديثًا^(٦).
وقال يعقوب بن سفيان: كان سليمان -يعني ابن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل- صحيح الكتاب إلا أنه كان يُحَوِّلُ، فإن وقع فيه شيء فمن النقل^(٧).

(١) تهذيب الكمال، رقم (٢٥٤٤)، (٢٦/١٢).

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي، رقم [٤٤٤-٢٦/٨]، (٢٠/٢).

(٣) الجرح والتعديل، رقم (٥٥٩)، (١٢٩/٤).

(٤) هو الحافظ أبو بكر الفضل بن العباس الرازي الصائغ. وقال في موضع آخر: كان فضلك يدور بدمشق على أحاديث أبي مسهر، وأحاديث الشيوخ يلقتها هشام بن عمار، فيحدثه بها، وكنت أخشى أن يفتق في الإسلام فتقًا. تهذيب الكمال، رقم (٦٥٨٦)، (٢٤٨/٣٠).

(٥) تهذيب الكمال، رقم (٢٥٤٤)، (٣٠/١٢).

(٦) ذكر ذلك المزي في تهذيب الكمال، رقم (٢٥٤٤)، (٣١/١٢)، والكتاب لم يصل إلينا، فيما أعلم.

(٧) المعرفة والتاريخ، (٤٠٦/٢).

وقال في موضع آخر: سويد بن عبد العزيز مستور، وفي حديثه لينٌ، حدثنا عنه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وسليمان ثقة^(١).

وقال صالح بن محمد البغدادي - صالح جزرة -: لا بأس به، ولكنه يُحدّث عن الضّعْفَى^(٢).

وقال النسائي: صدوق^(٣).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يُعتدُّ بحديثه؛ إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل ففيها مناكير كثيرة لا يُعتد بها، وإنما يقع السبر في الأخبار والاعتبار بالآثار برواية العدول والثقات دون الضعفاء والمجاهيل^(٤).

وفي سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: قلت: فسليمان ابن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فهو ثقة^(٥).

وقال الذهبي في الكاشف: مُفْتٍ ثقة؛ لكنه مكثّر عن الضعفاء^(٦).

وقال فيمن تكلم فيه، وهو موثق: احتج به البخاري، وهو حافظ يأتي بمناكير كثيرة^(٧).

وقال في سير أعلام النبلاء: هو في نفسه صدوق؛ لكنه لهج برواية الغرائب عن المجاهيل والضعفاء^(٨).

وقال ابن حجر في التقریب: صدوق يخطئ^(٩).

(١) المعرفة والتاريخ، (٢/ ٤٥٣).

(٢) تهذيب الكمال، رقم (٢٥٤٤)، (١٢/ ٣٠).

(٣) المصدر السابق، رقم (٢٥٤٤)، (١٢/ ٣٠).

(٤) الثقات لابن حبان، رقم (١٣٤٣٥)، (٨/ ٢٧٨).

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني، رقم (٣٣٩)، (٢١٧).

(٦) رقم (٢١١١)، (١/ ٤٦٢).

(٧) من تكلم فيه وهو موثق، رقم (١٤٦)، ص (٢٤٢).

(٨) سير أعلام النبلاء، رقم (٥٠)، (١١/ ١٣٦).

(٩) تقریب التهذيب، رقم (٢٥٨٨)، ص (٢٥٣).

ب. المُجَرِّحُونَ:

لما ذكره العقيلي في الضعفاء ساق له حديثاً مما أنكر عليه^(١). وفي إكمال تهذيب الكمال، قال مغلطاي: روى عنه البخاري سبعة أحاديث. وذكره الحاكم فيمن أخرج محمد، وقد نسب إلى نوع من الجرح^(٢). قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: وله ما ينكر؛ إلا أنه حافظ كبير وحديثه في حفظ القرآن لا يحتمل، تفرد به عن الوليد، قال حدثنا ابن جريج -وأحسب سليمان وهَمَ في قول: "حدثنا" - فكانها "ابن جريج" فيكون مما دَلَّسه الوليد. وقد رواه هشام بن عمار، عن محمد بن إبراهيم أحد المجهولين، عن رجل، عن عكرمة، عن ابن عباس. قال أبو حاتم: سليمان أروى الناس عن الضعفاء، وعندي هو في حَدِّ لو وضع له حديث لم يفهم^(٣).

٣) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة:

أخرج له البخاري وأصحاب السنن الأربعة.

٤) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

قال الذهبي بعد أن نقل قول أبي حاتم: بلى، والله، كان يميز، ويدري هذا الشأن. وقال أيضاً: لو لم يذكره العقيلي في كتاب الضعفاء لما ذكرته، فإنه ثقة مطلقاً. لكنه عاد، وقال: خَرَّجَ له الترمذي عن الوليد، حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه بَيَّنَّا هو جالس عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي، فقال: يا رسول الله، تَفَلَّتَ القرآن من صدري. قال: أفلا أعلمك كلمات تثبت ما تعلمت في صدرك! فقال: أجل. قال: إذا كانت ليلة الجمعة، فقم بأربع ركعات تقرأ فيهن: يس، والدخان، وتنزيل، وتبارك، ثم تدعو. وذكر الحديث.

ثم قال: مع نظافة سنده، حديث منكر جداً في نفسي منه شيء، فإله أعلم.

(١) الضعفاء الكبير، للعقيلي، رقم (٦١٨)، (٢/١٣٢).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، رقم (٢٢٠٥)، (٦/٧٥).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي، رقم [٤٤٤ - ٢٦ / ٨]، (٢/٢٠).

فلعل سليمان شُبَّه له، وأدخل عليه كما قال فيه أبو حاتم: لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم^(١).

والخلل في روايته يأتي من جهتين:

الأولى: إذا روى عن الضعفاء والمجاهيل، وكان من أروى الناس عنهم، كما قال أبو حاتم، ومن كثر هذا منه أنزل مرتبته.

الثانية: ما ذكره يعقوب بن سفيان الفسوي "صحيح الكتاب إلا أنه كان يُحوّل، فإن وقع فيه شيء فمن النقل".

وقد علق المعلمي على قول يعقوب ابن سفيان، فقال: يعني: أن أصول كتبه كانت صحيحة، ولكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء، ثم يحدث عن تلك الأجزاء، فقد يقع له خطأ عند التحويل، فيقع في بعض الأحاديث في الجزء خطأ، فيحدث به.

وهذا الكلام النفيس يفسر قول الذهبي الذي تقدم: "فلعل سليمان شُبَّه له، وأدخل عليه، كما قال فيه أبو حاتم: لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم". انتهى.

الخلاصة أن سليمان من الحفاظ المشهورين بسعة مروياتهم، وقد قال الجوزجاني: "كنا عند سليمان ابن عبد الرحمن، فلم يأذن لنا أياماً، فلما دخلنا عليه، قال: بلغني ورود هذا الغلام الرازي -يعني: أبا زرعة، فدرست للقاءه ثلاثمئة ألف حديث"^(٢)، وهذا العدد مع ضخامته، فليس كله محفوظاً. فإذا كان مُكثِّراً هكذا، وهو مع ذلك من أروى الناس عن الضعفاء

(١) ميزان الاعتدال، رقم (٣٤٨٧)، (٢/٢١٢)، وتبعه المعلمي على هذا التعليل فقد قال في حاشيته على الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص (٤٣): وأحسب بلية هذا الخبر من ذاك، كأنه كان في أصل سليمان خبر آخر فيه (ثنا الوليد، ثنا ابن جريج) وعنده هذا الخبر بسند آخر إلى ابن جريج، فانتقل نظره عند النقل من سند الخبر الأول إلى سند الثاني، فتركب هذا الخبر على ذاك السند، وكأن هذا إنما اتفق له أخيراً فلم يسمع الحفاظ الأثبات كالبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم منه ذاك الجزء، ولو سمعه أحدهم لنبه ليراجع الأصل.

(٢) تهذيب الكمال، رقم (٢٥٤٤)، (١٢/٣٠).

والمجاهيل، فدخل الخلل في رواياته متحقق، لا محالة، أما خطؤه في نفسه فيخطئ كما يخطئ الناس، كما قال أبو داود.

(٥) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

صدوق؛ كثرة روايته عن الضعفاء وضعت منزلته، فيجتنب حديثه عن الضعفاء، ولا يقبل ما تفرد به. والله أعلم.

رابعاً: عبد الله بن حمران بن عبد الله، أبو عبد الرحمن، البصري، [الوفاة: ٢٥٦هـ]

(١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال ابن أبي حاتم بعد أن ذكر اسمه وبعض شيوخه وتلامذته: سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مستقيم الحديث صدوق^(١).

(٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المعدلون:

قال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: صالح^(٢).

وفي تهذيب الكمال، قال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: صدوق صالح^(٣).

وذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً^(٤).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ^(٥).

وذكره ابن خلفون في "الثقات": قال: هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين^(٦).

وقال ابن شاهين: صالح^(٧).

(١) الجرح والتعديل، رقم (١٩٠)، (٤١/٥).

(٢) المصدر السابق، رقم (١٩٠)، (٤١/٥).

(٣) تهذيب الكمال، رقم (٣٢٣٣)، (١٤/٤٣١).

(٤) التاريخ الكبير، رقم (١٩١)، (٧٣/٥).

(٥) الثقات، رقم (١٣٧٣٠)، (٨/٣٣٢).

(٦) إكمال تهذيب الكمال، رقم (٢٨٩٠)، (٧/٣١٠).

(٧) تاريخ أسماء الثقات، رقم (٦٤٨)، ص (١٢٨).

وقال أيضًا: شيخ ثقة مبرز^(١).

وقال الدارقطني: عبد الله بن حمران ثقة^(٢).

وقال الذهبي: وثق^(٣).

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ قليلاً^(٤).

ب. المجرَّحون:

لم أقف على من جرَّحه، غير أن ابن حبان ذكره في الثقات؛ لكن قال: يخطئ^(٥).

(٣) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة:

استشهد به البخاري. وروى له مسلم، وأبو داود، والنسائي^(٦).

(٤) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

قال أبو حاتم مع تشدده: مستقيم الحديث، صدوق. ووثقه ابن شاهين، والدارقطني. وقال ابن معين مرة: صدوق صالح، ومرة أخرى صالح، كل ذلك يجعل الراوي قريباً من الوثيق، وهو على كل حال لا ينزل عن مرتبة الصدوق، وقول ابن حبان: يخطئ، هذا مِنْ تَعَتُّيه؛ فهو متشدد في الجرح، فكم من ثقة مع توثيقه يخطئ قليلاً، ولعل ابن حجر أخذ هذه العبارة منه، وأضاف لها "قليلاً"، بينما قال الذهبي: وثق. ولم يلتفت لما قاله ابن حبان، والله اعلم.

(٥) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

بعد مناقشة أقوال النقاد يظهر - والله أعلم - أن عبد الله بن حمران صدوق.

(١) تاريخ أسماء الثقات، رقم (٦٥٣)، ص (١٢٩).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، رقم (٢٨٩٠)، (٧ / ٣١٠).

(٣) الكاشف، رقم (٢٦٩٢)، (١ / ٥٤٧).

(٤) تقريب التهذيب، رقم (٣٢٨٢)، (٣٠٠).

(٥) الثقات، رقم (١٣٧٣٠)، (٨ / ٣٣٢).

(٦) تهذيب الكمال، رقم (٣٢٣٣)، (١٤ / ٤٣١).

خامساً: عطاء بن السائب بن مالك، الثقفي، الكوفي [الوفاة: ١٣٦هـ]^(١)

(١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً، قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء: سفيان، وشعبة، وفي حديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل، ففيه غلط واضطراب؛ رفع أشياء كان يرويها عن التابعين فرفعها إلى الصحابة^(٢).

(٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعَدِّلُون:

كان أبو إسحاق السبيعي يسأل عن عطاء بن السائب فيقول: إنه من البقايا. وعند ابن عدي بلفظ "إنه من الثقات البقايا"^(٣).

وقال إبراهيم بن مهدي، سمعت حماد بن زيد يقول: أتينا أيوب، فقال: اذهبوا، فقد قدم عطاء بن السائب من الكوفة، وهو ثقة، اذهبوا إليه فاسألوه عن حديث أبيه في التسبيح^(٤). ومن العلماء من عدله في وقت دون وقت؛ فقد قال إسماعيل بن علية: وسألت عنه شعبة فقال: إذا حدثك عن رجل واحد، فهو ثقة. وإذا جمع فقال: زاذان، وميسرة، وأبو البخري، فاتقه، كان الشيخ قد تغير^(٥).

ونقل إسماعيل بن علية عن شعبة قوله: ما حدثك عطاء بن السائب من رجاله، عن

(١) تهذيب الكمال، رقم (٣٩٣٤)، (٩٤ / ٢٠).

(٢) الجرح والتعديل، رقم (١٨٤٨)، (٣٣٤ / ٦).

(٣) الجرح والتعديل، رقم (١٨٤٨)، (٣٣٤ / ٦)، وتهذيب الكمال، رقم (٣٩٣٤)، (٨٩ / ٢٠)، الكامل في الضعفاء (١٥٢٢)، (٧٤ / ٧).

(٤) الجرح والتعديل، رقم (١٨٤٨)، (٣٣٤ / ٦)، وتهذيب الكمال، رقم (٣٩٣٤)، (٩٠ / ٢٠).

(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (٣٣٨ / ٦).

زاذان وميسرة وأبي البخري فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه^(١).

وقال شعبة: حدثنا عطاء بن السائب وكان نسيًّا^(٢).

وقال شعبة أيضًا: ثلاثة في القلب منهم هاجس: عطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، ورجل آخر^(٣).

فيتلخص من مجموع كلام شعبة أنه لا يجرحه مطلقًا؛ بل بعد تغيره.

وقال عثمان بن أبي شيبة: سألت جريرًا عن ليث، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، قال: كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم عطاء^(٤).

وقال جرير: كان يزيد أحسن حفظًا من عطاء السائب^(٥).

وقال سفيان الثوري: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديمًا، ثم قدم علينا قدمه، فسمعت يحدث ببعض ما كنت سمعت، فخلط فيه، فاتقيته واعتزلته^(٦).

وقال وهيب: قال لي عطاء بن السائب: سمعت من عبيدة أربعين حديثًا. قال: قلت: أيش تحفظ منها؟ قال: سمعت عبيدة يقول: "كان علي يأمر ببيع أمهات الأولاد"^(٧).

قال علي بن المديني: قال وهيب: قدم علينا عطاء بن السائب، فقلت: كم حملت عن عبيدة؟ قال: أربعين حديثًا، قال علي: وليس يروي عن عبيدة حرفًا واحدًا، فقلت: فعلى ما يحمل هذا؟ قال: على الاختلاط، إنه اختلط^(٨).

فيظهر -والله أعلم- أن وهيبًا لا يضعفه مطلقًا، إنما يضعفه بعد الاختلاط.

(١) الضعفاء الكبير، للعقيلي، رقم (١٤٣٨)، (٣/٣٩٨).

(٢) سؤالات الأجرى، عقب رقم (٢٣٥)، ص (٢١٠).

(٣) الضعفاء الكبير، رقم (١٤٣٨)، (٣/٣٩٨٩).

(٤) الجرح والتعديل، رقم (١٨٤٨)، (٦/٣٣٣)، وتهذيب الكمال، رقم (٣٩٣٤)، (٢٠/٩٠).

(٥) التاريخ الأوسط، للبخاري، رقم (١٧١٧)، (٢/٤١).

(٦) الضعفاء الكبير، للعقيلي، رقم (١٤٣٨)، (٣/٣٩٨).

(٧) تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز، رقم (١٦١٠)، ص (٣٨٨).

(٨) الضعفاء الكبير، للعقيلي، رقم (١٤٣٨)، (٣/٣٩٨).

وقال يحيى بن سعيد القطان: عطاء بن السائب تغير حفظه بعد، وحماد - يعني ابن زيد - سمع منه قبل أن يتغير^(١).

ونقل عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد القطان قوله: ما سمعت أحدًا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئًا قط في حديثه القديم، قال عمرو قلت ليحيى: ما حدث سفيان وشعبة أصحيح هو؟ قال: "نعم، إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما بأخرة عن زاذان"^(٢).

وقال علي بن المديني: قلت ليحيى: وكان أبو عوانة حمل عن عطاء بن السائب قبل أن يختلط؟ فقال: كان لا يفصل هذا من هذا، وكذلك حماد بن سلمة - وكان يحيى لا يروي حديث عطاء بن السائب إلا عن شعبة وسفيان - وقال يحيى: قلت لأبي عوانة، فقال: كتبت عن عطاء قبل وبعد فاختلف علي^(٣).

وقال ابن سعد: كان ثقة، وقد روى عنه المتقدمون، وقد كان تغير حفظه بآخره واختلف في آخر عمره^(٤).

ونقل عباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين قوله: عطاء بن السائب اختلف فممن سمع منه قديمًا، فهو صحيح، وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديث عطاء، وقد سمع أبو عوانة من عطاء في الصحة، وفي الاختلاط جميعًا، ولا يُجْتَنَّبُ بحديثه^(٥).

وقال عباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى يقول: كان عطاء بن السائب قد اختلف؛ قال: سمعت من عبدة ثلاثين حديثًا؟! فقلت ليحيى: فما سمع منه جرير وذووه، أليس هو

(١) الضعفاء الكبير، للعقيلي، رقم (١٤٣٨)، (٣/٣٩٨).

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري، رقم (٣٠٠٠)، (٦/٤٦٥)، والتاريخ الأوسط، رقم (١٧٣٢)، (٢/٤٥)، والضعفاء الصغير، رقم (٢٨٩)، ص (١٠٧)، وقوله "من زاذان" فقط في الجرح والتعديل، رقم (١٨٤٨)، (٦/٣٣٤).

(٣) الضعفاء الكبير، رقم (١٤٣٨)، (٣/٣٩٨).

(٤) الطبقات الكبرى، (٦/٣٣٨).

(٥) الجرح والتعديل، رقم (١٨٤٨)، (٦/٣٣٤)، وتهذيب الكمال، رقم (٣٩٣٤)، (٢٠/٩١).

صحيح؟ قال: لا، ما روى هو، وخالد الطحان، كأنه يضعفهم إلا من سمع منه قديماً، قال يحيى: وقد سمع أبو عوانة منه في الصحة وفي الاختلاط جميعاً^(١).

ونقل عباس عنه أيضاً قوله: مَنْ سمع منه قديماً، وَمَنْ سمع وقد تغير فليس هو بذلك^(٢).

ونقل عباس عنه أيضاً قوله: لم يسمع عطاء بن السائب من يعلى بن مرة^(٣).

وقال عباس الدوري عن ابن معين: لا يُجْتَبَحُ بحديثه^(٤).

وقال عبد الله الدورقي: قال يحيى بن معين: وحديث شعبة وسفيان وحماد بن سلمة عن

عطاء بن السائب مستقيم، وحديث جرير وأشباهه بعد تغير عطاء في آخر عمره، وقد حدث

عطاء بن السائب عن بلال بن يقظان البصري ثلاثة أحاديث لم يشاركه فيها أحد^(٥).

هكذا جاء في الكامل "بلال بن يقظان"، وعند الدارقطني بسنده عن ابن معين "بلال

بن بَطْر". وقال ابن طهمان عن ابن معين: حصين وعطاء أنكرا جميعاً بأخرة^(٦).

وقال أبو يعلى: سئل يحيى بن معين - يعني وهو حاضر - عن يزيد بن أبي زياد، فقال:

ضعيف الحديث، فقل: أيما أحب إليك هو أو عطاء بن السائب؟ فقال: ما أقربهما^(٧).

وقال المفضل بن غسان: قال يحيى: تغير عطاء بن السائب، فَمَنْ سمع منه من الكبار

صحيح، مثل سفيان وشعبة، وأما جرير وأشباهه فلا^(٨).

وقال عبد الله بن أحمد: سألت يحيى بن معين عن عطاء بن السائب، فقال: اختلط، فَمَنْ

سمع منه، قبل الاختلاط فحيد، وَمَنْ سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء^(٩)، قال عبد الله:

(١) تاريخ ابن معين، برواية الدوري، رقم (١٥٧٧)، (٣/٣٢٨).

(٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، رقم (١٤٣٨)، (٣/٣٩٨).

(٣) تاريخ ابن معين، برواية الدوري، رقم (١٨٤)، (٣/٤٦).

(٤) تاريخ ابن معين، برواية الدوري، رقم (٣١٤٣)، (٤/٥٩).

(٥) الكامل في الضعفاء، رقم (١٥٢٢)، (٧/٧٢). وانظر: المؤتلف والمختلف (١/٢٣٦).

(٦) سؤالاته، رقم (١٩٥).

(٧) الكامل في الضعفاء، رقم (١٥٢٢)، (٧/٧٢).

(٨) الضعفاء الكبير، للعقيلي، رقم (١٤٣٨)، (٣/٣٩٨).

(٩) المصدر السابق، رقم (١٤٣٨)، (٣/٣٩٨) انتهت العبارة عند العقيلي.

فقلت ليحيى: فيزيد ابن أبي زياد دون عطاء؟ قال: نعم، وَمَنْ سَمِعَ مِنْ عطاء، وهو مختلط فيزيد فوق عطاء. قلت ليحيى: فليث ابن أبي سليم أضعف من عطاء ويزيد؟ قال: نعم^(١). وقال أحمد بن أبي يحيى: سمعت يحيى بن معين يقول: ليث بن أبي سليم ضعيف مثل عطاء بن السائب، وجميع مَنْ روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط إلا شعبة وسفيان^(٢). وقال ابن معين: كل حديثه ضعيف إلا ما كان من حديث شعبة، وسفيان، وحماد بن سلمة^(٣).

فيتلخص من مجموع أقوال ابن معين تصحيح حديثه قبل الاختلاط، وتضعيفه بعد الاختلاط.

وأمله على بن المديني فيمَنْ يُسَمَّى عطاء، وهو ثقة^(٤). وقال علي بن المديني: عطاء؛ يعني ابن السائب كان قد ذهب أمره؛ يعني اختلط^(٥). وقال علي بن المديني: سألت أبا عوانة عن عطاء بن السائب. قلت: سمعت منه قبل الاختلاط، أو بعد؟ قال: قبل الاختلاط وبعد. قال علي: فقلت: تفصل بينها. قال: لا^(٦). وقال البخاري: قال علي: سماع خالد من عطاء بن السائب أخيراً، وسماع حماد ابن زيد من عطاء صحيح^(٧). فيتلخص من مجموع أقوال علي بن المديني أنه يصحح حديثه قبل الاختلاط، ويضعفه بعده.

(١) والجملة بتامها عند ابن عدي في الكامل في الضعفاء، رقم (١٥٢٢)، (٧ / ٧٢).

(٢) الكامل في الضعفاء، رقم (١٥٢٢)، (٧ / ٧٨).

(٣) تاريخ الإسلام، رقم (١٨٩)، (٣ / ٦٩٨).

(٤) الثقات، للعجلي، (١٢٣٧)، (٢ / ١٣٥)، تنبيه: نقل مغلط في إكمال تهذيب الكمال، رقم (٣٧١٥)، (٩ / ٢٤٧) عنه قوله: وذكر عن ابن المديني أنه قال: ليس هو بضعيف. والذي في الثقات ما تقدم.

(٥) تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز، رقم (١٦١١)، ص (٣٨٩).

(٦) المصدر السابق، رقم (١٦٠٩)، ص (٣٨٨).

(٧) التاريخ الكبير، ترجمة خالد بن عبد الله الواسطي مولى مزينة أبو محمد، رقم (٥٥٠)، (٣ / ١٦٠).

ونقل عبد الله عن أبيه - أحمد بن حنبل - قوله: عطاء بن السائب رجل صالح^(١)، وسأقه أبو حاتم بسنده عنه - وعنده زيادة - "ثقة ثقة رجل صالح"^(٢).
وقال عبد الله: سألته عن عطاء بن السائب، فقال: صالح، مَنْ سَمِعَ منه؛ يعني قديماً - وقد تغير - فإنه ليس بذلك؛ إنه ليرفع إلى ابن عباس^(٣).
وقال عبد الله أيضاً: سُئِلَ أَبِي عن عطاء بن السائب وسماك. قال: ما أقربهما! وسماك يرفعها عن عكرمة عن ابن عباس، وعطاء عن سعيد عن ابن عباس، ما أقربهما!^(٤).
وقال عبد الله أيضاً: سُئِلَ أَبِي - وأنا أسمع - عن ثوير بن أبي فاختة، وليث بن أبي سليم، ويزيد بن أبي زياد، فقال: ما أقرب بعضهم من بعض! قيل له: عطاء بن السائب؟ فقال: مَنْ سَمِعَ منه قديماً. قال: ومسلم؛ يعني الأعور؟ فقال: هو دون هؤلاء^(٥).
ونقل أبو طالب عن الإمام أحمد أيضاً قوله: مَنْ سَمِعَ منه قديماً كان صحيحاً، وَمَنْ سَمِعَ منه حديثاً لم يكن بشيء، سَمِعَ منه قديماً: شعبة وسفيان، وسمع منه حديثاً: جرير، وخالد بن عبد الله، وإسماعيل - يعني ابن علية - وعلي بن عاصم، وكان يرفع عن سعيد بن جبير شيئاً لم يكن يرفعها^(٦).
وقال أحمد أيضاً: كان عطاء بن السائب من خيار عباد الله^(٧)، كان يختم القرآن كل ليلة^(٨).
وقال المروزي: قيل له - يعني لأحمد بن حنبل - : عطاء بن السائب أحب إليك أو حصين؟ فقال: كلاهما ثبتان^(٩).

(١) العلل، برواية عبد الله، رقم (٥٣٧٤)، (٣/٣٠٩)،

(٢) الجرح والتعديل، رقم (١٨٤٨)، (٦/٣٣٤)، وانظر: تهذيب الكمال، رقم (٣٩٣٤)، (٢٠/).

(٣) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، رقم (٨٨٢)، ص (١/٤١٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، رقم (٧٩٢)، (١/٣٩٥).

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، برواية المروزي، رقم (٤١١٨)، (٣/٥٠).

(٦) الجرح والتعديل، رقم (١٨٤٨)، (٦/٣٣٤)، وتهذيب الكمال، رقم (٣٩٣٤)، (٢٠/٩٠).

(٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، رقم (٣٥١) ص (٢٩٤)

(٨) هذه الزيادة في تهذيب الكمال، رقم (٣٩٣٤)، (٢٠/٩٠)، وبحر الدم، رقم (٦٩٥) ص (١٠٩).

(٩) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، برواية المروزي، رقم (٣٣)، ص (٥١).

فيتلخص من مجموع أقوال الإمام أحمد أنَّ حديثه قبل الاختلاط صحيح، وحديث بعد الاختلاط غير صحيح.

وقال البخاري: أحاديثه القديمة صحيحة^(١).

وقال العجلي: كوفي تابعي جازز الحديث^(٢).

وقال العجلي أيضًا: كان شيخاً قديماً ثقةً، روى عن ابن أبي أوفى، ومن سمع من عطاء قديماً فهو صحيح الحديث منهم: سفيان الثوري، فأما من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث، ومنهم: هشيم، وخالد بن عبد الله الواسطي، إلا أن عطاء كان بأخرة يتلقن، إذا لقنوه في الحديث لأنه كان غير^(٣) صالح الكتاب، وأبوه تابعي ثقة^(٤).

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: عطاء ثقة، حديثه حجة، ما روى عنه: سفيان، وشعبة، وحماد بن سلمة، وسماح هؤلاء سماع قديم، وكان عطاء تغير بأخرة، فرواية جرير، وابن فضيل، وطبقتهم ضعيفة^(٥).

وقال يعقوب أيضًا: وحديثه إذا حدث عنه سفيان وشعبة قام مقام الحجة^(٦).

وقال النسائي: ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير، ورواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة^(٧).

(١) الكامل في الضعفاء، رقم (١٥٢٢)، (٧٣/٧).

(٢) الثقات، للعجلي، رقم (١٢٣٧)، (١٣٥/٢).

(٣) في المطبوع "كبر" ولا يستقيم الكلام، والتصويب من تهذيب الكمال، رقم (٣٩٣٤)، (٩١/٢٠).

(٤) الثقات، للعجلي، (١٢٣٧)، (١٣٥/٢) تنبيه: نقل مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال، رقم (٣٧١٥)، (٩/٢٤٧) عنه قوله: وذكر عن ابن المديني أنه قال: ليس هو بضعيف. والذي في الثقات ما تقدم.

(٥) المعرفة والتاريخ، رقم (٨٤/٣).

(٦) المصدر السابق، رقم (٩٤/٣).

(٧) تهذيب الكمال، رقم (٣٩٣٤)، (٩٢/٢٠).

وقال النسائي أيضًا: دخل عطاء بن السائب البصرة مرتين، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَحَدِيثُهُ صَحِيحٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ آخِرَ مَرَّةٍ فَفِي حَدِيثِهِ شَيْءٌ، وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ حَدِيثُهُ عَنْهُ صَحِيحٌ^(١).

وقال الساجي: صدوق ثقة، لم يتكلم الناس في حديثه القديم، مات سنة ست وثلاثين ومائة، واختلط عطاء، فسمع منه ابن عيينة، وخالد الطحان، وجريير سمعوا من عطاء وربما في الأول، وأبو عوانة مَنَّ سَمِعَ مِنْهُ فِي الْاِخْتِلَاطِ^(٢).

وقال ابن الجارود: حديث سفيان، وشعبة، وحماد بن سلمة عنه جيد، وحديث جريير وأشباه جريير ليس بذاك^(٣).

وقال أبو جعفر العقيلي: تغير بآخر^(٤). وساق له بعض ما أنكر عليه.

قال ابن حبان: قيل إنه سمع من أنس، ولم يصح ذلك عندي، مات سنة ست وثلاثين ومائة، وكان قد اختلط بآخره، ولم يفحش خطؤه حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الروايات، روى عنه الثوري وشعبة وأهل العراق^(٥).

وقال الطبراني: ثقة، اختلط في آخر عمره، فما رواه عنه المتقدمون، مثل: سفيان، وشعبة، وزهير، وزائدة، فهو صحيح^(٦).

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له روايات غير محفوظة: ولعطاء بن السائب عن بلال بن بقطر، عن أبي بكرة حديثان أو ثلاثة غير هذا، وعطاء بن السائب اختلط في آخر عمره، فَمَنْ

(١) السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول العاطس إذا شمت، رقم (٩٩٨١)، (٩٤ / ٩).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، رقم (٣٧١٥)، (٩ / ٢٤٧).

(٣) تهذيب التهذيب، رقم (٣٨٦)، (٧ / ٢٠٧).

(٤) الضعفاء الكبير، رقم (١٤٣٨)، (٣ / ٣٩٨).

(٥) الثقات، رقم (٩٩٢٨)، (٧ / ٢٥١).

(٦) إكمال تهذيب الكمال، رقم (٣٧١٥)، (٩ / ٢٤٧).

سمع منه قديماً مثل الثوري، وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة^(١).

وقال الدارقطني في العلل: عطاء اختلط، ولم يخرجوا عن عطاء، ولا يُحتجُّ من حديثه إلا بما رواه الأكابر: شعبة، والثوري، وهيب، ونظراؤهم، وأما ابن علية والمتأخرون ففي حديثهم عنه نظر^(٢).

وقال الدارقطني: دخل عطاء البصرة دَخَلَتَيْن، فسمع أيوب، وحماد بن سلمة في الدخلة الأولى صحيح. والدخلة الثانية في سماعه اختلاط^(٣).

وقال الدارقطني: تركوه^(٤).

وقال عبد الحق: سماع ابن جريج منه بعد الاختلاط^(٥).

وقال الذهبي: تغير بأخرة، وساء حفظه^(٦).

وقال في الكاشف: أحد الأعلام، على لين فيه^(٧).

وقال ابن حجر: صدوق اختلط^(٨).

وقال ابن الكيال: حكموا بتوثيقه وصلاحه وباختلاطه اختلط في آخر عمره^(٩).

(١) الكامل في الضعفاء، رقم (١٥٢٢)، (٧٣/٧).

(٢) العلل، للدارقطني، رقم (٢١٧٩)، (١٤٣/١١).

(٣) إكمال الكمال، رقم (٣٧١٥)، (٢٤٦/٩).

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني، رقم (٤٤٨)، ص (٢٦٢)، تنبيه: في كتاب إكمال الكمال، رقم (٣٧١٥)، (٢٤٥/٩) نسبة

هذا القول للحاكم، وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب، رقم (٣٨٦)، (٧/٢٠٦).

(٥) تهذيب التهذيب، رقم (٣٨٦)، (٧/٢٠٧).

(٦) ميزان الاعتدال، رقم (٥٦٤١)، (٧٣/٣).

(٧) الكاشف، رقم (٣٧٩٨)، (٢٢/٢).

(٨) التقريب، رقم (٤٥٩٢)، ص (٣٩١).

(٩) الكواكب النيرات في معرفة من رمي بالاختلاط من الرواة الثقات، رقم (٣٩)، ص (٣١٩-٣٣٤).

ب. المُجَرِّحُونَ:

قال إسماعيل ابن عليّة: هو أضعف عندي من ليث، والليث ضعيف، وقال ابن عليّة: لم أكتب عن عطاء إلا لوحًا واحدًا، فمحوت أحد الجانبين^(١).
وقال إسماعيل ابن عليّة: قدم علينا عطاء بن السائب البصرة -وَكُنَّا نَسْأَلُهُ- قال: فكان يتوهم، قال: فيقول له مَنْ؟ فيقول: أشياخنا ميسرة، وزاذان، وفلان، وفلان^(٢).
وقال إسماعيل ابن عليّة أيضًا: كان عطاء بن السائب إذا سُئِلَ عن شيء، قال: كان أصحابنا يقولون، فيقال له: مَنْ؟ فيسكت ساعة، ثم يقول: أبو البختری، وزاذان، وميسرة قال: وكنت أخاف أن يكون يجيء بهذا على التوهم، فلم أحمل منها شيئًا^(٣).
وقال عبد الرحمن بن مهدي: ليث بن أبي سليم، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، ليث أحسنهم حالًا عندي^(٤).

٣) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة:

روى له البخاري حديثًا واحدًا متابعة، والباقون سوى مسلم.

٤) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

بعد تأمل الأقوال السابقة، نجد أن مَنْ عدّله مطلقًا تقدمت وفاتهم، فأبو إسحاق السبيعي مات سنة (١٢٧هـ)، وأيوب السخيتاني مات سنة (١٣١هـ)، وعليه تعديلهم له قبل تغير حاله، وَمَنْ جَرَّحَهُ مطلقًا يحمل قوله على المتأخر من حاله، ويكون الراجح فيه قول الجمهور وهو التفصيل، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ من القدماء حديثهم صحيح، وقد حصر ابن حجر في (تهذيب التهذيب) الذين صح حديثهم عنه بقوله: فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري، وشعبة، وزهيرًا، وزائدة، وحامد بن زيد، وأيوب، عنه صحيح. وَمَنْ عداهم يتوقف

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (٦/ ٣٣٨).

(٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي، رقم (١٤٣٨)، (٣/ ٣٩٨).

(٣) المصدر السابق، رقم (١٤٣٨)، (٣/ ٣٩٨).

(٤) الجرح والتعديل، رقم (١٨٤٨)، (٦/ ٣٣٣)، وتهذيب الكمال، رقم (٣٩٣٤)، (٢٠/ ٩٠).

فيه إلا حماد بن سلمة؛ فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين، مرة مع أيوب كما يُروى إليه كلام الدارقطني، ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة، وسمع منه مع جرير وذويه، والله أعلم^(١).

قلت: يجب تقييد قبول حديث شعبة عنه بغير روايته عن زاذان، فقد تقدم أنه سمعها منه بأخرة.

٥) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي "مستقيم الحديث"^(٢):

حديث القدماء عنه صحيح، ويجنب حديث غيرهم، فقد اختلط، وكان يقبل التلقين.

سادساً: كثير بن خنيس الليثي. [الوفاة: ١٢١ - ١٣٠ هـ]^(٣).

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألته عنه، فقال: هو مديني، مستقيم الحديث لا بأس بحديثه^(٤).

(١) تهذيب التهذيب، رقم (٣٨٦)، (٢٠٧/٧). وفي شرح مشكل الآثار للطحاوي، رقم (١٦١)، (١٤٩/١) ذكر سماع همام بن يحيى منه قبل الاختلاط.

(٢) تنبيه: قال مغلاطي في إكمال تهذيب الكمال، رقم (٣٧١٥)، (٢٤٨/٩) عن أبي إسحاق السبيعي قوله: عطاء بن السائب أشعري. وقال الدكتور بشار عواد في تحقيقه لتهذيب الكمال (٩٣/٢٠): القول الصحيح فيه قول يعقوب بن سفيان، ويتقى جداً من غير حديثه القديم، فإن الشيعة قد رووا له كما يظهر في كتبهم، بل ساق له الخوئي حديثاً في التقيّة، ثم قال: هذه الرواية تدل على أن عطاء بن السائب كان شيعياً، ويظهر مما ذكره غير واحد من علماء العامة (يعني: السنة) من أنه ثقة في حديثه القديم لكنه اختلط وتغير: أنه كان من العامة سابقاً ثم استبصر! (معجم الخوئي: ١١ / ١٥٦). لكنه في تحرير التقریب، رقم (٤٥٩٢)، (١٤/٣) ناقض قوله، وانتقد الحافظ ابن حجر في قوله: "صدوق اختلط بقوله: بل ثقة، فحديثه قبل الاختلاط صحيح، وثقه أيوب، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والعجلي، وابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وغيرهم، وإنما ضعفه بعضهم بسبب اختلاطه".

(٣) تاريخ الإسلام، رقم (٢٧٨)، (٤٨٤/٣).

(٤) الجرح والتعديل، رقم (٨٣٩)، (١٥٠/٧) وفيه أيضاً قول ابن أبي حاتم: كان البخاري جعل هذا الاسم اسمين، فسمعت أبي يقول: هما واحد. قال ابن ماكولا: كثير بن خنيس، حدث عن أنس بن مالك، روى عنه محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، ذكره البخاري، وكثير بن خنيس، سمع عمرة بنت عبد الرحمن، روى عنه الأسود بن العلاء، أو العلاء بن الأسود، قاله البخاري، وقال أبو حاتم الرازي: هما واحد، وقوله الأشبه. الإكمال (٢/٣٤٠).

٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعَدِّلُون:

قال ابن الجنيدي في سؤالاته لابن معين: سألت يحيى بن معين، عن كثير بن حبيش، يحدث عنه محمد ابن عمرو، عن أنس وعن عمرة، عن عائشة، فقال: هذا شيخ مديني، ثقة. قلت: حدث عنه غير محمد ابن عمرو؟ قال: ما سمعت.

وذكره البخاري في التاريخ الكبير^(١)، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، فقط ذكر حديثاً فيه اختلاف على المدار.

وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

وذكره ابن قطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة^(٣).

ب. المُجَرِّحُونَ:

قال ابن حجر: عن أنس، وعنه جماعة، قال الأزدي: فيه ضعف، وقد ذكره البخاري في تاريخه، ثم ذكر بعده كثير بن خنيس -بخاء معجمة ونون-، وهو مُضَبَّبٌ عليه، فالله أعلم^(٤). قلت: وفي المطبوع كثير بن خنيس، لكن في الهامش نبّه إلى أنه جاء في هامش نسخة من النسخ "حبيش"، فلعلها التي كانت عند الحافظ ابن حجر.

(١) التاريخ الكبير، رقم (٩١٤)، (٢٠٩/٧) ونبه المحقق على أنه جاء بهامش أحد النسخ "حبيش" بدل "خنيس". وانظر تنبيه المحقق على أوهام وقعت للحافظ ابن حجر.

(٢) رقم (٥٠٨٩)، (٣٣٢/٥)، وكذلك فرق ابن حبان بين كثير بن خنيس، وكثير بن حبيش؛ فذكر ترجمة كثير بن حبيش برقم (١٠٣٩٣)، (٣٩٤/٧) وقال في الذي أوله معجمة: روى عن أنس، وفي الذي أوله مهملة روى عن عمرة.

(٣) رقم (٩١٠٨)، (٦٠/٨)، ورقم (٩١١٠)، (٦٠/٨) وفيه كثير بن خنيس، ونقل عن أبي أحمد العسكري قوله: أخبرنا ابن أبي حاتم إجازة قال: سئل أبو زرعة عن حديث رواه محمد بن بشر العبدي، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن كثير بن حبيش، عن أنس قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يسقينا» الحديث، فقال: هكذا قال ابن بشر: عن محمد بن عمرو، عن كثير بن حبيش، والصحيح ابن خنيس -بالتون والسين غير معجمة- انتهى.

(٤) ميزان الاعتدال، رقم (٦٩٣٣)، (٤٠٣/٣).

٣) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

لم يُضَعِّفه إلا الأزدي^(١)، ومثل هذا لا يُلتَفَت له؛ لأنه عارض بتوثيق الأئمة، مثل ابن معين، وأبي حاتم، ولم يذكر تفسيرًا، وقد قال ابن حجر مُعَلِّقًا على قول الأزدي في أحمد بن شبيب الحبطي: "منكر

الحديث غير مُرْضٍ: لم يلتفت أحد إلى هذا القول، بل الأزدي غير مُرْضٍ^(٢).

وقد جعله ابن معين في درجة الثقة، بينما جعله أبو حاتم دونها بقليل، فأطلق عليه "لا بأس به"، فإذا عددنا تشدد أبي حاتم، وقارناه باعتدال ابن معين، تقرر أن الراوي ثقة، والله أعلم.

وأما الحديث الذي فيه اختلاف فتبعته ليست عليه، فقد أخرجه الطبراني في الأوسط وقال: لم يرو هذا الحديث، عن الأسود بن العلاء، وأبي سلمة، وعبد الملك بن المغيرة، وكثير بن خنيس، إلا جعفر بن ربيعة، تفرد به: يحيى بن أيوب^(٣).

٤) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

يظهر أن كثير بن خنيس الليثي، ثقة، والله أعلم.

تنبيه:

ذكر العيني في كتابه (مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار)^(٤) أنه روى له الأربعة، ولم أقف على روايته عندهم، ولم يترجم له المزي، وتبعه الذهبي، وابن حجر، في عدم الترجمة له.

(١) ذكره الذهبي في الطبقة العاشرة في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، رقم (٤٩٧)، ص (٢٠٩) وقال: له مصنف في الضعفاء كبير جدًا.

(٢) تهذيب التهذيب، رقم (٦٥)، (٣٦/١).

(٣) المعجم الأوسط، رقم (٨٧١٠)، (٣٠٦/٨)، وانظر: تخريج الحديث والكلام على أوجه الاختلاف فيه في مسند أحمد، الذي أشرف على تحقيقه الدكتور/ شعيب الأرناؤوط، رقم (٢٤٠٧٨)، (٢٤٠/٨٩-٩٤).

(٤) رقم (٢١٦٥)، (٤٩١/٢).

سابعاً: كثير بن أبي كثير التيمي، أبو النضر، الكوفي [الوفاة: ١٥١ أو ١٦٠ هـ]^(١)

(١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن كثير أبي النضر؛ فقال: شيخ مستقيم الحديث^(٢).

(٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المعدّلون:

ذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

وأخرج الإمام أحمد في المسند حديثه قال: حدثنا إسحاق بن سليمان، حدثنا كثير أبو النضر، عن ربعي بن حراش، قال: انطلقت إلى حذيفة بالمدائن ليالي سار الناس إلى عثمان، فقال: يا ربعي، ما فعل قومك؟ قال: قلت: عن أي باهم تسأل؟ قال: مَنْ خرج منهم إلى هذا الرجل، فسميت رجالاً فيمن خرج إليه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "مَنْ فارق الجماعة، واستذل الإمارة لقي الله ولا وجه له عنده"^(٤).

وقال: حدثنا محمد بن بكر، حدثنا كثير بن أبي كثير، حدثنا ربعي بن حراش، عن حذيفة، أنه أتاه بالمدائن، فذكره^(٥).

وقال الهيثمي^(٦): رواه أحمد، ورجاله ثقات.

وأخرجه الحاكم^(٧) من طريق إسحاق بن سليمان القارئ، ومن طريق أبي عاصم، كلاهما، عن كثير ابن أبي كثير، به، وقال: هذا حديث صحيح، فإن كثير بن أبي كثير كوفي سكن البصرة، روى عنه يحيى بن سعيد القطان، وعيسى بن يونس ولم يذكر بجرح.

(١) تاريخ الإسلام، رقم (٣١١)، (٤/١٨٨)، وذكره المزي في تهذيب الكمال، رقم (٤٩٦١)، (٢٤/١٥٥) للتمييز، وقال ابن حجر في تقريب: من الثالثة. تقريب التهذيب، رقم (٥٦٢٨)، ص (٤٦٠).

(٢) الجرح والتعديل، رقم (٨٦٩)، (٧/١٥٦).

(٣) رقم (١٠٣٩٤)، (٧/٣٥٠).

(٤) رقم (٢٣٢٨٣)، (٣٨/٣١٩).

(٥) رقم (٢٣٢٨٤)، (٣٨/٣٢٠).

(٦) مجمع الزوائد، رقم (٩١٢٨)، (٥/٢٢٢).

(٧) المستدرک رقم (٤٠٩، ٤١٠)، (١/٢٠٦).

وقال ابن حجر: مقبول، من الثالثة^(١).

ب. المُجَرَّحُونَ:

قال ابن أبي خيثمة: سُئِلَ يحيى بن معين عن كثير بن أبي النضر، روى عن ربعي، روى عنه إسحاق الرازي؟ قال: ضعيف^(٢).

وفي الجرح والتعديل من طريق ابن أبي خيثمة أيضًا، عن ابن معين، قال: ضعيف الحديث^(٣).

وقال البزار: حدثنا محمد بن معمر، قال: أخبرنا الضحاك بن مخلد، قال: أخبرنا كثير بن أبي كثير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، عن النبي ﷺ.

وأخبرناه أحمد بن المقدام، قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: أخبرنا كثير بن أبي كثير، عن ربعي، عن حذيفة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ما من قوم مشوا إلى سلطان الله؛ ليدلوه إلا أذلهم الله قبل يوم القيامة». وهذا الكلام لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا من حديث حذيفة عنه بهذا الإسناد^(٤).

٣) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

وهذا الراوي قال فيه أبو حاتم: شيخ مستقيم الحديث، وهو غير مكثّر، وكلمة شيخ عند أبي حاتم يراد بها أنه يكتب حديثه، وينظر فيه، وهو دون الصدوق^(٥).

لكن هذا معارض بتضعيف يحيى بن معين، وما نقل عنه يدل على أنه له علم به^(٦)، وقد سُقَّتْ له حديثين مما تفرد به، وقول الهيثمي: رجاله ثقات. معتمده ذكر ابن حبان له في

(١) تقريب التهذيب، رقم (٥٦٢٨)، ص (٤٦٠).

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة، (٣/ ١٧٠).

(٣) الجرح والتعديل، رقم (٨٦٩)، (٧/ ١٥٦).

(٤) مسند البزار، رقم (٢٨٤٧، ٢٨٤٨)، (٧/ ٢٦٦).

(٥) الجرح والتعديل (٣٧/ ٢).

(٦) انظر: تاريخ ابن معين، برواية الدوري، رقم (١٧١٢)، (٣/ ٣٥٤)، رقم (٤٢٤١)، (٤/ ٢٥٦)، وتاريخ ابن الجنيدي، رقم

(٨٢٥).

الثقات، وأما قول الحاكم: كثير بن أبي كثير كوفي سكن البصرة، روى عنه يحيى بن سعيد القطان، وعيسى بن يونس ولم يُذكر بجرح، فمتعقب بأمور:

الأول: كثير الذي في الإسناد كوفي، وهو أبو النضر، وليس كثير بن أبي كثير البصري.

الثاني: ليس ليحيى القطان رواية عن كثير بن أبي كثير الكوفي.

الثالث: قوله: "ولم يذكر بجرح" متعقب بتضعيف ابن معين.

وأفضل أحواله أنه مقبول عند المتابعة، وهو قول ابن حجر، والله أعلم.

٤) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

مقبول.

ثامناً: موسى بن يسار الأردني، يقال: إنه من أهل دمشق، [الوفاة: ١٥١ - ١٦٠ هـ]^(١)

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: موسى بن يسار الدمشقي، روى عن أبي هريرة، مرسل ولم يدركه^(٢)، وروى عن الزهري، ونافع، وعطاء، ومكحول، وأبي مُصَبِّح، روى عنه: الأوزاعي، وسعيد بن أبي أيوب، ويحيى بن حمزة، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه، فقال: هو شيخ مستقيم الحديث.

٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعَدِّلُون:

ذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

قال الذهبي في الكاشف: صدوق، صحب مكحولاً أربع عشرة سنة^(٤).

(١) تاريخ الإسلام، رقم (٣٨٩)، (٢٣٧/٤)، وذكر ابن حجر في التقريب أنه من السادسة. تقريب التهذيب، رقم (٧٠٢٥)، ص (٥٥٤).

(٢) انظر: جامع التحصيل، رقم (٨١٥)، ص (٢٨٩).

(٣) رقم (١٠٩١٤)، (٤٥٧/٧).

(٤) الكاشف، رقم (٥٧٤٣)، (٣٠٩/٢)، وكذا في المغني، رقم (٦٥٤٤)، (٦٨٩/٢).

وقال في الميزان: لا بأس به^(١).

وقال ابن حجر: مقبول^(٢).

ب. الْمُجَرِّحُونَ:

قال الدارقطني في ترجمة صدقة بن عبد الله السمين: موسى بن يسار رجل مجهول، الذي روى عن نافع حديث العسل، من أهل الشام، روى عنه هذا الحديث صدقة وغيره، وهو حديث لا أصل له عن نافع، والحمل فيه على موسى، لا صدقة^(٣).

٣) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة: روى له البخاري في "الأدب"، والترمذي.

٤) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

ما ذكره الدارقطني من أن الحمل في هذا الحديث على موسى مخالف لما قاله الترمذي؛ فقد قال: حديث ابن عمر في إسناده مقال؛ ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء، والعمل على هذا عند أهل العلم، وبه يقول أحمد، وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: ليس في العسل شيء، وصدقة بن عبد الله ليس بحافظ، وقد خولف صدقة بن عبد الله في رواية هذا الحديث، عن نافع^(٤).

وقال الترمذي في العلل: سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: هو عن نافع، عن النبي

ﷺ مرسل، وليس في زكاة العسل شيء يصح^(٥).

وقال الطبراني في الأوسط: لا يروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد^(٦).

وقال البيهقي: تفرد به هكذا صدقة بن عبد الله السمين، وهو ضعيف، قد ضعفه أحمد

(١) ميزان الاعتدال، رقم (٨٩٤٢)، (٤/٢٢٦).

(٢) تقريب التهذيب، رقم (٧٠٢٥)، ص (٥٥٤).

(٣) تعليقات الدارقطني على المجروحين، لابن حبان، رقم (١٥٧)، ص (١٣٤).

(٤) أبواب الزكاة/ باب: ما جاء في زكاة العسل، رقم (٦٢٩)، (٣/١٥).

(٥) علل الترمذي الكبير، رقم (١٧٥)، ص (١٠٢).

(٦) رقم (٤٣٧٥).

بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما^(١).

وقد أنكر الإمام أحمد حديث طلحة بن زيد، عن موسى بن يسار، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: في العسل العُشْرُ، فقال طلحة بن زيد: كان نزل على شعبة، ليس بشيء، كان يضع الحديث، وبشر بن نمير هذين ليس بشيء^(٢).

وكون الدارقطني يجهل موسى بن يسار، لا يعني أن غيره لم يعرفه، فقد قال أبو حاتم الرازي: شيخ مستقيم الحديث.

وقد وروى عنه جمع من الثقات مثل: ابن المبارك، والأوزاعي، ولعل ذلك هو ما جعل الذهبي يقول عنه: صدوق.

ولكن الراوي غير مكثّر، وكلمة "شيخ" عند أبي حاتم يراد بها أنه يكتب حديثه، وينظر فيه، وهو دون الصدوق^(٣).

وقال ابن القطان: هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممّن أخذ وأخذ عنه، وقد يقولونها للرجل، بالنظر إلى قلة ما يرويه عن شخص مخصوص^(٤).

وقال الذهبي: فقله: "هو شيخ" ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممّن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنّه ليس بحجة^(٥).

لكن تفرد به حديث العسل، مع قلة حديثه، وعدم علو مرتبته في التوثيق، يجعل أقرب الأقوال فيه قول ابن حجر "مقبول"، والله أعلم.

٥) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

مقبول

(١) السنن الكبرى، كتاب الزكاة/ باب: ما ورد في العسل، رقم (٧٤٥٧)، (٢١٢/٤).

(٢) اللعل رواية المروزي، رقم (٢٧٥)، ص (١٥٧).

(٣) الجرح والتعديل (٣٧/٢).

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (٥٣٩/٣).

(٥) ميزان الاعتدال، ترجمة العباس بن الفضل العدني، رقم (٤١٧٧)، (٣٨٥/٢).

تاسعاً: أبو صادق الأزدي قيل: إن اسمه مسلم بن يزيد، وقيل: عبد الله بن ناجد^(١) [الوفاة: ١٠١ - ١١٠هـ]^(٢)

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه، فقال: هو بابة أبي البخري الطائي، ولم يسمعا من علي، وهما صدوقان، وأما أبو صادق فهو مستقيم الحديث^(٣).

٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعَدِّلُون:

قال يعقوب بن شيبة: ثقة^(٤).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

وقال ابن حجر: صدوق، وحديثه عن علي مرسل^(٦).

ب. المُجَرِّحُونَ:

نقل ابن سعد عن شعيب بن الحبحاب^(٧)، وهو ممن روى عن أبي صادق قوله: كان أبو صادق لا يتطوع من السنة بصوم يوم، ولا يصلي ركعة سوى الفريضة قبلها ولا بعدها، وكان به من الورع شيء عجيب، وكان قليل الحديث، وكانوا يتكلمون فيه^(٨).

(١) انظر: الكنى والأسماء لمسلم، رقم (١٧٠٦)، (١/٤٥٠)، تاريخ بغداد، رقم (٧٦٤٣)، (١٦/٥٣٠)، وتهذيب الكمال، رقم (٧٤٣٣)، (٣٣/٤١٢).

(٢) تاريخ الإسلام، رقم (٢٩٤)، (٣/١٩١)، وقال ابن حجر: من الرابعة، رقم (٨١٦٧)، ص (٦٤٩).

(٣) الجرح والتعديل، رقم (٨٧٥)، (٨/١٩٩).

(٤) تاريخ بغداد، رقم (٧٦٤٣)، (١٦/٥٣٠)، وتهذيب الكمال، رقم (٧٤٣٣)، (٣٣/٤١٢).

(٥) الثقات، لابن حبان، وقد كرره في ثلاث مواضع، رقم (٣٧٥٣)، (٥/٤١)، ورقم (٦٣٢٠)، (٥/٥٧٣)، ورقم (١٠٨٥٠)، (٧/٤٤٥).

(٦) تقريب التهذيب، رقم (٨١٦٧)، ص (٦٤٩).

(٧) شعيب بن الحبحاب الأزدي المعولي، وثقه الإمام أحمد والإمام النسائي، وأخرج له الجماعة إلا ابن ماجه. انظر: تهذيب الكمال، رقم (٢٧٤٥)، (١٢/٥٠٩)، لم يذكره الذهبي في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل".

(٨) الطبقات الكبرى، رقم (٢٣٥١)، (٦/٢٩٩).

٣) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة:

روى له النسائي في "الخصائص" حديثاً، وابن ماجه حديثاً آخر.

٤) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

أخرج له النسائي في خصائص علي^(١) حديثاً منكراً، لكن الحمل فيه على الراوي عنه، ربيعة بن ناجذ؛ فقد قال الذهبي: لا يكاد يعرف، وعنه أبو صادق بخبر منكر فيه "علي أخي ووارثي"^(٢).

ووثقه يعقوب بن شيبه، وهو ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل^(٣)، وأبو حاتم الرازي قال: بابه أبو البخري الطائي، وأبو البخري: سعيد بن فيروز، وهو سعيد بن أبي عمران أبو البخري الطائي^(٤)، وثقه ابن معين، وأبو زرعة الرازي، لكن أبو حاتم قال: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة ثبت^(٥).

فإذا جعل أبو حاتم "أبو البخري، وأبو صادق" بمنزلة واحدة، ووثق العلماء - ومنهم ابن حجر - أبا البخري، وكذلك وجد من وثق أبا صادق، ولم يوجد جرح معتد به في أبي صادق، فكل هذا يجعل أبا صادق ثقة، والله أعلم.

٥) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

ثقة.

عاشراً: معاوية بن يحيى أبو مطيع الأُطْرَابُلسِي الشامي [الوفاة: ١٧١ - ١٨٠هـ]^(٦)

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي، وأبا زرعة، عن أبي مطيع معاوية بن يحيى،

(١) خصائص علي، رقم (٦٦)، ص (٨٣).

(٢) الميزان، رقم (٢٧٥٨)، (٢ / ٤٥).

(٣) ذكره الذهبي في الطبقة الخامسة في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، رقم (٢٧٨) ص (١٩٢).

(٤) الجرح والتعديل، رقم (٢٤١)، (٤ / ٥٣).

(٥) التقریب، رقم (٢٣٨٠)، ص (٢٤٠).

(٦) تاريخ الإسلام، رقم (٢٣٨)، (٤ / ٧٤٦)، وقال ابن حجر: من السابعة. تقريب التهذيب، رقم (٦٧٧٣)، ص (٥٣٩).

فقال: صدوق مستقيم الحديث^(١)، وقال أبو زرعة: هو ثقة^(٢).

٢) أقوال لأبي حاتم وقفتُ عليها في غير كتبه:

قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأصبهاني: قلت لأبي حاتم: معاوية بن يحيى الأطرابلسي أحب إليك أو معاوية بن يحيى الصدفي؟ فقال: الأطرابلسي أحب إليّ^(٣).

٣) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعَدِّلُون:

نقل معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين قوله: معاوية بن يحيى أبو مطيع الأطرابلسي ليس به بأس^(٤).

ونقل المفضل بن غسان الغلابي، عن يحيى بن معين قوله: معاوية بن يحيى الأطرابلسي أقوى من معاوية بن يحيى الصدفي^(٥).

وقال إبراهيم بن الجنيد: قلت ليحيى كيف حديث أبي مطيع الأطرابلسي؟ قال: صالح، ليس بذاك القوي^(٦).

وقال هشام بن عمار: كان ثقة^(٧).

وقال دحيم، وغيره: لا بأس به^(٨).

وقال أبو زرعة: ثقة^(٩).

(١) نقل الذهبي عنه في تاريخ الإسلام، رقم (٢٣٨)، (٧٤٦/٤) فقط قوله: صدوق.

(٢) الجرح والتعديل، رقم (١٧٥٤)، (٣٨٤/٨).

(٣) تاريخ دمشق، رقم (٧٥٣٣)، (٢٩٣/٥٩).

(٤) تاريخ دمشق، رقم (٧٥٣٣)، (٢٩٢/٥٩).

(٥) المصدر السابق، رقم (٧٥٣٣)، (٢٩٢/٥٩).

(٦) سؤالات ابن الجنيد، رقم (٦٢٨)، ص (٤٢٤).

(٧) معجم الصحابة للبغوي، ضمن إسناد حديث، رقم (٣٥٨٩)، (١٤١٩/٣).

(٨) تاريخ الإسلام، رقم (٢٣٨)، (٧٤٦/٤).

(٩) الجرح والتعديل، رقم (١٧٥٤)، (٣٨٤/٨).

وقال أبو داود: ليس به بأس^(١).

وقال صالح بن محمد الحافظ "صالح جزرة": معاوية بن يحيى الأطرابلسي حمصي من أهل الساحل، صحيح الحديث^(٢).

وقال أبو علي النيسابوري الحافظ: أبو مطيع معاوية بن يحيى الأطرابلسي شامي ثقة^(٣).
وقال النسائي: ليس به بأس^(٤).

ب. الْمُجَرَّحُونَ:

قال ابن طهمان، عن يحيى بن معين: معاوية بن يحيى الصدفي، روى عن الزهري، ومعاوية بن يحيى الآخر الأطرابلسي أبو مطيع ضعاف ليسوا بثي^(٥).
وقال الإمام أحمد: معاوية بن يحيى الأطرابلسي، يُحدِّث عن سليمان بن موسى، ولم يسمع منه، ولا أدركه^(٦).

وذكره الدارقطني في الضعفاء^(٧).

وذكر له ابن عدي أحاديث أُثِّرت عليه، ثم قال: ومعاوية الأطرابلسي هذا له غير ما ذكرت من الحديث، وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه^(٨).
وقال الدارقطني: هو أكثر مناكير من الصدفي، وقد خلط أبو حاتم ابن حبان فجعلهما واحداً^(٩)؛ فخلط ذكر هذا بهذا، والتحقيق أنهما اثنان على ما ذكرنا^(١٠).

(١) تهذيب الكمال، رقم (٦٠٦٩)، (٢٨/٢٢٥).

(٢) تاريخ دمشق، رقم (٧٥٣٣)، (٥٩/٢٩٣).

(٣) المصدر السابق، رقم (٧٥٣٣)، (٥٩/٢٩٣).

(٤) تهذيب الكمال، رقم (٦٠٦٩)، (٢٨/٢٢٥).

(٥) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان)، (٣٥٩)، ص (١١٢).

(٦) جامع التحصيل، رقم (٧٧٩)، ص (٢٨٢).

(٧) الضعفاء والمتروكين، رقم (٥١١)، (٣/١٣٣).

(٨) الكامل في الضعفاء، رقم (١٨٨٦)، (٨/١٤٣).

(٩) المجروحين، لابن حبان، رقم (١٠٢٥)، (٣/٣).

(١٠) الضعفاء والمتروكين، رقم (٣٣٦٣)، (٣/١٢٨)، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، رقم (٣٤١)،

وقال البرقاني: هذا ما وافقت الدارقطني عليه من المتروكين، فذكر فيهم معاوية بن يحيى الأطرابلسي^(١).

وقال أبو الفضل محمد بن طاهر القيسراني: ليس بشيء في الحديث^(٢).

قال البغوي: ضعيف الحديث^(٣).

ذكره الذهبي في الكاشف وقال: وثَّقه أبو زرعة، وضَعَّفه الدارقطني، وقال جماعة: لا بأس به^(٤).

وقال في المغني: قال الدارقطني: هو أكثر مناكير من الصدفي، وقال دحيم: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوق. وقد خط ابن حبان وخط ترجمته بترجمة الصدفي^(٥).

وقال في تاريخ الإسلام بعد أن نقل قول أبي حاتم: "صدوق": له غرائب وأفراد^(٦).

وقال ابن كثير بعد ذكره حديث: "فضل قراءة القرآن نظرًا على مَنْ يقرؤه ظهرًا كفضل الفريضة على النافلة": وهذا الإسناد فيه ضعف، فإن معاوية بن يحيى هذا هو الصدفي أو الأطرابلسي، وأيًا ما كان فهو ضعيف^(٧).

وقال ابن حجر في التقریب: صدوق له أوهام، وغلط من خلطه بالذي قبله^(٨)، فقد قال ابن معين، وأبو حاتم، وغيرهما: الأطرابلسي أقوى من الصدفي. وعكس الدارقطني^(٩).

(١) إكمال تهذيب الكمال، رقم (٤٦٥٢)، (٢٧٨/١١).

(٢) معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، رقم (١٠)، ص (٨٤).

(٣) معجم الصحابة، عقب الحديث رقم (٢٠٨٤)، (٥/٢٤١).

(٤) الكاشف، رقم (٥٥٣٧)، ص (٢/٢٧٧).

(٥) المغني في الضعفاء، رقم (٦٣٢٦)، ص (٢/٦٦٧).

(٦) تاريخ الإسلام، رقم (٢٨٣)، ص (٤/٧٤٦).

(٧) فضائل القرآن، ص (٢١٠).

(٨) وكان ذكر قبله معاوية بن يحيى الصدفي.

(٩) تقریب التهذيب، رقم (٦٧٧)، ص (٥٣٩).

وحكم في الفتح على حديث: "فَضْلُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ نَظْرًا عَلَى مَنْ يَقْرَأُهُ ظَهْرًا كَفَضْلِ الْفَرِيضَةِ عَلَى النَّافِلَةِ" بقوله: إسناده ضعيف^(١).

(٤) مَنْ أَخْرَجَ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ السِّتَةِ: روى له النسائي وابن ماجه.

(٥) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

وَتَقَّه جَمْعٌ مِنَ النِّقَادِ، وَهُمْ: هِشَامُ بْنُ عِمَارٍ، وَدَحِيمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَصَالِحُ جَزْرَةَ، وَأَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَتَعَارَضَ فِيهِ قَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ. وَضَعْفُهُ أَيْضًا جَمْعٌ مِنَ النِّقَادِ، وَهُمْ: ابْنُ عَدِيٍّ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ بَلْ قَالَ: إِنَّهُ أَشَدُّ مَنَاقِيرَ مِنَ الصَّدْفِيِّ، وَتَبِعَهُ الْبَرْقَانِيُّ، وَكَذَا ضَعْفُهُ ابْنُ الْقَيْسِرَانِيِّ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى مَجْمُوعِ أَقْوَالِ الذَّهَبِيِّ يَظْهَرُ أَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى تَضْعِيفِهِ، وَضَعْفُهُ أَيْضًا ابْنُ كَثِيرٍ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى مَجْمُوعِ أَقْوَالِ ابْنِ حَجَرٍ يَظْهَرُ أَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى تَضْعِيفِهِ؛ فَرِغَمَ أَنَّهُ قَالَ: صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ مِنْ قَارِنِهِ بِالصَّدْفِيِّ، وَالصَّدْفِيُّ ضَعِيفٌ^(٢).

وَمَنْ جَرَّحَهُ فَسَّرَ جَرَّحَهُ بِمَا رَوَاهُ مِنْ مَنَاقِيرَ، وَقَدْ جُمِعَتْ مَا لَهُ مِنْ رَوَايَاتٍ فِي جَامِعِ خَادِمِ الْحَرَمِينَ بِدُونِ تَكَرُّرٍ فَبُلَغَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ رَوَايَةً، ذَكَرَ مِنْهَا ابْنُ عَدِيٍّ سَبْعَ رَوَايَاتٍ، وَتَفَرَّدَ بِذِكْرِ ثَلَاثِ رَوَايَاتٍ لَمْ يَذْكُرْهَا غَيْرُهُ، وَلَهُ حَدِيثٌ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، فَأَصْبَحَ مَجْمُوعُ ذَلِكَ تِسْعَ عَشْرَةَ رَوَايَةً، فَإِذَا ذَكَرَ ابْنُ عَدِيٍّ عَشَرَ رَوَايَاتٍ مِمَّا يُنْكَرُ عَلَيْهِ وَهَذَا أَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ، وَالباقية لا تخلو من مقال، وبعضها مما تفرد به، فيكون بعيداً عن التوثيق.

لكن هناك احتمال، أن يكون بقية دلس في بعض هذه الأحاديث؛ فقد قال ابن أبي حاتم في العلل: وسألت أبي عن حديث رواه بقية، عن معاوية بن يحيى، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي قال: رُبَّ صَائِمٍ حَظُهُ مِنْ صِيَامِهِ الْجُوعُ، وَرُبَّ قَائِمٍ حَظُهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهَرُ.

قلت لأبي: فمعاوية هذا مَنْ هو؟ قال: لا يُدْرِي؛ غير أن الحديث بهذا الإسناد منكر.

(١) فتح الباري، ص (٧٨ / ٩).

(٢) تقريب التهذيب، رقم (٦٧٦)، ص (٥٣٨).

فلعل مقصود أبي حاتم أن معاوية بن يحيى هذا لا يُدْرَى هل هو: الصديقي، أو الأضرابلسي؟ لأن بقية يروي عن معاوية بن يحيى، ولا ينسبه؛ فيلتبس، وقد فعل هذا في غير ما حديث، منها: حديثه عن معاوية بن يحيى، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً: "مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا فَعَطَسَ عِنْدَهُ، فَهُوَ حَقٌّ"، قال الشيخ المعلمي: ولبقية شيخان، أحدهما: معاوية بن يحيى الصديقي، هالك، والآخر: معاوية بن يحيى الأضرابلسي، ذهب الأكثر إلى أنه أحسن حالاً من الصديقي، ووثقه بعضهم، وعكس الدارقطني، وذكر أن مناكيره أكثر من مناكير الصديقي، وأيهما الواقع في السند؟ ذهب جماعة إلى أنه الأضرابلسي؛ لأنه قد عرف له الرواية عن أبي الزناد، وذهب آخرون إلى أنه الصديقي؛ لأن هذا الخبر أليق به... ويقوي هذا: أن بقية مدلس، ولا يجهل أن الأضرابلسي عند الناس أحسن حالاً من الصديقي، فلو كان شيخه في هذا الخبر هو الأضرابلسي لصرح به^(١).

ولا يُعْتَرَضُ على هذا بما قاله العراقي بما فُهِمَ من كلام أبي حاتم أنه لم يعرفه، أنه يراه شخصاً ثالثاً، فذلك بعيد، وقد ترجم للصديقي، والدمشقي في الجرح والتعديل^(٢).

وذكر الذهبي في ترجمة الدمشقي حديث: "أن المعونة من الله على قدر المؤنة، وإن الصبر يأتي على قدر المصيبة"، وحديث: "مَنْ حَدَّثَ حَدِيثًا فَعَطَسَ عِنْدَهُ فَهُوَ حَقٌّ"، وهو من رواية بقية، عن معاوية بن يحيى، ثم قال: لعل هذا في الحديثين هو الصديقي.

وكذا نجد أن ابن كثير لما ذكر حديث: "فضل قراءة القرآن نظراً" من طريق بقية، عن معاوية بن يحيى قال: فإن معاوية بن يحيى هذا هو الصديقي أو الأضرابلسي، فتحير بينهما.

ومع بُعد الحكم بتوثيقه، أو باستقامة أحاديثه، لا يمكن إهدار ما جاء فيه من توثيق؛ لا سيما وأن بقية مدلس، ويروي عنهما جميعاً، فيحتمل أن يكون بعض هذه الأحاديث من رواية يحيى بن معاوية الصديقي، وفي بعض الأحاديث التي انتقدت عليه الحمل فيها على الرواة عنه، وقد صرح بذلك الطبراني في الأوسط في أكثر من حديث.

(١) في تعليقه على "الفوائد المجموعة" للشوكاني، ص (٢٢٤)، وانظر: هامش العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من

الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد، ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (٢/ ٢٤٠).

(٢) انظر: ذيل ميزان الاعتدال، رقم (٦٩٢)، ص (١٩٣).

فيكون أقرب الأقوال فيه للصواب قول الحافظ ابن حجر: صدوق، له أوهام. والله أعلم.

٦) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

صدوق له أوهام.

حادي عشر: معاوية بن سلمة بن سليمان النصري، أبو سلمة الكوفي^(١)

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

ذكر ابن أبي حاتم جملة من شيوخه، وتلامذته، ثم قال: سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: كان ثقة مستقيم الحديث^(٢).

٢) أقوال لأبي حاتم وقف عليها، وليست في كتاب الجرح والتعديل:

قال في العلل: أرى حديثه مستقيماً^(٣).

٣) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعَدِّلُون:

قال ابن نمير^(٤): كان ثقة^(٥).

(١) لم أقف على سنة وفاته، وقال ابن حجر: من الثامنة، تقريب التهذيب، رقم (٦٧٥٩) ص (٥٣٨).

(٢) الجرح والتعديل، رقم (١٧٥٧)، (٣٨٤ / ٨)، وهكذا ساقه بسنده عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق، رقم (٧٥٠٤)،

(٣٧ / ٥٩)، وقال مغلطي في إكمال تهذيب الكمال (٤٦٣٩)، (١١ / ٢٦٨): قال أبو حاتم الرازي فيما ذكره عنه ابنه،

ومن غير نسخة أيضاً: ثقة، مستقيم الحديث. ونقله عنه الذهبي في المغني، رقم (٦٣١٤)، (٢ / ٦٦٥)، وابن حجر في

تهذيب التهذيب، رقم (٣٨٦)، (١٠ / ٢٠٧). تنبيه: نقل المزي في تهذيب الكمال، رقم (٦٠٥٥)، (٢٨ / ١٨١) قول أبو

حاتم، لكن لم ينقل كلمة "ثقة"، وكذلك ابن كثير في التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل،

رقم (٤٥)، (١ / ٦٧)، وكذلك الخزرجي في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ص (٣٨١).

(٣) العلل لابن أبي حاتم، رقم (٤٤٨)، (٢ / ٣٧٥).

(٤) ذكره الذهبي في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، رقم (٦٤)، ص (١٧٨).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري، رقم (١٤٣٥)، (٧ / ٣٣٤)، وسنن ابن ماجه، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة

والعلم / باب: الانتفاع بالعلم والعمل به، عقب الحديث رقم (٢٥٦)، (١ / ٩٤) حديث رسول الله ﷺ: "تعوذوا بالله

وهكذا قال أبو الحسن بن القطان في زيادات السنن^(١).

وقال الدارقطني: كوفي لا بأس به^(٢).

وقال ابن حجر: مقبول^(٣).

ب. الْمُجَرِّحُونَ:

قال ابن الجنيد: سألت يحيى بن معين، عن معاوية النصري الذي يحدث عنه أبو معاوية، عن نهشل، عن الضحّاك، عن الأسود، عن عبد الله: "لو أن أهل العلم صانوا العلم"، فقال: هو معاوية بن سلمة، قلت: كيف حديثه؟ فكأنه ضَعَفَهُ^(٤).

وقال الذهبي: ليس بقوي^(٥).

ونقل ابن كثير ذلك عن ابن معين، لكنه عبر عنه بقوله: ضعيف، وأنكر حديثه عن نهشل، عن الضحّاك، عن الأسود، عن ابن مسعود: "لو أن أهل العلم صانوه.." ^(٦).

٤) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة: روى له ابن ماجه.

٥) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه شهاب بن عباد، عن محمد بن بشر العبدي، عن عبد الله بن نمير، عن معاوية النصري، عن نهشل، عن الضحّاك، عن علقمة،

=من جب الحزن"، قالوا: يا رسول الله، وما جب الحزن؟ قال: «واد في جهنم، يتعوذ منه جهنم كل يوم أربعائة مرة» قالوا: يا رسول الله مَنْ يدخله؟ قال "أُعِدَّ للقراء المرائين بأعمالهم، وإن من أبغض القراء إلى الله الذين يزورون الأمراء". وحديث، رقم (٢٥٧) "مَنْ جعل الهموم همًّا واحدًا، همَّ آخرته، كفاه الله همَّ دنياه، وَمَنْ تشعبت به الهموم في أحوال الدنيا لم يبالِ الله في أي أوديتها هلك".

(١) تهذيب التهذيب، رقم (٣٨٦)، (٢٠٧/١٠).

(٢) العلل للدارقطني، رقم (٦٨٨)، (٤١/٥).

(٣) تقريب التهذيب، رقم (٦٧٥٩) ص (٥٣٨).

(٤) سؤالات ابن الجنيد، رقم (٦٢١)، ص (٤٢٢).

(٥) الكاشف، رقم (٥٥٢٣)، (٢٧٥/٢).

(٦) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، رقم (٤٥)، (٦٧/١).

والأسود، قالاً: قال عبد الله: لو أن أهل العلم وضعوا العلم عند أهله لسادوا أهل زمانهم، ولكنه وضعوه عند أهل الدنيا لينالوا من دنياهم؛ سمعت نبيكم يقول: مَنْ جعل الهموم همًّا واحدًا، كفاه الله سائر همومه، وَمَنْ ذهب به الهموم أحوال الدنيا، لم يبالِ الله في أي أوديتها سلك؟ فسمعت أبي يقول: هذا حديث منكر، ونهشل بن سعيد متروك الحديث^(١).

فالحمل في هذا الحديث على نهشل، وليس على معاوية بن سلمة، وابن معين لم يضعفه، إنما استظهر ذلك ابن الجنيدي؛ والدليل قوله: "فكأنه يُضَعَّفُ"، لكن الذهبي أخذ بهذا، وتبعه ابن كثير؛ ويؤكد ذلك أنه عند نقله لكلام ابن معين ساقه بمعناه الذي فهمه، ولم يَسْقِه بلفظه، فقال: ضعيف، وأنكر حديثه عن نهشل، عن الضحّاك، عن الأسود، عن ابن مسعود: "لو أن أهل العلم صانوه..". فإذا ثبت أن الحمل في هذا الحديث الذي انتُقد ليس عليه، وثبت أيضًا توثيق أبي حاتم الرازي، وتوثيق ابن نمير، وأبي الحسن ابن القطان، وقول الدارقطني: لا بأس به، وهؤلاء جملة من علماء الجرح والتعديل، وإذا وجدنا بعد البحث أيضًا أن ما جرح بسببه ثبت أن الحمل فيه على غيره، ظهر بذلك أن الراوي ثقة، والله أعلم.

٦) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث". ثقة.

ثاني عشر: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، الهمداني، أبو سعيد، الكوفي [الوفاة: ١٨٣ - ١٨٤هـ]

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن يحيى بن أبي زائدة فقال: مستقيم الحديث، صدوق، ثقة^(٢).

(١) العلل، رقم (١٨٥٩)، (١٢٧/٥).

(٢) الجرح والتعديل، رقم (٦٠٩)، (١٤٥/٩).

٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المُعَدِّلُون:

قال عيسى بن يونس^(١): ثقة^(٢).

وقال أبو خالد الأحمر^(٣): كان يحيى جيد الأخذ للحديث^(٤).

وقال سفيان بن عيينة: ما قدم علينا من أصحابنا أحد يشبه هذين الرجلين: عبد الله بن المبارك، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة^(٥).

وقال يحيى بن سعيد القطان: ما خالفني بالكوفة أحد أشد على من ابن أبي زائدة^(٦).

وقال ابن نمير^(٧): كان ابن أبي زائدة في الحديث أكثر من ابن إدريس في الإتيان^(٨).

وقال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة^(٩): يحيى بن أبي زائدة في الحديث مثل العروس العطرة^(١٠).

قال إبراهيم بن موسى: سمعت الحسن بن ثابت يقول: نزلتم بأفقه أهل الكوفة، يعني

(١) ذكره الذهبي في الطبقة الثانية في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، رقم (٤٥)، ص (١٧٧).

(٢) تاريخ بغداد، رقم (٧٤٥٤)، (١٤/١١٩ - ١٢٤).

(٣) سليمان بن حيان، ذكره الذهبي في الطبقة الثانية في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، رقم (٦٣)، ص (١٧٨).

(٤) التاريخ الكبير، رقم (٢٩٧٤)، (٨/٢٧٣).

(٥) تاريخ بغداد، رقم (٧٤٥٤)، (١٤/١١٩ - ١٢٤).

(٦) الجرح والتعديل، رقم (٦٠٩)، (٩/١٤٥).

(٧) عبد الله بن نمير، ذكره الذهبي في الطبقة الثانية في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، رقم (٦٤)، ص (١٧٨).

(٨) الجرح والتعديل، رقم (٦٠٩)، (٩/١٤٥).

(٩) إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، الكوفي، القاضي، حفيد الإمام تكلموا فيه، من التاسعة، مات في خلافة المأمون. ذكر في رجال الكتب الستة للتمييز، التقريب، رقم (٤٣٧)، ص (١٠٧).

(١٠) تاريخ بغداد، رقم (٧٤٥٤)، (١٤/١١٩ - ١٢٤).

يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة^(١).

وقال ابن سعد: كان ثقة، إن شاء الله^(٢).

وقال عثمان بن سعيد ليحيى بن معين: فإسماعيل بن زكريا أحب إليك في الحديث أو يحيى بن زكريا؟ فقال: لم، أهما أخوان عندك؟ قلت: لا، ولكنني أردت في الحديث. فقال: يحيى أحب إلي^(٣).

وقال يحيى بن معين: كان يحيى بن زكريا كَيِّسًا، ولا أعلمه أخطأ إلا في حديث واحد، حدث عن سفيان، عن أبي إسحاق، وقال السكري عن سفيان، عن أبي حصين ثم اتفقا عن قبيصة بن برمة، قال: قال عبد الله: ما أحب أن يكون عبيدكم مؤذنيكم، وإنما هو عن واصل، عن قبيصة^(٤).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيى بن معين، فابن مسهر أحب إليك، أو يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة؟ قال: كلاهما ثقتان^(٥).

وقال علي بن المديني: يحيى بن أبي زائدة من الثقات^(٦).

وساق الخطيب بسنده عن علي بن المديني قوله: انتهى العلم إلى ابن عباس في زمانه، ثم إلى الشعبي في زمانه، ثم إلى سفيان الثوري في زمانه، ثم إلى يحيى بن أبي زائدة في زمانه. وقوله: ولم يكن بالكوفة بعد سفيان الثوري أثبت من يحيى بن زكريا بن أبي زائدة. وقوله: نظرت؛ فإذا الإسناد يدور على ستة، وذكرهم، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن يصنف العلم، وسماهم^(٧).

(١) التاريخ الكبير، رقم (٢٩٧٤)، (٨/٢٧٣)، والجرح والتعديل، رقم (٦٠٩)، (٩/١٤٥).

(٢) الطبقات الكبرى، رقم (٢٧٢٣)، (٦/٣٦٤).

(٣) تاريخ ابن معين، برواية الدارمي، رقم (١٧٤)، ص (٧٦).

(٤) تاريخ ابن معين، برواية الدوري، رقم (٢١٦٠)، (٣/٤٤٠)، العلل رواية عبد الله، رقم (٤٨٦٨)، (٣/٢٠١)، وتاريخ بغداد، رقم (٧٤٥٤)، (١٤/١١٩ - ١٢٤).

(٥) تاريخ ابن معين، برواية الدارمي، رقم (١٤١)، (٦٩).

(٦) الجرح والتعديل، رقم (٦٠٩)، (٩/١٤٥).

(٧) تاريخ بغداد، رقم (٧٤٥٤)، (١٤/١١٩ - ١٢٤).

وقال ابن محرز: سمعت علياً يقول: ما كان ثمة -يعنى بالكوفة- مثل ابن أبي زائدة، وابن إدريس، ومحمد بن عبيد في السُّنة^(١).

وقال أيضاً: ثقة. قيل له: إن زكريا بن عدي لم يحدث عنه؟ فقال: هو خير من زكريا بن عدي، ومن أبيه، ومن أهل قريته^(٢).
وقال أحمد بن حنبل: ثقة^(٣).

وقال العجلي: ثقة، وكان ممنُ جُمعَ له الفقه والحديث، وكان على قضاء المدائن، ويعد من حفاظ الكوفيين للحديث، مفتياً، ثبّتاً، صاحب سنة، ووُكِّعَ إنما صنف كتبه على كتب ابن أبي زائدة^(٤).

وقال يعقوب بن شيبه: كان ثقة حسن الحديث، ويقولون: إنه أول من صنف الكتب بالكوفة، وكان يعد في فقهاء مُحَدِّثي أهل الكوفة^(٥).

وساق الخطيب بسنده عن النسائي قوله: كوفي ثقة^(٦). وفي تهذيب الكمال نقل قول النسائي: ثقة ثبت^(٧).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٨).

وذكر عبد الرحمن بن أبي حاتم أن يحيى بن أبي زائدة أول من صنف الكتب بالكوفة^(٩).

وذكره ابن حبان أيضاً في مشاهير علماء الأمصار، وقال: من المتقين^(١٠).

(١) تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز، (٢/ ١٨٥).

(٢) تاريخ أسماء الثقات، رقم (١٥٩٧)، ص (٢٦١).

(٣) العلل، برواية عبد الله، رقم (٣١٤٤)، (٢/ ٤٧٩).

(٤) الثقات، للعجلي، رقم (١٨٠٤)، ص (٤٧١).

(٥) تاريخ بغداد، رقم (٧٤٥٤)، (١٤/ ١١٩ - ١٢٤)،

(٦) المصدر السابق، رقم (٧٤٥٤)، (١٤/ ١١٩ - ١٢٤)، وفي تهذيب الكمال نقل قول النسائي: ثقة ثبت.

(٧) تهذيب الكمال، رقم (٦٨٦٢)، (٣١/ ٣٠٥).

(٨) الثقات، رقم (١١٧٣٢)، (٧/ ٦١٥).

(٩) الجرح والتعديل، رقم (٦٠٩)، (٩/ ١٤٥).

(١٠) رقم (١٣٨١)، ص (٢٧٤).

وذكره الدارقطني في ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم^(١).

ونقل الذهبي في الكاشف قول ابن المديني: لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه، انتهى إليه العلم بعد الثوري. ونقل أيضًا قول العجلي: هو ممن جُمع له الفقه والحديث، وله تصانيف^(٢).

وقال في السير: الحافظ، العلم، الحجة. وقال: وكان من أوعية العلم^(٣).
وقال في الميزان: أحد الفقهاء الكبار والمحدثين الأثبات^(٤). ولم يذكر أن أحدًا جرّحه.
وقال ابن حجر: ثقة متقن^(٥).

ب. المُجَرِّحُونَ:

قال عمر بن شبة: ثنا أبو نعيم، ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وما هو بأهل أن يُحدّث عنه^(٦).

وقال ابن أبي خالد: ولو كان فقيهاً ما حدّث به عنه^(٧).

٣) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة: روى له الجماعة.

٤) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

ما جاء في قول يحيى بن معين: كان يحيى بن زكريا كَيِّسًا، ولا أعلمه أخطأ إلا في حديث واحد، وذكر قول عبد الله: "ما أحب أن يكون عبيدكم مؤذنيكم" - مُتَعَقَّبٌ، فقد ذُكِرَ له أخطاء منها:

(١) رقم (١٢٢٩) ص (٤٠٣/١).

(٢) الكاشف، رقم (٦١٦٨)، (٣٦٥/٢).

(٣) سير أعلام النبلاء، رقم (٩٠)، (٣٣٨/٨).

(٤) ميزان الاعتدال، رقم (٩٥٠٥)، (٣٧٤/٣).

(٥) تقريب التهذيب، رقم (٧٥٤٨)، ص (٥٩٠).

(٦) تهذيب التهذيب، رقم (٣٥٠)، (٢٠٩/١١).

(٧) تهذيب التهذيب، رقم (٣٥٠)، (٢٠٩/١١).

(١) قال عبد الله بن الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: ابن أبي زائدة يُنْقَصُ من هذا الحديث؛ يعني حديث ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعد بن هشام، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ لا يسلم في الركعتين من الوتر من الثلاث. قال أبي: فترك منه زرارة^(١).

(٢) وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي، وأبنا زرعة عن حديث رواه ابن أبي زائدة، عن يحيى بن سعيد، عن مسلم بن يسار؛ قال: رأى ابن عمر رجلاً يعبث بالحصى في الصلاة؛ فقال: إذا صليت فلا تعبث، واصنع كما صنع رسول الله... وذكر الحديث؟

فقال: هكذا رواه ابن أبي زائدة، وإنما هو: مسلم بن أبي مريم، عن علي بن عبد الرحمن المعاوي، عن ابن عمر. قلت لهما: الوهم ممن هو؟ فقالا: من ابن أبي زائدة. قال أبو زرعة: ابن أبي زائدة قلماً يخطئ، فإذا أخطأ أتى بالعظائم^(٢).

(٣) جاء في العلل، للدارقطني: وسُئِلَ عن حديث علقمة، عن عبد الله، أنه سُئِلَ: هل كان أحد منكم مع النبي ﷺ ليلة الجن، فذكر الحديث، وفيه قال رسول الله ﷺ: لا تستنجوا بها يعني بالبر والروث.

فقال: يرويه داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله، رواه عنه جماعة من الكوفيين، والبصريين. فأما البصريون فجعلوا قوله: وسألوه الزاد إلى آخر الحديث، من قول الشعبي مرسلاً.

وأما يحيى بن أبي زائدة، وغيره من الكوفيين، فأدرجوه في حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ.

والصحيح قول من فصله؛ فإنه من كلام الشعبي مرسلاً^(٣).

وله غير ما ذكرت من أخطاء نبه عليها الدارقطني في العلل.

وما جاء فيه من جرح غير مُفسَّر لا يؤثر فيه، وما ذكر من أخطاء معدودة تعد من أخطاء

الثقات، التي لا ينفك منها بشر، وهو ثقة بلا تردد.

(١) العلل، برواية عبد الله، رقم (٤٨٦٩)، (٣/ ٢٠١).

(٢) العلل، لابن أبي حاتم (٢٥٧)، (٣/ ١٢٣).

(٣) العلل، للدارقطني، رقم (٧٦٩)، (٥/ ١٣١).

وقول يحيى بن سعيد القطان: ما خالفني بالكوفة أحد أشد عليّ من ابن أبي زائدة - لا يفهم منه أنه يقدم عليه؛ بل يحيى القطان مقدم على يحيى بن زكريا؛ فقد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حدثنا بعض أصحابنا - وقال مرة: حدثنا رجل - قال: كنت مع يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن ابن مهدي بمكة في المسجد الحرام، قال: فجاء رجل إلى يحيى بن سعيد فقال: هذا ابن أبي زائدة يحيى بن زكريا، قال: فوثب يحيى إليه ليسلم عليه، فقال له عبد الرحمن: اجلس. قال: فجلس. قال أبي: كأنه أراد أن يجيء ابن أبي زائدة إلى يحيى^(١).
ووكيع مقدم عليه أيضًا؛ فقد سُئل يحيى بن معين عن وكيع وابن أبي زائدة، فقال: وكيع أثبت من ابن أبي زائدة^(٢).

٥) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث". ثقة.

ثالث عشر: يزيد بن طهمان الرقاشي، أبو المعتمر، البصري، كان ينزل الحيرة [الوفاة: ١٤١ - ١٥٠هـ]^(٣)

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن يزيد بن طهمان، فقال: سكن الكوفة، مستقيم الحديث، صالح الحديث، لا بأس به^(٤).

٢) أقوال النقاد فيه:

أ. المعدّلون:

جاء في رواية ابن محرز، عن ابن معين قلت له: شريك حدث عن أبي المعتمر؟ قال: نعم، شيخ بصرى، اسمه "يزيد بن طهمان"، سمع منه أيضًا أبو نعيم، وعبد الصمد، ووكيع سمع منه بالبصرة، ثم انتقل إلى الكوفة. قلت له: هو ثقة؟ قال: نعم^(٥).

(١) العلل، برواية عبد الله، رقم (٩٢٥)، (١/٤٢٣).

(٢) تاريخ ابن معين، برواية الدوري، رقم (٣٠٦١)، (٤/٤٥).

(٣) تاريخ الإسلام، رقم (٤٨٥)، (٣/١٠١٤)، وقال ابن حجر: من الطبقة السادسة، التقريب، رقم (٧٧٣٥)، ص (٢٠٦).

(٤) الجرح والتعديل، رقم (١١٥١)، (٩/٢٧٣).

(٥) تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز، رقم (٤٩٤)، ص (١٥٧)، وكرره برقم (١٢٦٧)، ص (٣١٩).

وفي رواية الدوري سمعت يحيى يقول: أبو المعتمر هو: يزيد بن طهمان، كان بصرياً نزل الكوفة، كان يروى عنه أبو نعيم، وكان من أهل السنة، وكان ثقة، وكان يروى عنه أبو عبيدة^(١).

وفي رواية الدوري أيضاً: سمعت يحيى يقول: أبو المعتمر هو يزيد بن طهمان، كان ينزل الحيرة، وأصله بصري^(٢).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن أبي المعتمر، الحيري، يزيد بن طهمان؟ فقال: ليس بحديثه بأس، حدثنا عنه وكيع، وعبد الرحمن، والناس^(٣).

وقال أبو داود: ليس به بأس^(٤).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٥).

وذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات، ونقل قول ابن معين دون أن يعزوه^(٦).

وقال الذهبي في الكاشف: صدوق^(٧).

وقال في تاريخ الإسلام: قال أبو حاتم، وغيره: لا بأس به^(٨).

وقال ابن حجر: وآخر مَنْ روى عنه أبو نعيم، ووَثَّقَهُ، ولهم شيخ آخر يقال له: أبو

المعتمر، البصري، حدث عن: بشر بن منصور، وروى عنه: عبد الله بن أحمد، في زيادات الزهد لأبيه قال: وكان ضعيفاً.

(١) تاريخ ابن معين، برواية الدوري، رقم (٢٩٥٥)، (٢٤/٤).

(٢) المصدر السابق، رقم (١٧٢٢)، (٣/٣٥٥).

(٣) العلل، برواية عبد الله، رقم (٣٥٨٤)، (٢/٥٤٤).

(٤) تهذيب الكمال، رقم (٧٠٠٩)، (٣٢/١٦٧).

(٥) الثقات، لابن حبان، رقم (١١٧٨٢)، (٧/٦٢٤).

(٦) تاريخ أسماء الثقات، رقم (١٥٦٧)، (٢٧٥).

(٧) رقم (٦٣٢٣)، (٢/٣٨٥).

(٨) تاريخ الإسلام، رقم (٤٨٥)، (٣/١٠١٤).

وقال ابن حجر في التقريب: ثقة، من الطبقة السادسة^(١).

ب. الْمُجَرَّحُونَ: لم أقف على مَنْ جَرَّحَهُ.

٣) مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة: روى له أبو داود، وابن ماجه.

٤) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

وَتَقَّه ابن معين، وأبو نعيم. وذكره ابن حبان في الثقات، واختار ابن شاهين قول ابن معين، وقال ابن حجر: ثقة.

وقال أحمد: ليس بحديثه بأس، وتبعه أبو داود، لكنه قال: ليس به بأس، وفرَّق بين الحكم على حديثه وإطلاق الحكم على الراوي، وقال الذهبي: صدوق، مقلداً أبا حاتم الرازي. والذي يظهر أنه ثقة، فلم أقف على مَنْ جَرَّحَهُ، وقد وَثَّقَهُ جماعة، فلا ينزل عن مرتبة الثقة إلا بحجة.

٥) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث". ثقة.

رابع عشر: أبو الوليد، مولى عمرو بن خدّاش

١) عبارة أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي، وسُئِلَ عن أبي الوليد الذي روى عنه: ابن أبي ذئب، فقال: شيخ لابن أبي ذئب، لا أعلم روى عنه غير ابن أبي ذئب، وهو شيخ مستقيم الحديث.

٢) أقوال النقاد فيه:

أ. الْمُعَدَّلُونَ:

ذكره ابن حبان في الثقات، لكنه قال: أبو الوليد مولى عمرو بن حريث^(٢)، يروي عن: أبي

(١) التقريب، رقم (٧٧٣٥)، ص (٦٠٢).

(٢) وكذا ذكره مسلم في المفردات والوحدان، رقم (١١٥٨)، ص (٢٢٩)، والمزي في ذكره تلامذة أبي هريرة رضي الله عنه، رقم (٧٦٨١)، (٣٧٦/٣٤).

هريرة، روى عنه: ابن أبي ذئب^(١).

ب. المَجْرَحُون: لم أقف على جرح فيه.

٣) دراسة أقوال النقاد، وبيان الراجح منها:

قال ابن سعد: أبو الوليد، مولى عمرو بن خداش^(٢)، روى عن أبي هريرة^(٣).

وقال في موضع آخر: عمر بن الحكم، أبو الوليد، مولى عمرو بن خراش، روى عن أبي

هريرة^(٤). فإن كان هو، فعلم من هذا النص أن اسمه: عمر بن الحكم، والله أعلم.

وقال البخاري: مساحق بن عمرو بن خراش، قاله ابن أبي ذئب، عن أبي الوليد يعد في

أهل الحجاز^(٥).

وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: مساحق بن عمرو بن خراش، مديني، روى عن

ابن عمر، وأبي هريرة، وروى عنه أبو الوليد مولى عمرو بن خراش، سمعت أبي يقول ذلك^(٦).

فَعُلِمَ من هذا أن قول أبي حاتم: لم يرو عنه إلا ابن أبي ذئب، متعقب، فقد روى عنه:

مساحق بن عمرو بن خراش.

وَعُلِمَ مما تقدم أنه يقال له: عمرو بن خراش، ويقال أيضًا: عمرو بن خداش، ويقال:

عمرو بن حريث، وفي هوامش النسخ المحققة وَجَدَ في بعض النسخ غير ذلك، مثل: عمر بن

خداش.

وأما ما يتعلق بالجرح والتعديل فقد سكت عنه البخاري، وابن سعد، وقال أبو حاتم:

شيخ لابن أبي ذئب، لا أعلم روى عنه غير ابن أبي ذئب، وهو شيخ مستقيم الحديث.

(١) الثقات، رقم (٦٢٧٠)، (٥/٥٦٦).

(٢) وكذا قال سفيان، كما في تاريخ ابن أبي خيثمة، رقم (٢٣٢٣)، (٢/١٨٦).

(٣) الطبقات الكبرى، رقم (٩٦٦)، (٥/٢٣٧).

(٤) المصدر السابق، رقم (١٠٥٠)، (٥/٣٤٤).

(٥) التاريخ الكبير، رقم (٢١٨٦)، (٨/٦٨).

(٦) الجرح والتعديل، رقم (١٩٥٥)، (٨/٤٢٨).

وذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته.

قلت: هو شيخ مُقْلٌ، أخرج له الإمام أحمد في المسند أربعة أحاديث، قال: حدثنا يزيد، أخبرنا ابن أبي ذئب، عن أبي الوليد، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: "إِذَا أَمَّتُمُ النَّاسَ فَخَفِّفُوا، فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَالصَّغِيرَ"^(١).

وقال: حدثنا خلف، حدثنا ابن أبي ذئب، عن أبي الوليد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "مَا أَحَبُّ أَنْ عِنْدِي أَحَدًا ذَهَبًا، يَمُرُّ بِي ثَلَاثُ، وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، إِلَّا شَيْئًا أَعَدَدْتُهُ لِعَرِيمِي"^(٢).

وقال الإمام أحمد أيضًا: حدثنا يزيد، أخبرنا ابن أبي ذئب، عن أبي الوليد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "لَيْسَ الْمُسْكِينُ بِالطَّوَّافِ عَلَيْكُمْ أَنْ تُطْعِمُوهُ لُقْمَةً لُقْمَةً، إِنَّمَا الْمُسْكِينُ الْمُتَعَفِّفُ الَّذِي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ إِحْفَافًا"^(٣).

وقال الإمام أحمد أيضًا: حدثنا حسين، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن أبي الوليد، وعبد الرحمن بن سعد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ"^(٤).

وأخرج له عمر بن شبة في تاريخ المدينة: حدثنا محمد بن حاتم قال: حدثنا الحزامي، عن عيسى بن المغيرة، وعثمان بن طلحة قالًا: حدثنا ابن أبي ذئب، عن أبي الوليد مولى عمرو بن خدّاش، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: "الْمَدِينَةُ يُخْرَجُ مِنْهَا أَهْلُهَا خَيْرَ مَا كَانَتْ".

فَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يَرُدُّ عَلَيْهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسَاحِقٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ خِرَاشٍ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، فَجَاءَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَقَالَ: لِمَ تَرُدُّ عَلَيَّ؟ فَوَاللَّهِ

(١) مسند أحمد، رقم (٧٤٧٤)، (١٢ / ٤٤١)، وكرره برقم (٩١٠٤)، (١٥ / ٥١) من طريق ابن أبي ذئب، به، وكرره أيضًا برقم (١٠٩٣٨)، (١٦ / ٥٤٨).

(٢) المصدر السابق، رقم (٨٧٩٧)، (١٤ / ٣٩٩)، وكرره من طريق ابن أبي ذئب، به، برقم (١٠٥٧٠)، (١٦ / ٣٣٥).

(٣) المصدر السابق، رقم (١٠٥٦٩)، (١٦ / ٣٣٥).

(٤) المصدر السابق، رقم (٩١٠٥)، (١٥ / ٥٢).

لَقَدْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ فِي بَيْتٍ، حِينَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "يُخْرَجُ مِنْهَا أَهْلُهَا خَيْرَ مَا كَانَتْ". فَقَالَ: ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَجَلٌ، قَدْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ فِي بَيْتٍ، وَلَكِنْ لَمْ يَقُلْهُ، إِنَّمَا قَالَ: "أَعْمَرَ مَا كَانَتْ"، وَلَوْ قَالَ: "خَيْرَ مَا كَانَتْ"، لَكَانَ ذَلِكَ وَهُوَ حَيٌّ وَأَصْحَابُهُ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: "صَدَقْتَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ"^(١).

وهذه هي جميع أحاديثه التي وقفت عليها.

ولعل هذا هو تفسير كلمة "شيخ" في كلام أبي حاتم؛ فقد قال ابن القطان مفسراً قول أبي حاتم الرازي، وقد سُئِلَ عن عبد الحميد بن محمود "هو شيخ": هذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبار بأنه ليس من أعلام أهل العلم، وإنما هو شيخ وقعت له روايات أُخِذَتْ عنه^(٢).

وأما قول عبد الرحمن بن أبي حاتم: ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى. وإذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن ثَبُتَ فهو مِمَّنْ يُخْتَجُّ بحديثه. وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو مِمَّنْ يُكْتَبُ حديثه ويُنْظَرُ فيه، وهي المنزلة الثانية. وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يُكْتَبُ حديثه ويُنْظَرُ فيه إلا أنه دون الثانية.

فهو ليس بحجة في ذاته؛ ويؤيد ذلك قول الذهبي عند ترجمة العباس بن الفضل العدني: سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ، فقلوه: "هو شيخ" ليس هو عبارة جَرَحٍ، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً مِمَّنْ قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة^(٣).

٤) درجة الراوي الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث".

قال أبو حاتم: شيخ مستقيم الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وبناء عليه فهو مقبول عند المتابعة.



(١) تاريخ المدينة، ص (٢٧٧).

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، رقم (٢٥١٦)، (٣٣٨/٥).

(٣) ميزان الاعتدال، رقم (٤١٧٧)، (٣٨٥/٢).

المبحث الثالث

استعمالات أبي حاتم الرازي للفظ "مستقيم الحديث" ودلالة ذلك

يظهر لي - والله أعلم - أنَّ قول أبي حاتم في الراوي: "مستقيم الحديث" لا يلزم منه أنَّ أحاديثه موافقة للثقات؛ فقد استعملها في رواية الصحيح، ووصف بها عددًا من الثقات، كما استعملها في عدد تَبَيَّن جرحهم، بل استعملها مقرونة بالجرح، وظاهر صنيعه يدل على اختلاف مراده بحسب السياق، ويختلف إذا أفرداها، أو كانت مركبة.

كما تنوع استعمال أبي حاتم الرازي للفظ "مستقيم الحديث" بين الأفراد والتركيب؛ فقد استعمله مفردًا، كما في ترجمة: إسماعيل بن سالم الأسدي، وزفر بن عبد الرحمن بن أردك، وعبد الله بن خالد القرقي، وعبد الله بن معاوية أبي معاوية الزبيري، وعمرو بن أبي سفيان القرشي الجمحي المكي، وفيهم الثقة، والمقبول، والضعيف.

واستعمله مقرونًا بلفظ واحد، كلفظ "ثقة" في ترجمة معاوية بن سلمة النصري، وكلفظ "صدوق" في ترجمة: عبد الله بن حمران، ومسلم بن يزيد أبو صادق الأزدي، ومعاوية بن يحيى أبي مطيع، وكلفظ "لا بأس به" في ترجمة: زهرة بن معبد، وكثير ابن خنيس، وكلفظ "شيخ" في ترجمة: كثير بن أبي كثير، وموسى بن يسار، وأبي الوليد مولى عمرو بن خراش.

واستعمله مقرونًا بلفظين في ترجمة يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، فقد قال فيه: مستقيم الحديث، صدوق ثقة. وفي ترجمة يزيد بن طهمان، فقد قال فيه: مستقيم الحديث، صالح الحديث، لا بأس به.

واستعمله مقرونًا بثلاثة ألفاظ، كما في ترجمة سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، فقد قال فيه: ثقة، صدوق، مستقيم الحديث، لا بأس به.

واستعمله مقرونًا بالجرح، كما في ترجمة: سليمان بن عبد الرحمن، أبي أيوب ابن بنت شرحبيل، فقد قال فيه: سليمان ابن شرحبيل صدوق مستقيم الحديث؛ ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حدٍّ لو أنَّ رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم وكان لا يميز،

وفي ترجمة عطاء بن السائب، فقد قال فيه: محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، صالح، مستقيم الحديث ثم بأخرة تغير حفظه في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل، ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويها عن التابعين، فرفعه إلى الصحابة. كما تنوعت مراتب الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث" ففيهم "الثقة"، مثل: إسماعيل بن سالم الأسدي، وزهرة بن معبد، وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وعمرو بن أبي سفيان القرشي الجمحي، وكثير بن خنيس الليثي، ومسلم بن يزيد أبي صادق الأزدي، ومعاوية بن سلمة النصري، يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، يزيد بن طهمان.

وفيه "الصدوق"، مثل: عبد الله بن حمران، وفيهم "الصدوق الذي له أوهام"، مثل: معاوية بن يحيى أبي مطيع، وفيهم "المقبول"، مثل: كثير بن أبي كثير، وموسى بن يسار، وفيهم مَنْ قيل فيه: "شيخ"، مثل: أبي الوليد مولى عمر بن خراش، وفيهم "مَنْ ضعف في حال دون حال"، مثل سليمان بن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل، وعطاء بن السائب، وفيهم مَنْ لم نجد قولاً يمكن أن يعتمد عليه غير لفظ "مستقيم الحديث" مثل: عبد الله بن خالد، ومنهم "الضعيف"، مثل: عبد الله بن معاوية الزبيري.

كما استعمل أبو حاتم هذه العبارة مع الكثيرين، مثل: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وعطاء بن السائب، واستعملها مع المقلين، مثل: أبي الوليد مولى عمرو بن خراش، وزفر بن عبد الرحمن بن أردك.

وهذا يؤكد أن هذا اللفظ عنده يختلف بحسب السياق، والجدول التالي يلخص أسماء الرواة، وعبارة الإمام أبو حاتم، ونتيجة الدراسة، مع التنبيه إذا وقفت على أقوال له خارج كتاب الجرح والتعديل.

مَنْ قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث" مفردة في كتاب الجرح والتعديل				
م	اسم الراوي	عبارة أبي حاتم	درجة الراوي بعد الدراسة	عبارات لأبي حاتم في غير كتاب الجرح والتعديل
١	إسماعيل بن سالم.	مستقيم الحديث	ثقة	قال المزني: وقال أبو زرعة، وأبو حاتم والنسائي، وابن خراش، والدارقطني: ثقة. وقال أبو حاتم في موضع آخر: مستقيم الحديث.
٢	زفر بن عبد الرحمن بن أردك.	مستقيم الحديث	مقبول	
٣	عبد الله بن خالد أبو عثمان البجلي القرقي.	مستقيم الحديث	مقبول	
٤	عبد الله بن معاوية أبو معاوية الزبيري.	مستقيم الحديث	ضعيف	نقل عنه الهيثمي قوله: مستقيم الحديث، وفيه ضعف. ونقل ابن حجر عنه قوله: منكر الحديث. وقال ابن فُطْلُوبَعَا: وفي خط حافظ العصر: قال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث. والذي في نسختي ما قدمته
٥	عمرو بن أبي سفيان القرشي الجمحي المكي.	مستقيم الحديث	ثقة	

مَنْ قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث" مركبة في كتاب الجرح والتعديل				
١	زهرة بن معبد أبو عقيل مديني.	سألت أبي عن زهرة بن معبد القرشي فقال: ليس به بأس، مستقيم الحديث. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا بأس به.	ثقة	
٢	سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي.	ثقة، صدوق، مستقيم الحديث، لا بأس به.	ثقة	
٣	سليمان بن عبد الرحمن أبو أيوب ابن ابنة شرحبيل.	سليمان بن شرحبيل صدوق مستقيم الحديث ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم وكان لا يميز.	صدوق؛ كثرة روايته عن الضعفاء وضعت منزلته، فيجتنب حديثه عن الضعفاء، ولا يقبل ما تفرد به	
٤	عبد الله بن حمران أبو عبد الرحمن بصري.	مستقيم الحديث صدوق.	صدوق	
٥	عطاء بن السائب الثقفي الكوفي.	كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء: سفيان، وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب رفع أشياء كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة.	حديث القدماء عنه صحيح، ويجتنب حديث غيرهم، فقد اختلط، وكان يقبل التلقين.	
٦	كثير بن خنيس الليثي.	هو مديني مستقيم الحديث لا بأس بحديثه.	ثقة	

٧	كثير بن أبي كثير أبو النصر.	شيخ مستقيم الحديث.	مقبول	
٨	موسى بن يسار الدمشقي.	شيخ مستقيم الحديث.	مقبول	
٩	مسلم بن يزيد أبو صادق الأزدي.	سألت أبي عنه، فقال: هو بابة أبي البختري الطائي، ولم يسمعا من علي، وهما صدوقان، وأما أبو صادق فهو مستقيم الحديث.	ثقة	
١٠	معاوية بن سلمة النصري.	ثقة مستقيم الحديث.	ثقة	تنبيه: نقل المزي في تهذيب الكمال، قول أبي حاتم، لكن لم ينقل كلمة "ثقة"، وكذلك ابن كثير في التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل.
١١	معاوية بن يحيى أبو مطيع	صدوق مستقيم الحديث.	صدوق له أوهام	
١٢	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة أبو سعيد الهمداني	مستقيم الحديث صدوق ثقة.	ثقة	
١٣	يزيد بن طهمان أبو المعتمر الرقاشي البصري.	مستقيم الحديث، صالح الحديث، لا بأس به.	ثقة	
١٤	أبو الوليد مولى عمرو بن خراش.	شيخ مستقيم الحديث.	شيخ	مقبول

الخاتمة

بعد أن مَنْ الله عليّ بإتمام هذا البحث، توصلت إلى نتائج يمكن سردها على النحو التالي:

(١) تنوع استعمال أبي حاتم الرازي للفظ "مستقيم الحديث" بين الأفراد والتركيب؛ فقد استعمله مفردًا، واستعمله مقرونًا بلفظ واحد، واستعمله مقرونًا بلفظين، واستعمله مقرونًا بالجرح.

(٢) أظهرت الدراسة تنوع مراتب الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث"، ففيهم "الثقة"، وفيهم "الصدوق"، وفيهم "الصدوق الذي له أوهام"، وفيهم "المقبول"، وفيهم من قيل فيه: "شيخ"، وفيهم "مَنْ ضعف في حال دون حال"، وفيهم "الضعيف".

(٣) وافق الإمام أبو حاتم في حكمه على الراوي بأنه "مستقيم الحديث" الإمام البخاري في راويين، ولم ينسب القول له، وهما: زفر بن عبد الرحمن بن أردك، وعبد الله بن خالد أبو عثمان البجلي القرقي.

(٤) أظهرت الدراسة وجود بعض الزيادات، أو بعض النقص في الكتب التي نقلت أقوال أبي حاتم الرازي، مثل ما جاء في ترجمة إسماعيل بن سالم الأسدي، فقد نقل عنه المزي قوله: "ثقة"، ولم أقف عليه في الجرح والتعديل، ومثل ما جاء في ترجمة عبد الله بن معاوية أبي معاوية الزبيري، ففي الجرح والتعديل قوله: "مستقيم الحديث"، ونقل عنه الهيثمي قوله: "مستقيم الحديث، وفيه ضعف"، ونقل عنه ابن حجر قوله: "منكر الحديث"، وقال ابن قُطُوبُغَا بعد أن نقل قول أبي حاتم: "مستقيم الحديث": وفي خط حافظ العصر: قال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث. والذي في نسختي ما قدمته. وفي ترجمة معاوية بن سلمة النصري قال: "ثقة مستقيم الحديث"، وهكذا ساقه بسنده عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق. وقال مغلطاي: قال أبو حاتم الرازي فيما ذكره عنه ابنه، ومن غير نسخة أيضًا "ثقة، مستقيم الحديث" ونقله عنه الذهبي، وابن حجر. لكن

المزي في تهذيب الكمال نقل عنه قوله: "مستقيم الحديث" فقط، وكذلك ابن كثير في التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، والخزرجي في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال.

وفي هذا احتمال وجود نسخ لكتاب الجرح والتعديل غير التي حُقق عليها المطبوع.

(٥) هناك عدد من الرواة لم أجد كلامًا للمتقدمين عنهم غير هذه العبارة: "مستقيم الحديث" مثل: زفر بن أردك، وعبد الله بن خالد، قالها البخاري، وتبعه أبو حاتم الرازي، وعليها اعتمد ابن حبان فأدخلهم في كتابه "الثقات"، وكذلك أبو الوليد عمرو بن خراش، لم أقف على عبارات في الجرح والتعديل غير قول أبي حاتم: "مستقيم الحديث"، وعليها اعتمد ابن حبان فأدخله في كتابه "الثقات".

(٦) استعمل أبو حاتم هذه العبارة "مستقيم الحديث" مع الكثيرين والمقلين.

(٧) قول أبي حاتم في الراوي: "مستقيم الحديث" لا يلزم منه أن أحاديثه موافقة للثقات؛ فقد استعملها في رواية الصحيح، ووصف بها عددًا من الثقات، كما استعملها في عددٍ تبين جرْحُهم، وظاهر صنيعه يدل على اختلاف مراده بحسب السياق.

التوصيات:

١. جمع وتخريج ودراسة أحاديث الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم الرازي: "مستقيم الحديث"؛ فهذه القاعدة من أهم قواعد الجرح والتعديل؛ فمن خلال تتبع أحاديث الراوي يمكن الحكم عليه بشكل دقيق، ويظهر جلياً هل وافق الثقات أو خالفهم؟
٢. تنمى دراسة الرواة الذين استعمل فيهم أبو حاتم عبارات مقارنة مثل قوله: "وحديثه مستقيم" فقد استعملها في ترجمة: سعيد بن محمد الزهري، وعبيد الله بن عبد الرحمن، وشبث بن ربعي، وحبيب بن الزبير ابن مشكان الهلالي.
- ومثل قوله: "أحاديثه مستقيمة"، فقد قالها في ترجمة: أحمد بن علي النميري، ومنصور بن عكرمة.

ومثل قوله: "مستقيم الأمر"، فقد قالها في ترجمة: عبد الله بن نمير الهمداني، عثمان بن عبيد الراسبي.

ومثل قوله: "وأمره مستقيم"، فقد قالها في ترجمة: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب. ودراسة استعمالها في النفي كقوله: "ضعيف ليس بمستقيم"، فقد استعمالها في ترجمة: عمر بن راشد ابن شجرة، وكذلك دراسة هذه الألفاظ عندما يستعملها مقيدة برواية تلميذ معين، مثل قوله في ترجمة محمد بن سليمان أبو ضمير: "حدثنا الوحاظي عنه بإحدى مستقيمة"، ومثل قوله في ترجمة معاوية بن يحيى الصدفي الدمشقي: "روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب".



فهرس المصادر والمراجع

١. الآجري، أبو عبيد الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. مكتبة المعارف، الرياض.
٣. البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الأوسط، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي، حلب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٤. البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير. دار الكتب العلمية، بيروت.
٥. البخاري، محمد بن إسماعيل، الضعفاء الصغير، تحقيق: أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العيين. مكتبة ابن عباس، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
٦. البرقاني، أحمد بن محمد بن أحمد، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى. كتب خانه جميلي، باكستان، ط ١، ١٤٠٤هـ.
٧. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.
٨. البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان، معجم الصحابة، محمد الأمين بن محمد الجكني. دار البيان، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٩. البلخي، قبول الأخبار ومعرفة الرجال، لأبي القاسم عبد الله بن أحمد، تحقيق: الحسيني بن عمر ابن عبد الرحيم. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٠. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوِجَردي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١١. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورَة، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
١٢. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورَة، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبي المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي. عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
١٣. ابن الجنيد، إبراهيم بن عبد الله الختلي، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف. مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٤. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، أحوال الرجال، تحقيق: صبحي البدر السامرائي.
١٥. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الجرح والتعديل. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.
١٦. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، العلل، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف: سعد الحميد، وخالد الجريسي. مطابع الحميضي، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٧. الحاكم، محمد بن عبد الله بن حمدويه، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٨. الحاكم، محمد بن عبد الله بن حمدويه، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
١٩. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٠. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي، الثقات، بإشراف: الدكتور محمد عبد المعيد خان. دائرة المعارف العثمانية، الهند، حيدر آباد، ط ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢١. ابن حبان، محمد بن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي - حلب.
٢٢. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق. دار البشائر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م.
٢٣. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة. دار الرشيد، حلب، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
٢٤. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تهذيب التهذيب، ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار. دار الفكر، ط ١، ١٤١٥ هـ.
٢٥. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية بالهند. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦ هـ.
٢٦. أبو الحسن، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المنفردات والوحدات، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٧. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي، المحلى بالآثار. دار الفكر، بيروت.
٢٨. ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، برواية المروزي وغيره، تحقيق: وصي الله ابن محمد عباس. المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
٢٩. ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله، المحقق: وصي الله بن محمد عباس. دار الخاني، الرياض، ط ٢، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.
٣٠. ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٣١. الخطيب، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ.

٣٢. الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: الدكتور محمد سعيد عمر إدريس. مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.
٣٣. الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٢٧١هـ.
٣٤. أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو النصري، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني. مجمع اللغة العربية، دمشق.
٣٥. أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، تحقيق: سعدي الهاشمي. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣٦. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق: خليل ابن محمد العربي. الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٣٧. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: موفق عبد القادر. مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٣٨. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٣٩. الدارقطني، علي بن عمر، المؤتلف والمختلف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٤٠. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد محمد منصور. دار العلوم والحكم، سوريا، ط ٢، ١٤٢٣هـ.
٤١. الدولابي، محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري، الكنى والأسماء، تحقيق: نظر محمد الفاريابي. دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٢. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تاريخ الإسلام وَوَفَيَاتِ المشاهير وَالْأَعْلَام، تحقيق: الدكتور بشار عوَّاد معروف. دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٣م.
٤٣. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٤. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري. مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٤٥. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ذكر مَنْ يعتمد قوله في الجرح والتعديل، مطبوع ضمن كتاب "أربع رسائل في علوم الحديث"، دار البشائر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٦. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، سير أعلام النبلاء المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٤٧. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة. دار القبلية للثقافة الإسلامية، جدة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٤٨. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، المغني في الضعفاء، تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٩. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، مَنْ تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث. ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥٠. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٥١. ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس. دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.
٥٢. ابن شاهين، عمر بن أحمد أبو حفص، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي. الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٥٣. ابن شبة، عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ربيعة النميري، تاريخ المدينة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت. طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩هـ.
٥٤. ابن أبي شيبة، محمد بن عثمان بن أبي شيبة، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر. مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
٥٥. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٦. الصالح، يوسف بن حسن بن أحمد، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق: الدكتورة روية عبد الرحمن السويفي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٥٧. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الشامي، المعجم الأوسط، المحقق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني. دار الحرمين، القاهرة،
٥٨. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٥٩. العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦٠. ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٦١. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. دار الفكر، بيروت.
٦٢. العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى، الضعفاء الكبير، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٦٣. العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٦٤. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، تحقيق: محمد حسن محمد. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٦٥. القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
٦٦. ابن القطان، علي بن محمد الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٦٧. ابن قُطْلُوبَغَا، أبو الفداء، زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا السُّودُونِي، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٦٨. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، التَّكْمِيلُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَمَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
٦٩. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، فضائل القرآن. مكتبة ابن تيمية.
٧٠. ابن الكيال، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. دار المأمون، بيروت، ط١، ١٩٨١م.
٧١. ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر، الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٧٢. المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٧٣. ابن معين، يحيى بن معين أبو زكريا، تاريخ ابن معين "رواية الدوري" تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٧٤. ابن معين، يحيى بن معين أبو زكريا، تاريخ ابن معين "رواية عثمان الدارمي"، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث، دمشق، طبعة ١٤٠٠هـ.
٧٥. ابن معين، يحيى بن معين أبو زكريا، معرفة الرجال "رواية ابن محرز"، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى. الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ.
٧٦. ابن معين، يحيى بن معين أبو زكريا، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان، تحقيق: أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث، دمشق.

٧٧. مغلطاي، علاء الدين مغلطاي بن قليج، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل محمد، وأسامة إبراهيم. الفروق الحديثة، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
٧٨. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي. مكتبة المعلا، الكويت، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
٧٩. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٨٠. النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الواعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦ هـ.
٨١. أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٨٢. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. دار السعادة، مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
٨٣. الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي. مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.



Publication Rules

- All research papers must adhere to Sharia guidelines, educational policies, and regulations of the Kingdom of Saudi Arabia.
- Manuscripts submitted should represent original and novel works.
- Adherence to well established scientific methodology.
- If the research paper has been previously published elsewhere in any form, JSSIS does not bear any legal consequences for this.
- The research paper can be part of a book or derived from a thesis in which the author obtained a degree.
- Original manuscripts should not exceed 10,000 words in length. If exceeds it shall be treated as more than one research paper.
- Arabic and English abstracts should include the following: research topic, research problem, objectives, methodology, and the most important results.
- Research introduction should present title, research problem, questions, methodology, literature, main contribution, and plan.

Publication guidelines

- Authors should submit their works through the journal's email: almajallah@kku.edu.sa
- Font: Traditional Arabic.
- Body Font Size: (16), footnotes and references: (12), titles: (18).
- **The researcher must attach the following:**
 - A summary of up to (200) words in both English and Arabic. English summary should be certified by accredited translation body.
 - Curriculum Vitae, including: (Name, scientific degree, area of specialization, current employment, important scientific achievements, correspondence address, e-mail address, mobile number)
- **Adherence to the following documentation and referencing methods of research sources:**
 - Citing the book title and author(s), including any publication information.
 - Inserting footnotes at the bottom of each page, and footnotes numbers should be between brackets.
 - Writing the Quranic verses in accordance to the Uthmani script followed by their reference, and can be downloaded from the following link: <https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/>
 - The bibliography attached at the end of the research paper must be complete and not concise for each reference, and must be written in MLA style.

Review and Publication Process

1. All research will be subject to scientific review, in accordance to the widely recognized scientific rules and regulations.
2. The order of research papers when published will be subject to technical and chronological considerations.
3. The journal reserves the right to publish the research paper in the edition it deems suitable, or republish it in any form if it considers that necessary.
4. The published material expresses the opinions of its authors and does not necessarily reflect the opinion of the journal.

Journal Title

King Khalid University Journal for Sharia Sciences and Islamic Studies. Abha: (9010)

Correspondence should be directed to the Chairman of the Journal's Editorial Board Email:
almajallah@kku.edu.sa

King Khalid University's Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies

Vision:

To become the region's leading journal in academic research publication and be classified in the ranks of the world's top journals for research publications.

Mission:

To enrich scientific movement by advancing the research of Sharia studies in all its different branches, and provide researchers with the opportunity to publish their work on a platform that will become the University's cultural and inspired interface.

Values:

- Trust
- Fairness
- Moderation
- Perfection

Journal's Objectives:

1. Serving specialised research in religious sciences in accordance to the correct approach.
2. Addressing contemporary problems and emerging issues in accordance to Sharia principles.
3. Enriching the scientific movement with distinguished research to achieve the university's vision, mission and goals.
4. Finding a method of publishing religious sciences to enable researchers to publish their research in accordance to the scientific research process.
5. Scientific and research communication with specialists in the field of Islamic Studies everywhere.
6. Focus on studying and publishing the Islamic heritage.

One: Publishing Rules:

1. The research must be categorized as original and inventive.
2. The research must comply with the widely accepted rules of scientific research.
3. The research must not be derived from a book, or a dissertation or a thesis by which the author has obtained a degree.
4. The research must not have been previously published, or sent for publication in another scientific or periodical journal.